لغة عربية

الإجراء والتركيب في النحو العربي

كتاب سيبويه أنموذجا





الدكتور

يوسف أحمد جاد الرب محمد



الإجراء والتركيب في النحو العربي

كتاب سيبويه أنموذجا

تأليف
الدكتور
يوسف أحمد جاد الرب محمد
أستاذ النحو والصرف والعروض
عميد كلية الآداب جامعة أسيوط

الطبعة الأولى
2018م

الناشر
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية
تليفاكس: 0025404480



الإجراء والتركيب في النحو العربي

كتاب سيبويه أنموذجا

الدكتور
يوسف أحمد جاد الرب محمد

الطبعة الأولى 2018- الإسكندرية
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

160 ص : 16 x 24 سم

رقم الإيداع : 2017/10778

ISBN:978 -977-735-672-5



الإهداء

إلى روح إمام النحاة

سيبويـــه

مقدمة الكتاب

الحمد لله "إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه" والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن نحا نحوهم إلى يوم الدين..وبعد

فإن للغتنا العربية خصائص مميزة؛ منها ثراء مفرداتها، وتنوع تراكيبها ومرونتها. وبين اللفظ والمعنى، وبين الشكل والمعنى والوظيفة، وبين المقام ومعطياته، في العربية ثمة دراسات قامت على ما سبق، وما تزال.

فبين الشكل والمعنى والوظيفة تنطلق الدراسة الأولى في هذا الكتاب "الإجراء في كتاب سيبويه بين الشكل والمعنى والوظيفة" حيث تكشف الدراسة عن معنى الإجراء ومفهومه ومواضعه، محللة ذلك، محررة إياه من خلال التراكيب، في ضوء هذه الثلاثية اللغوية : الشكل والمعني والوظيفة.

وقد عمدت الدراسة إلي اختيار نماذج دالة، تبرز الظاهرة، وتغطي صورها، ولم يكن أبدا من وكْد الدراسة رصْد الجانب الإحصائي لمواضع الإجراء في "الكتاب".

وتذهب العربية إلى ما هو أبعد من الصواب والخطأ؛ إذ تتجاوز في تركيبها مستوى "الصحة النحوية" إلى مستوى "الصحة الدلالية"، ولهذا وجهه عند العربية وتفسيره لديها، أدركه النحاة فكانوا يفرون من العربية إليها، أعني أنهم - أحياناً- كانوا يفرون من لفظ إلى لفظ، ومن تركيب إلى تركيب؛ وهذا ما تتغياه الدراسة الثانية هنا "مستويات عدم القبول في أركان الجملة في كتاب سيبويه"؛ إذ تختبر مستويات عدم القبول نحويا كان أم دلاليا، على مستوى التراكيب الاسمية والفعلية في نحو العربية.

كما تولي العربية عناية أخرى للتراكيب، ليس في بعدها الداخلي الذي يهتم بالعلاقات الداخلية للتركيب، وما يصاحبه من امتداد لعناصره، وما يتعلق بذلك من أحكام. وإنما في بعدها الخارجي الذي يتجاوز ظاهر علاقات التركيب الداخلية إلى ما يحيط بالتركيب من ملابسات خارجية وظروف يُؤدَّى فيها، وهو ما يعرف بالمقام ومعطياته، وهو ما تعالجه الدراسة الثالثة "التركيب في كتاب سيبويه في ضوء المقام ومعطياته".

وهذه الدراسات الثلاث ينظمها خيط واحد، طرفه الأول النحو العربي، وطرفه الثاني "كتاب" سيبويه، أو قل ـ إن شئت الدقة ـ تحتضنها دائرتان: الأولى أكثر اتساعا وهي النحو العربي، ويغلب عليها الجانب النظري. والثانية تضيق قليلا، ممثلة الجانب التطبيقي، وهو كتاب سيبويه.

هذه الدراسات الثلاث ـ إذن ـ تدور في فلك "كتاب" سيبويه، أول أثر نحوي باقٍ يمثل تلك المرحلة المتقدمة، ويعني بتمييز التراكيب وكشف خصائصها وتواؤمها مع ملابساتها؛ فسيبويه على حد قول الشاطبي في "الموافقات" وإن تكلم في النحو، فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علمي المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني.

ولا أجدني في حاجة إلى بيان قيمة "الكتاب" وتراكيبه التي قصد إليها صاحبه قصدا؛ فجاء التركيب الواحد في "الكتاب" يغني عن تراكيب كثيرة في غيره.

وأحسب أن هذه الدراسات الثلاث بهذا التناول وهذه الرؤية ومن هذا المنظور غير مسبوقة في هذا المجال؛ ومن ثم تأتي جدتها في ميدان الدراسات اللغوية عامة، وفي الدراسات التركيبية خاصة.

فإن بدا فيها زلل فمني، مع ما هو معلوم عن "الكتاب" من التواء العبارة أحيانا، وغموض الإشارة أحيانا أخرى. وإن كان فيها صواب ففضل من الله ونعمة.

وأخيرا، أرجو أن يحقق هذا الكتاب الفائدة المرجوة منه، وأن ينفع كل من ينظر فيه.

المؤلف

الدراسة الأولى

الإجراء في كتاب سيبويه بين الشكل والمعنى والوظيفة

الدراسة الأولى

الإجراء في كتاب سيبويه
بين الشكل والمعنى والوظيفة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه، ... وبعد

فقد شغل كتاب سيبويه قديما وحديثا - ولا يزال - كثيرا من العلماء والباحثين في العربية وعلومها اللغوية: أصواتا وصرفا وتراكيب ودلالة ... حتى الفقه لا تعدمه في الكتاب، مما جعل أبا عمرو الجرمي يقول" أنا مذ ثلاثون أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه " على حد رواية أبى بكر بن شقير عن أبى جعفر الطبري - محدثا المبرد بذلك، فيقره المبرد بسماعه كلام الجرمي هذا بأذنيه.

وقد أنعمت النظر في الكتاب، معاودا قراءته فاستوقفني بعض الألفاظ وجدْتها تشيع في بعض أبوابه، وتتردد في جنباته، حيث يتكرر ذكرها في مواضع متفرقة منه.

ويأتي "الإجراء" واحدا من أبرز هذه الألفاظ التي يكثر ذكرها في الكتاب، فما مفهومه؟ وما مواضعه؟ وما دلالته؟ وهل اختلفتْ باختلاف الباب؟ وما علاقة ذلك كله بالتركيب؟ ذلك ما يطمح أن يقوم به هذا البحث.

ومن أجل ذلك وقفت على مواضع الإجراء، وحللتها، وحررت معنى الإجراء في كل منها، وأثر ذلك على التركيب، كل ذلك في ضوء الشكل (اللفظ)، والمعنى، والوظيفة . . . ومن ثم كان العنوان " الإجراء في كتاب سيبويه بين الشكل والمعنى والوظيفة ".

ولكي يتحقق ذلك جاء البحث في أربعة مطالب:

الأول: "الإجراء شكلا"

بينت فيه مواضع الإجراء من الناحية اللفظية وما يتعلق بها من صيغة أو وزن.

والثاني: "الإجراء معنى"

تناولت فيه الإجراء على مستوى المعنى والدلالة مبينا علاقته بالتركيب.

والثالث: "الإجراء معنى ووظيفة"

عرض للإجراء الذي يتحقق في تراكيبه مستويا المعنى والوظيفة ويجتمعان معا.

والرابع: "الإجراء وظيفة"

ويتناول مواضع الإجراء التي تتعلق بوظيفة العنصر اللغوي ودوره في التركيب.

وأخيرا جاءت الخاتمة متضمنة أهم نتائج البحث.

والله أسأل أن يجنبي الزلل، ويقيني بفضله الخطل، إنه - سبحانه - أكرم مسئول، وأعظم مأمول.

المطلب الأول

الإجراء شكلا

يجدر قبل تناول تفاصيل الإجراء، بيان معناه لغة واصطلاحا، يقول التهانوي في مادة (ج. ر. ى) : " (الجريان) في اللغة بمعنى جريان الماء، وفي اصطلاح النحاة يستعمل لمعان:جريان الشيء على ما يقوم به مبتدأ أو موصوفا أو ذا حال أو موصولا أو متبوعا، وجريان اسم الفاعل على الفعل أي موازنته إياه في حركاته وسكناته، وجريان المصدر على الفعل أى تعلقه به ... كذا في غاية التحقيق.

و(المُجرى) بضم الميم على أنه اسم مفعول من الإجراء في الاصطلاح القديم للنحاة، هو اسم للمنصرف، كما أن غير المجرى اسم لغير المنصرف، ... وبعضهم لم يجرها، أي لم يصرفهاوهو اصطلاح قديم،يقولون للاسم المصروف مجرى"[1].

وما يعنينا هو المعنى الاصطلاحي للإجراء، ويبدو - من كلام التهانوي - أنه تطور لدى النحويين بحيث أصبح يطلق على قيام الشيء مقام الآخر، وموازنته إياه، وتعلقه به، أي عمله عمله.

هذا الإجراء وقريب منه يقع في تراكيب اللغة - كما هو في كتاب سيبويه - على مستويات مختلفة، فقد يتحقق شكلا (لفظا)، أو معنى، أو وظيفة، . . . كما أنه قد يرد في صور مختلفة، كإجراء الاسم على أخيه الاسم، أو الاسم على الفعل،

---

(1) كشاف اصطلاحات الفنون1/ 381، 382، التهانوي، تحقيق: د/ لطفي عبد البديع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة (1963).

أو الحرف على الفعل، وغيره. وذلك من حيث الطبقة الكلامية للعناصر اللغوية في التراكيب، كما يبدو في الآتي:

ـ من الإجراء شكلا (لفظا):

1 ـ إجراء الاسم على الفعل في باب الممنوع من الصرف:

يشير سيبويه ـ في باب "مجارى أواخر الكلم من العربية" ـ إلى مسألة الخفة والثقل في العناصر الكلامية، مبينا وجه الثقل في الأفعال عن الأسماء، مرتبا عليه ما يلحقه من تنوين أو جزم أو سكون، . . . ذاهبا إلى أن الأفعال من الأسماء. يقول سيبويه: " . . . واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء . . . "[1].

وعلى هذا يجرى سيبويه بعض الأسماء مجرى الأفعال إجراء شكليا (لفظيا) يعتمد في جله على المشابهة بينهما صيغة ووزنا؛ " فما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجرى لفظه مُجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون. وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر، فهذا بناء أذهب وأعلم، فيكون في موضع الجر مفتوحاً، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء"[2].

فالإجراء عند سيبويه يتم في ضوء ما ارتآه من خفة وثقل للعناصر الكلامية ـ أسماءً وأفعالاً ـ وهو من قبيل إجراء اللفظ على اللفظ ، فأجرى لفظ الخفيف على الثقيل لما أشبهه في الصيغة والوزن، وهو ما قصده سيبويه بقوله "ووافق في البناء" ، " فهذا بناء . . ." ، " ووافق في البناء "، ولذلك مُنع ما

---

(1) الكتاب 20/1، سيبويه ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة (1988) مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(2) الكتاب 1 /20، 21.

يُمنع منه الثقيل وهو التنوين، فصار ممنوعا من الصرف بهذا الإجراء. كما أن الإجراء هنا إجراء أسماء مجرى الأفعال، وإن كان سيبويه مَثّل بصفات، فهما صنوان ينتميان إلى قبيل واحد وهو الاسم، كما أن الغالب في هذا الباب (أفعل) الصفة. وقد وضح سيبويه وجه المشابهة بين الاسم والصفة في هذا الأمر، بأن" مضارعة (أفعل) الذي يكون صفة للاسم أنه يكون وهو اسم صفة كما يكون الفعل صفة، وأما(يشكر) فإنه لا يكون صفة وهو اسم، وإنما يكون صفة وهو فعل "[1].

ومن ناحية أخرى فإن الصفة في هذا الباب (أفعل) تجرى مجرى الفعل في هذا الأمر معرفة كانت أم نكرة، في الوقت الذي يجرى فيه الاسم في هذا الوزن (أفعل) أيضا مجرى الفعل في حال تعريفه فحسب .

وقد دار معظم النحاة في فلك سيبويه في إجراء الاسم على الفعل إجراء شكليا، يعتمد على اللفظ والوزن في أكثره. خفة وثقلا - مما يجعل الاسم يشبه الفعل سواء أقَوِيَ هذا الشبه فكان من جهتين أم قلّ فكان من جهة واحدة.

فالمبرد يفسر كل ما لا ينصرف بمضارعة الفعل به، وأن ذلك يكون من جهتين: اللفظ والمعنى، فإذا حدث شبه بأي منهما وجب منع صرفه، حيث يقول - تحت باب " ما يجرى وما لا يجرى " أي : ما ينصرف وما لا ينصرف - " اعلم أن كل ما لا ينصرف مضارَع به الفعلُ، وإنما تأويل قولنا: لا ينصرف، أي لا يدخله خفض ولا تنوين، لأن الأفعال لا تخفض ولا تنون فلما أشبهها جرى مجراها في ذلك.

---

(1) الكتاب 21/1، 22.

وشبهه بها يكون في اللفظ، ويكون في المعنى، بأي هذين أشبهها وجب أن يترك صرفه . . . "[1].

ثم يذكر المبرد من بين ذلك ما جاء على وزن (أفعل) نعتا أو اسما، مبينا علة منع الأول من الصرف لمشابهته الفعل من وجهين :

أحدهما أنه على وزنه، والثاني أنه نعت، وأما الثاني فيمنع في المعرفة فحسب بعِلتي العلمية والوزن[2].

ومما يقوى كون هذا الإجراء شكليا يعتمد على اللفظ أكثر من غيره، ما أورده السيرافي مفسرا به كلام سيبويه السابق، مجيبا عن عدم إسكان هذه الأسماء التي لا تتصرف لمشابهتها الأفعال حيث الأفعال يدخلها السكون، " بأن ما شبه بالشيء لا يجب أن يُساوَى بِه في جميع أحواله المشبهة، فلما أشبهت هذه الأسماء الأفعال بما شملها من الثقل، سوى بينهما في اللفظ الذي لا يكون إجحافا بالاسم، فمنع التنوين والجر فقط، وجعل مكان الجر الفتح، فحصل الحذف على شيء واحد، وهو التنوين لأن الجرّ جُعل مكانه الفتح ولو سكّنا الاسم لأجحفنا بحذف التنوين والحركة منه، وتسكين الفعل في حال الجزم لا يكون إجحافا به وذلك أنه غير منون في الأصل، فلم يذهب منه إلا شيء واحد"[3].

وقد فسر الرضى هذه المسألة تفسيرا حسنا، معتبرا فيه أصل كل من المجرى (الاسم) والمجرى عليه (الفعل) في ذلك بـ " أن الاسم لما شابه الفعل،

---

[1] المقتضب 309/3، المبرد، تحقيق: د / محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة (1380 هـ)

[2] انظر: المقتضب 311/3، وانظر أيضا: الأصول في النحو 80/2،79، ابن السراج، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلى، الطبعة الثالثة (1996) مؤسسة الرسالة. بيروت.

[3] شرح كتاب سيبويه 37/2 ، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: د / رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب (1990).

حذف لأجل مشابهته علامة تمكنه التي هي التنوين، أي علامة إعرابه، لان أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل البناء، وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين، وقالوا: ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف"[1].

وإذن فالإجراء هنا من قبيل إجراء الاسم على الفعل إجراء شكليا، يتعلق بالخفة والثقل وغيرهما من الأمور اللفظية التي هي أقرب إلى الصيغة والوزن.

ومعناه أن الاسم - هنا - يشبه ويأخذ حكمه في عدم التنوين مع الأخذ في الاعتبار أن المشَبَّه بالشيء لا يأخذ كل أحكامه.

2- إجراء الاسم على الاسم (لفظا) في البناء على الفعل:

هنا موضع آخر من مواضع الإجراء شكلا حيث يجرى الاسم الثاني على الاسم الأول في الإعراب نصبا في ضوء المشاكلة اللفظية في التركيب، وهو الأحسن في لسان العرب، والكثير في الذكر الحكيم. يقول سيبويه:

"هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيا عليه الفعل وذلك قولك: رأيت زيدا وعمرا كلمته، ورأيت عبد الله وزيدا مررت به، . . . وإنما اختير النصب ههنا لأن الاسم الأول مبنى على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم إذا كان يُبنى على الفعل وليس قبله اسم مبنى على الفعل، ليجرى الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل، وهذا أولى أن يحمل عليه ما قرب جواره منه، إذ كانوا يقولون: ضربوني وضربت قومَك، لأنه يليه، فكان أن يكون الكلام على وجه واحد - إذا كان لا يمتنع الآخر من أن يكون مبنيا على ما بنى عليه الأول - أقرب في المأخذ.

---

[1] شرح الرضي على الكافية 1/ 102، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مطبوعات جامعة قاريونس (1987).

ومثل ذلك قوله عز وجل:(يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليماً) وقوله تعالى: (وعادا وثمود وأصحاب الرس وقرونا بين ذلك كثيرا وكلا ضربنا له الأمثال) ومثله (فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة) وهذا في القرآن كثير"[1].

وكلام سيبويه هذا يمكن أن يفهم منه الآتي :

1- أنه يجوز الرفع - في الاسم الثاني (عمرا ، زيدا) - مع النصب .

2- أن النصب أحسن من الرفع، ولذلك تم الإجراء عليه.

3- أن إجراء الثاني على الأول نصبا أوْلى لتحقق المطابقة اللفظية، مع عدم فساد المعنى أو نقضه أيضا .

4- أن ذلك واقع في لسان العرب، مستعمل في لغتهم، كثير في نصوص الكتاب العزيز.

وقد لمح السيرافي ذلك كله في تفسيره كلام سيبويه السابق حيث يقول:

"أعلم أن العرب إذا ذكرت جملة كلام، اختارت مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليها المعاني، فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل، ثم جئت بجملة أخرى عطفتها على الجملة الأولى، وفيها فعل كان الاختيار أن تصدر الفعل في الجملة الثانية لتكون مطابقة للجملة الأولى في اللفظ وتصدير الفعل"[2].

ويتابع السيرافي كلامه مفسرا الإجراء على النصب واختياره دون الرفع بأنهم

---

[1] الكتاب 88/1، 89.

[2] شرح السيرافي 119/3.

" لما كانوا يقولون زيدا ضربته، فينصبون زيدا بفعل مضمر، وليس قبله اسم قد عمل فيه الفعل، كان نصبه إذا تقدمه اسم يعمل فيه الفعل أولى"[1].

كما يفسر السيرافي أولوية ذلك، بأن المعنيين مستويان رفعا ونصبا، إلا أن في الإجراء نصبا مشاكلة اللفظ لما قبله وهو أولى، " فلو قلت: رأيت عبد الله وزيد مررت به لكان معناه كمعناه، إذا قلت: وزيدا مررت به، فإذا استوى المعنيان، وكان في أحد اللفظين مشاكلة ما قبله كان أولى "[2].

ومن ناحية أخرى، فإن الإضمار قبل الذكر هنا وتقدير فعل أولى مما هو في قولهم: ضربوني وضربت قومك: مع ما فيه من حمل الشيء على مجاوره، لأن الأول فيه طلب حمل الشيء على مجاوره، بالإضافة إلى ما فيه من إيثار تطابق اللفظين، وهو أجود لكون الكلام على نظم واحد[3].

وقد تحقق هذا الضرب من الإجراء كثيرا في القرآن الكريم، فمن ذلك :

1- قوله تعالى:" يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما " الإنسان/31 وتقديره : ويعذب الظالمين، لأن الجملة التي قبلها مصدَّرة بفعل وهو (يدخل)، فقد ذهب مكي القيسي إلى أن انتصاب (الظالمين) فيه بتقدير حذف (يعذب)، لأن إعداد العذاب يؤول إليه[4].

---

(1) شرح السيرافي 119/3.
(2) شرح السيرافي 120/3.
(3) النكت في تفسير كتاب سيبويه 222/1، 223، الأعلم الشنتمري، تحقيق : د / زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، ط 1 (1987) الكويت.
(4) مشكل إعراب القرآن 443/2 ، مكي القيسي ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، ط 2 ، دار المأمون للتراث ، دمشق

كما يرى الزمخشري أن "نصب (الظالمين) بفعل يفسره (أعد) لهم نحو:

أوعد وكافأ وما أشبه ذلك"[1].

وهو رأي العكبري أيضا ، فقد ذهب إلى أن: "(والظالمين) منصوب بفعل محذوف تقديره : ويعذب الظالمين، وفسره الفعل المذكور، وكان النصب أحسن؛ لأن المعطوف عليه قد عمل فيه الفعل"[2].

2- وقوله تعالى: "وعادا وثمود وأصحاب الرس وقرونا بين ذلك كثيرا ، وكلا ضربنا له الأمثال " الفرقان /38 ، 39 تقديره : وذكرنا كلا .

قال ابن الشجري: " التقدير : ووعظنا كلا ، لأن ضرب الأمثال وعظ"[3].

وقال العكبري : " . . . ويجوز أن يكون التقدير : وذكرنا كلا، لأن ضربنا له الأمثال في معناه"[4].

3- وقوله تعالى : " فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة " الأعراف /30.

فيه إضمار فعل، قال الزمخشري : " وانتصاب قوله (فريقا) بفعل مضمر يفسره ما بعده ، كأنه قيل: وخذل فريقا حق عليهم الضلالة "[5].

---

(1) الكشاف 676/4.
(2) إملاء ما من به الرحمن (من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن) 277/2 ،العكبرى، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، القاهرة.
(3) أمالي ابن الشجرى 90/2 تحقيق ودراسة: د/ محمود محمد الطناحى، ط1 (1992م) مكتبة الخانجى بالقاهرة.
(4) الإملاء 163/2.
(5) الكشاف 2 /100.

وذهب العكبرى إلى أن (فريقا) الثاني منصوب بفعل محذوف تقديره: وأضل فريقا، وما بعده تفسير للمحذوف"[1].

وهكذا يقع هذا الضرب من الإجراء، وكما وضح فمعناه أن الاسم الثاني (المجرى) يأخذ حكم الاسم الأول (المجرى عليه) إعرابا، ليتشاكل اللفظان في التراكيب.

المطلب الثاني

الإجـــراء معنـــى

- إجراء الاسم على الاسم باعتبار الموضع:

يقع هذا الضرب من الإجراء في التراكيب على عكس سابقه، فإذا كان الإجراء السابق يتم شكلا، وفي إطار اللفظ صيغة ووزنا، فإنه هنا يتحقق من خلال المعنى وفي ضوئه، وقد جعل له سيبويه بابا سماه " باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله " حيث قال :

"وذلك قولك : ليس زيد بجبان ولا بخيلا، وما زيد بأخيك ولا صاحبك. والوجه فيه الجر، لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى، وأن يكون آخره على أوله أولى، ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء، مع قربه منه .

ومما جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي :

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا .

لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ولم يحتج إليها وكان نصبا .. ألا ترى أنهم يقولون : حسبك هذا ، وبحسبك هذا ، فلم

---

[1] الإملاء 271/1.

تغير البـاء معنـى ... وجـرى هـذا مجـراه قبـل أن تـدخل البـاء، لأن بحسـبك في موضع ابتداء"[1].

فهذا من قبيل إجراء الاسم على الاسم على الموضع لا على اللفظ، فما بعد الواو أخذ حكم ما قبلها إعرابا على محله وليس على لفظه، مع جواز الوجهين، وهذا إنما جاز اعتبارا للمعنى ومراعاة له، وقد اعتبره سيبويه هنا، وبدأ هذا جليا في أكثر من موضع في نصه هذا، بدءا بعنوان الباب" ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله " أي ليس على لفظه . كما بدت مراعاة المعنى وعدم نقضه مرة أخرى . بعد التمثيل . في قوله: " ليس ينقض إجراؤه عليك المعنى "وفي موضع آخر " . . . لم يخل بالمعنى ".

فالمعنى . إذن ـ معتبر عند سيبويه تماما في هذا الإجراء . . . وقد أورد أبياتا أخرى استشهد بها على وقوع هذا الضرب من الإجراء المعتمد على المعنى.

ولكي يحرر سيبويه هذا المنحى المعنوي في الإجراء ويؤكده، يورد أمثلة تظهر دور المعنى وأثره في إجراء الاسم على أخيه وأخذه حكمه في إعرابه نصبا . في ضوء المعنى . ففي قولك:" ما زيد كعمرو ولا شبيها به ، وما عمرو كخالد

ولا مفلحا ، النصب في هذا جيد ، لأنك إنما تريد ما هو مثل فلان ولا مفلحا . .

هذا وجه الكلام فإذا قلت : ما أنت بزيد ولا قريبا منه، فإنه ليس ههنا معنى بالباء لم يكن قبل أن تجئ بها ، وأنت إذا ذكرت الكاف تمثل.."[2].

---

(1) الكتاب 66/1 - 68. وانظر: المقتضب 337/2، 112/4، 371.
(2) الكتاب 69/1.

فسيبويه يجرى (شبيها) هنا على موضع (عمرو) ويجرى(مفلحا)على موضع (خالد) ، كما يجرى (قريبا) . إن لم تكن ظرفا . على موضع (زيد) وهو إنما يفعل ذلك اعتمادا على المعنى، كما أنه يستجيد هذا ويجعله وجه الكلام. يقول السيرافي:

"إذا قلت : ما زيد كعمرو ولا شبيها به ، فمعناه : ما زيد كعمر، ما زيد شبيها بعمرو ، وإذا قلت : ما عمرو كخالد ولا مفلحاً ، فمعناه : ولا عمرو مفلحا[1]".

كما يقول أبو على الفارسي: " إذا قلت : ما زيد كعمرو ولا شبيها به، فمعناه :

ما زيد كعمرو، وما زيد شبيها بعمرو. وإذا قلت: ما عمرو كخالد ولا مفلحا ، فمعناه : ولا عمرو مفلحا[2]".

وهكذا يبدو إجراء الاسم على الاسم معنى عند سيبويه، على نحو ما ورد في نصوصه السابقة، وفسرها شارحو كتابه والمعلقين عليه من النحاة كالسيرافي والفارسي وغيرهما .

---

[1] التعليقة على كتاب سيبويه 104/1 ، أبو على الفارسي ، تحقيق : د / عوض بن حمد القوزي ، ط1 (1990 م) القاهرة.

[2] شرح السيرافي 56/3 وانظر في ذلك أيضا : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب 545/2، 546 ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة.

المطلب الثالث

الإجـــراء معنـــى ووظيفـــة

1ـ إجراء الحرف على الفعل معنى وعملا:

هـذا ضـرب آخـر مـن الإجـراء يجمـع بـين النـوعين السـابقين، حيـث يتحققـان فيـه معـا، معنـى ووظيفـة (عمـلا)، وذلـك كمـا في إجـرائهم بعـض الحـروف كـ (مـا) مجرى الفعـل (لـيس) ـ على لغة الحجـازيين ـ حيث تشبهه وتأخذ حكمه في المعنى وفي العمل.

يقول سيبويه:

" هذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله. وذلك الحـرف (مـا) تقـول: مـا عبـد الله أخـاك، ومـا زيـد منطلقا، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعملونها في شئ وهـو القيـاس، لأنـه لـيس بفعـل ... وأمـا أهـل الحجـاز فيشـبهونها بلـيس إذا كـان معناها كمعناها . . . "[1].

فسيبويه هنـا يجـرى الحـرف (مـا) مجـرى الفعـل (ليس)باعتبـار المعنـى والعمل،

فـ (ما) ـ عنـد الحجـازيين ـ فيهـا معنـى (النفـي وهـو معنـى (لـيس) .. وهـي ترفـع الاسم وتنصب الخبر كما تفعل ذلك (ليس) أيضا.

فالإجراء هنا من قبيل إجراء الحـرف علـى الفعـل وحملـه عليـه في ضـوء المعنى والعمل . . . والأصل في (ما) والقياس فيهـا ألا تعمـل، لأنهـا غيـر مختصـة حيث يليهـا الاسـم والفعـل، فكـان حكمهـا ألا تعمـل شيئا . . . " غيـر أن أهـل الحجـاز حملـوا (مـا) علـى (لـيس) فرفعـوا الاسـم بعـدها بهـا، ونصـبوا الخبـر

---

(1) الكتاب 57/1.

أيضا ، كما يرفعون الاسم بليس وينصبون الخبر بها ، وهم وإن أعملوها عمل ليس، فهي أضعف عندهم من ليس، لأن ليس فعل وما حرف، ولضعفه عندهم لم يجْرُوها مجرى ليس في كل المواضع . . . وإنما حملوا ما على ليس، لاتفاقهما في المعنى، لأنهما يدخلان لنفي الحال "[1].

وقد ذهب النحاة يؤكدون هذا الضرب من الإجراء، مفسرين ومحررين ما ذكره سيبويه وشرحه السيرافي في إجراء (ما) مجرى (ليس) وحمْلها عليها معنى وعملا على هذا النحو :

1- يرى ابن الحكم الفرخان أن "(ما) قد شبهها أهل الحجاز بـ (ليس) من حيث إنها قد شاركتها في الدلالة على النفي المجرد ، فأعملوها عملها . "[2].

2- كما يرصد أبو البركات الأنباري وجوه الشبه بينهما ، محققا إياه في وجهين :

" أحدهما أن (ما) تنفي الحال، كما أن (ليس) تنفي الحال، والثاني: أن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر .. كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر ويقوى هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها ، كما تدخل في خبر (ليس)"[3].

3- يثبت ابن يعيش هذين الوجهين للمشابهة بينهما ، وتأكيدا منه لقوة هذا الشبه يقارن بين (ما) و (لا) في الشبه بـ (ليس)، ذاهبا إلى أن " (ما) أقعد وأوغل في الشبه بـ (ليس)، لأن (ما) لنفي ما في الحال لا غير، و(لا) قد يكون لنفي الماضي، . . . فلما كانت (ما) ألزم لنفي ما في الحال كانت

---

[1] شرح السيرافي 15/3 ، 16. وانظر : النكت 193/1 ، 194.
[2] المستوفي في النحو 240/1 ، ابن الحكم الفرخان، تحقيق : د/ محمد بدوى المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة (1987).
[3] أسرار العربية /139، أبو البركات الأنباري، تحقيق : د/ فخر صالح قداره ، ط 1 (1995م). وانظر : رصف المباني (في شرح حروف المعاني) 310، المالقي ، تحقيق: د/ محمد أحمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

أوغل في الشبه بليس من (لا) فلذلك قل استعمال (لا) بمعنى ليس وكثر استعمال (ما)، فكانت لذلك أعم تصرفا فعملت في المعرفة والنكرة، و(لا) ليس لها عمل إلا في النكرة"[1].

4- يحرر الرضي هذا المعنى السابق، مرتئيا أن (ما) و(ليس) تفيدان مطلق النفي، حيث يقول :

" فأما الحجازيون فأنهم أعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لأن معناهما في الحقيقة سواء، وذلك لأن معنى (ليس) في الأصل: ما كان ، ثم تجردت من الدلالة على الزمان، فبقيت مفيدة لنفي الكون، ومعنى (ما) مجرد النفي، ومعلوم أن نفي الشيء بمعنى نفي كونه، سواء، من حيث الحقيقة . . . وعند النحاة أن (ما) و(ليس) كلاهما لنفي الحال، والحق أنهما لمطلق النفي "[2].

وسواء أكانت دلالة (ما) و(ليس) على نفي الحال كما ذهب معظم النحاة، أم على مطلق النفي، فإن من الثابت أن شبها قويا بينهما جعل النحويين يحملون (ما) على (ليس) ويجرونها مجراها معنى وعملا على لغة الحجازيين مع تنبههم إلى أن المشبه لا يأخذ كل أحكام المشبه به، وأن المجرى لا يأخذ كل خصائص المجرى عليه بل يقل عنه درجة، ولذلك لا تعمل (ما) عمل (ليس) في كل الأحوال، ومن ثم كانت دقة إمام النحاة في عنونته للباب بأن (الإجراء) في "بعض المواضع"، " ثم يصير إلى أصله ".

---

(1) شرح المفصل 108/1، 109، ابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة.

(2) شرح الرضي 185/2.

2ـ إجراء الاسم على الفعل معنى وعملا:

هذا موضع آخر يتحقق فيه الإجراء معنى وعملا، لكنه يختلف عن سابقه في نوع العنصر اللغوي (الطبقة الكلامية) للمجرى فهو هنا من قبيل إجراء الاسم على الفعل ... ويتم ذلك في كتاب سيبويه على ضربين :

الأول : في المشتقات

الثاني: في غير المشتقات

أولا : في المشتقات

هي كلمات مشتقة من مادة لغوية واحدة لتكون وصفا، ونعني منها هنا اسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة.

فهذه أسماء يجريها سيبويه مجرى الأفعال معنى وعملا على النحو التالي :

ـ إجراء اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع معنى وعملا:

على الرغم من أن اسم الفاعل هو اسم من حيث الصيغة، فإن فيه من الفعلية ما يجعله يقوم مقام الفعل ويؤدى دوره في التركيب على نحو ما سيأتي.

وقد لحظ سيبويه هذه العلاقة القوية وكذا المشابهة بين اسم الفاعل والفعل، مما جعله يفرد أكثر من باب في كتابه لإجراء اسم الفاعل مجرى الفعل، حيث يقول:

"هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منونا. وذلك قولك: هذا ضارب زيد غدا، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا غدا، فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: هذا ضاربٌ عبد الله الساعة، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا الساعة. وكان زيداً

ضارباً أباك، فإنما تحدث أيضا عن اتصال فعل في حال وقوعه، وكان موافقا زيدا، فمعناه وعمله كقولك كان يضرب أباك ويوافق زيدا، فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في المعنى والعمل"[1].

ثم يستشهد سيبويه على هذا الإجراء بأبيات لعمر بن أبي ربيعة وزهير والأحوص، وهو في نصه هذا يقرر التشابه بين الفعل واسم الفاعل، خاصة على مستوى المعنى والوظيفة وقد كرر فيه لفظي (المعنى) و(العمل) ثلاث مرات في كل مثال مزدوج يبدل فيه اسم الفاعل بالفعل، استقبالا وحضورا ومضيا، ثم يؤكد ذلك كله في نهاية النص بأن" هذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى".

ومن الملاحظ في هذا النص شيئان :

1 - أن سيبويه يجري اسم الفاعل المنون.

2 - أنه يجريه مجرى الفعل المضارع.

والحق أن النحويين فصلوا القول وأشبعوه في هذه المسألة، يتلخص ذلك في أن اسم الفاعل إما أن يقترن بأل أو يخلو منها، فإذا اقترن بأل فإنه يعمل عمل فعله مطلقا: مضيا وحضورا واستقبالا، وقد سبقهم سيبويه إلى ذلك بقوله:

"هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه وذلك قولك: هذا الضارب زيدا، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيدا، وعمل عمله، لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين"[2].

---

(1) الكتاب 164/1.

(2) الكتاب 181/1، 182 وانظر: شرح المفصل 68/6.

وفي هذا مراعاة لاعتباري المعنى والعمل أيضا ، فـ (أل) هذه موصولة ، واسم الفاعل حال محل الفعل، والفعل يعمل في جميع الحالات، فكذا ما حل محله"[1].

وقد راعى ابن يعيش هذين الاعتبارين أيضا : المعنى والعمل، مدركا أن الاسمية في اسم الفاعل لفظية ، فهو" إنما عمل لأن الألف واللام فيه بمعنى الذي، واسم الفاعل المتصل بها ، بمعنى الفعل، فلما كان في مذهب الفعل عمل عمله، فهو اسم لفظا وفعل معنى"[2].

أما إذا كان اسم الفاعل مجردا من(أل) فإن ثمة شروطا يجب أن تتوافر فيه حتى يجري مجرى الفعل، كالدلالة على الاستقبال أو الحال وعدم التصغير وعدم الوصف والاعتماد على شئ قبله كالاستفهام والنفي . . . وهذا كله يؤكد مذهب سيبويه في إلحاق اسم الفاعل بالفعل لاعتباري المعنى والعمل، فاسم الفاعل المجرد من (أل) إذا جاء بمعنى الماضي فإنه يفقد اللحاق بالفعل في الاعتبار الثاني، لكن اعتبار المعنى يبقى كما هو، ففعلية اسم الفاعل بهذا المعنى باقية ، واسم الفاعل لا يزال يحمل الدلالة الفعلية رغم أنه فقد صلاحية الإعمال عمل الفعل[3] . . . فلم يجر - بذلك - مجراه.

يقول سيبويه:

" فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة ، لأنه إنما أجري مجرى الفعل المضارع له .. فلما أرادوا سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل . . . وذلك كقولك: هذا ضارب عبد الله

---

(1) انظر: شرح التصريح على التوضيح 65/2، الشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية القاهرة.

(2) شرح المفصل 77/6.

(3) الفعليات / 145، 146، د / محمود عبد السلام شرف الدين، ط 1 (1980 م)، دار مرجان للطباعة.

وأخيه . . . وجه الكلام وحده الجر . . . ولو قلت: هذا ضارب عبد الله وزيدا، جاز على إضمار فعل، أي: وضرب زيدا . . . وإنما جاز هذا الإضمار لأن معنى الحديث في قولك: هذا ضارب زيد، هذا ضرب زيدا . . . وإن كان لا يعمل عمله، فحمل على المعنى" [1].

وقد راعى سيبويه هنا المعنى وأحله محلا حسنا، حتى في حالة عدم تأهل اسم الفاعل ليجري مجرى الفعل، وقد أكد ذلك سيبويه في غير موضع حيث يقول:

" . . . فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التنوين، لأن هذا الموضع لا يقع فيه معرفة .. ولو كان الأصل ههنا ترْك التنوين لما دخله التنوين ولا كان ذلك نكرة، وذلك أنه لا يجرى مجرى المضارع فيما ذكرت لك" [2].

ومما يقوى عندي المشابهة بين اسم الفاعل والفعل ومن ثم إجراؤه مجراه معنى وعملا، أن في اسم الفاعل المعتمد على شئ قبله كالمبتدأ أو الوصف أو ذى الحال أو الاستفهام أو النفي . . . أن هذه الأشياء تقوى جانب الفعلية في اسم الفاعل، "وذلك من قبل أن هذه الأماكن للأفعال والأسماء فيها في تقدير الأفعال، ألا ترى أن الخبر في الحقيقة إنما يكون بالفعل، لأنه هو الذي يجهله المخاطب، وكذلك الصفة والحال، لأنك إنما تحكيه بفعل أو ما يرجع إلى فعل، وأما الاستفهام فهو في موضع الأفعال، لأنك إنما تسأل عما تشك فيه، وأنت إذا قلت: أزيد قائم، فإنما تشك في قيام زيد، . . . وكذلك النفي إنما يكون للأفعال .. وقد أجاز أبو الحسن أن يعمل اسم الفاعل . . . من غير اعتماد . . . وذلك لقوة شبه اسم الفاعل بالفعل" [3].

---

(1) الكتاب 171/1 ، 172.. وانظر : الأصول في النحو 125/1 - 128.
(2) الكتاب 1 /168.
(3) شرح المفصل 79/6.

ومن ناحية أخرى، فإن مما يؤكد اعتبار المعنى - لا اللفظ - بجانب العمل في هذا الإجراء، أن الصيغة قد تغير من الإفراد إلى التثنية إلى الجمع - وإلى صيغة مبالغة وصفة مشبهة كما سيأتي - ومع ذلك يبقى العمل لبقاء المشابهة معنى.

يقول سيبويه :" ومما يجرى مجرى فاعل من أسماء الفاعلين فواعل ، أجروه مجرى فاعلة حيث كانوا جمعوه وكسروه عليه، كما فعلوا ذلك بفاعلين وفاعلات فمن ذلك قولهم: هن حواج بيت الله. وقال أبو كبير الهذلي :

ممن حملن به وهن عواقد ... حبك النطاق فعاش غير مُهَبَّل

وقال العجاج : أوالفا مكة من ورق الحمى"[1].

ب - إجراء أمثلة المبالغة مجرى الفعل معنى وعملا:

تقرر- مما سبق - إجراء اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع معنى وعملا على النحو السابق. ولما كان الأمر كذلك، فقد نظر النحويون إلى اسم الفاعل على أنه الأصل في الإعمال عمل الفعل. وقد يحول هذا الأصل إلى أمثلة مبالغة (فعال، فعول، مفعال، فعيل)، ذلك للدلالة على المبالغة في الحدث، والتكثير فيه، حيث يرى ابن السراج أن أمثلة المبالغة يراد بها المبالغة والتكثير ومعناها معنى (فاعل) إلا أنه مرة بعد مرة. فإذا قلت: قتَّال وجرَّاح، لم تقل هذا لمن فعل فعلة واحدة[2].

وسيبويه يدرك ذلك، معتبرا اسم الفاعل وأمثلة المبالغة شيئا واحدا من حيث العمل والوظيفة، ولذلك فلها شروط اسم الفاعل ذى الشروط، مع بقاء ثمة فروق دلالية بينهما يقول سيبويه:

---

(1) الكتاب 109/1 ، 110.

(2) انظر: الأصول في النحو 123/1.

" وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة"[1].

ثم يذكر سيبويه شواهد كثيرة - خاصة من الشعر- لإجراء أمثلة المبالغة - كاسم الفاعل - مجرى الفعل، ومن ثم عملها عمل الفعل وسلوكها سلوكه تقديما وتأخيرا، إضمارا وإظهارا، إفرادا وجمعا"[2].

- إجراء اسم المفعول مجرى الفعل:

مما يجرى من المشتقات مجرى الفعل أيضا اسم المفعول، فهو في هذا كاسم الفاعل، يقول ابن السراج: والمفعول يجرى مجرى الفاعل كما كان (يفعل) يجرى مجرى (يفعل) فتقول: زيد مضروب أبوه سوطا، وملبس ثوبا"[3].

ونظرا لحمله على اسم الفاعل في هذا الإجراء، فإنه يعمل في ظروفه وبشروطه نفسها[4] وهو في هذا يجري إجراء الفعل المبني للمفعول.

وقد أجراه سيبويه - مع اسم الفاعل - مجرى الفعل معنى وعملا- مع الاعتبار السابق - حيث يقول:

" هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل. وذلك كقولك: أزيدا أنت ضاربه، و أعمرا أنت مكرم أخاه ... كأنك قلت: أنت ضارب، وأنت مكرم ... وكذلك جميع هذا، فمفعول مثل يفعل، وفاعل مثل يفعل"[5].

---

(1) الكتاب 110/1.
(2) انظر: الكتاب 110/1- 115
(3) الأصول في النحو 123/1.
(4) انظر: شرح التصريح 71/2.
(5) الكتاب 108/1، 109

وهكذا يجري سيبويه اسم المفعول مجرى الفعل معنى وعملا ، فهو كالفعل المبني للمفعول في ذلك .

وفي ضوء هذه الاعتبارات التي اعتبرها سيبويه في هذا الضرب من إجراء بعض المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة مجرى الفعل المضارع معنى وعملا ، جاءت شروح النحاة وتفسيراتهم :

ففي شرحه "كتاب" سيبويه ، يعرض السيرافي لهذه المسألة تحت باب " ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل، كما يجري في غيره مجرى الفعل" مفسرا إياها بأن " حَمْل الأسماء على الأفعال إذا كانت بينهما مشاكلة ... فالمضارعة التي حملنا بها الأفعال على الأسماء وأعربناها ، حملنا أيضا الأسماء على الأفعال فأعملناها ، لأن العمل في الأصل للأفعال. فإذا كان الاسم في معنى فعل ماض لم تعمله . . . لأن الذي يعمل عمل الفعل من أسماء الفاعلين ما كان في معنى الفعل المضارع ... ومفعول مثل (محبوس) وما أشبهه يجري مجرى (يحبس) والأفعال التي لم تسم فاعلوها. ثم أجروا اسم الفاعل الذي فيه معنى المبالغة مجرى الفعل الذي فيه معنى المبالغة في العمل، وإن لم يكن جاريا عليه في اللفظ "[1].

ثانيا: في غير المشتقات:

- إجراء المصدر مجرى الفعل معنى وعملا:

هذا موضع آخر من مواضع الإجراء معنى ووظيفة ، لكنه ليس كسابقه من المشتقات، وإنما يقع في غيرها ، حيث يجري ضرب من المصادر مجرى الفعل المضارع معنى وعملا ، يقول سيبويه :

---

(1) شرح السيرافي 3 / 203- 225 بتصرف. وانظر كذلك : التعليقة على كتاب سيبويه 282/1 ، 283، النكت 243/1- 249، 284 –295.

" هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع فيعمله ومعناه وذلك قولك: عجبت من ضرب زيدا ، فمعناه أنه يضرب زيدا. وتقول: عجبت من ضرب زيدا بكر، ومن ضرب زيد عمرا ، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبت من أنه يضرب زيد عمرا ، ويضرب عمرا زيد. وإنما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أن فيه فاعلا ومفعولا... فمما جاء من هذا قوله عز وجل " أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة ". وقال :

فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقابك قد كانوا لنا كالموارد[1]

ثم راح سيبويه يستشهد على هذا الإجراء بشواهد شعرية كثيرة، كما ذكر هذا الضرب من الإجراء في موضع آخر في قوله:

" ومما أجرى مجرى الفعل من المصادر قول الشاعر :

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويخرجن من دارين بجر الحقائب

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

كأنه قال : اندل، وقال المرار الأسدي:

أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلس

وقال :

بضرب بالسيوف رءوس قوم أزلنا هامهن عن المقيل[2]

هكذا يجري سيبويه المصدر مجرى الفعل معنى وعملا ، ومعناه أن المصدر يؤدي معنى الفعل ويأخذ حكمه ويسلك سلوكه في التركيب، فيرفع فاعلا وينصب مفعولا. . .

ومن ينعم النظر في نص سيبويه يلحظ أن المصدر الذي يجري مجرى الفعل معنى ووظيفة، هو ما يحل محل الفعل، وهو في هذا على ضربين:

---

(1) الكتاب 189/1.
(2) الكتاب 115/1، 116

أ - مصدر يحل محل فعله فحسب .

ب- مصدر يحل محل حرف مصدري وفعل .

وهذا هو الكثير الغالب في هذا الإجراء، إذ سمع غيره[1].

ويشير السيرافي في شرحه كلام سيبويه في إجراء المصدر مجرى الفعل، إلى أن ثمة فروقا تبقى بينهما ، " فالمصدر يعمل في المفعول، ماضيا كان أو مستقبلا ، واسم الفاعل لا يعمل إلا في المستقبل والحال، والفرق بينهما أن المصدر وإن كان في معنى الماضي فلا بد أن يقدر فيه أن والفعل، فليس بمنزلة الفعل المحض فصار محله كمحل الألف واللام إذا كانتا بمعنى الذي وهي تعمل في الماضي والمستقبل ... وكذلك المصدر تقديره أن ضرب، وأن يضرب فقد خالف المصدر اسم الفاعل من ثلاثة أوجه:

أولها: الإضافة إلى الفاعل .

الثاني: أن مفعوله لا يتقدم عليه .

الثالث: أنه يعمل في الماضي والمستقبل واسم الفاعل لا يجوز فيه شيء من ذلك[2].

كما أورد الأعلم الشنتمري هذا الضرب من الإجراء في "النكت " تحت "باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه" شارحا كلام سيبويه، موردا أمثلته، مبينا وجه إجراء المصدر مجرى الفعل وكيفيته[3].

---

(1) انظر : الكتاب 190/1 ، 191 ، شرح التسهيل 111/3 ، ابن مالك ، تحقيق : د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوي المختون ، ط 1 (1990م) دار هجر ، القاهرة.

(2) شرح السرافي 220/3 ، 221 وانظر : التعليقة : 138/1 ، 139

(3) النكت 295/1- 297 وانظره أيضا: 1/ 249 ، 250.

وهكذا يتبين أن الإجراء على مستوى المعنى والوظيفة يأتي أكثر من غيره من ضروب الإجراء الأخرى، كالإجراء شكلا، أو الإجراء معنى فحسب، أو الإجراء فقط، على نحو ما سلف .

المطلب الرابع
الإجـــراء وظيفـــة

هذا مستوى آخر مما يمكن أن يتم في ضوئه إجراء العنصر اللغوي في التركيب مجرى غيره، وهو الوظيفة. ويقصد بها الدور الذي تقوم به الكلمة في الجملة. ومن يتتبع الوظائف النحوية للكلمات في اللغة العربية يدرك أن الوظيفة الأساسية للأفعال هي العمل والتأثير، أما الوظيفة الأساسية للأسماء فهي وقوعها في مواقع إعرابية معينة: فاعلا أو مفعولا أو مجرورا[1].

- إجراء الصفة المشبهة مجرى الفعل وظيفة:

تجرى الصفة المشبهة مجرى الفعل عملا فحسب، وفي ظروف معينة لابد من توافرها فيها، ومع ذلك فهي ليست من القوة الفعلية، بحيث تجرى مجرى الفعل معنى ووظيفة، كاسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول كما سلف، فالصفة المشبهة ليست محولة عن اسم الفاعل كأمثلة المبالغة، بل شبهت باسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله، وهي تعمل بشرط الاعتماد إذا تجردت من(أل)[2] ولذلك فهي تعمل عمل الفعل هنا بهذا المفهوم، وفي ضوء هذه الحيثيات.

ونظرا لمشابهتها اسم الفاعل فإنها ترفع الاسم الظاهر بعدها على الفاعلية، فإذا قلت: مررت برجل حسن أبوه، كان كقولك: مررت برجل قائم أبوه. يقول ابن يعيش:

---

[1] انظر: الفعليات/8.
[2] انظر: شرح التصريح 80/2 - 82.

" ترفع ما بعد هذه الصفات من الأسماء، كما كنت صانعا في اسم الفاعل حين قلت: هذا قائم أبوه" [1].

ونظرا لهذه المشابهة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ألحقت به، بيد أن هذا الأمر ليس على إطلاقه، فهي تقل عنه فعلية، وتنحط عنه درجة فيها. وقد تنبه النحاة إلى ذلك كله، فقد أشار إليه سيبويه في أكثر من موضع حيث يقول:

"إنها ليست في معنى الفعل المضارع، وإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلوم، ... كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قوته في الأشياء" [2].

وقد راح شراح "الكتاب" يفسرون ذلك، فذهب السيرافي إلى أن قولك: حسن الوجه، لا يجري مجرى(حسن) تماما، كما يجري ضارب مجرى ضرب فهو ليس كما يجري مجراه في المعنى [3].

ومهما يكن من أمر، فإنه من الثابت أن الصفة المشبهة، وإن شبهت باسم الفاعل وألحقت به، فإنه إلحاق مقيد، فهي أضعف منه وتقل عنه فعلية. لكنها من ناحية أخرى تعمل عمل الفعل، في ضوء هذه الحيثيات، فهي تجرى مجراه ـ على استحياء ـ وظيفة، وإن انحطت عنه رتبة وقلّتْ درجة.

وهذا يشير إلى أن العناصر اللغوية في التراكيب لا تجري مجرى واحدا وإن انتمت إلى طبقة كلامية واحدة كالمشتقات ـ مثلا ـ إذ يبقى ما بينها من الفروق المختلفة ما يؤهل كلا منها لأن يحتل درجة معينة من الإجراء في مستوى ما، فيبقى ما بينها من فروق قائما مع اختلاف في النسب .

---

(1) شرح المفصل 82/2.
(2) الكتاب 194/1- 195.
(3) انظر: الكتاب 194/1 هامش (4).

بقي أن أشير إلى ضرب آخر من الإجراء تردد في كتاب سيبويه، هو إجراء الاسم على الاسم إعرابا، وقد تمثل ذلك في الآتي :

(أ) إجراء النعت على المنعوت.

(ب) إجراء الشريك على الشريك.

(ج) إجراء البدل على المبدل منه.

يقول سيبويه: " هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه[1].

وقد فصّل سيبويه القول في هذا الضرب من الإجراء، مبينا معناه ووجهه وكيف يقع في التراكيب[2].

كما ذكر سيبويه شيئا آخر من الإجراء إعرابا قريب مما سبق، فهو من قبيل إجراء الاسم على أخيه إعرابا، وقد تمثل في الآتي :

(1) إجراء صفة الاسم الثاني على الاسم الأول.

(2) إجراء الاسم الصفة مجرى الاسم غير الصفة[3].

بيد أن البحث وجد أن مثل هذا الضرب من الإجراء يتمثل في نوع واحد منه وهو الإعراب، ففيما سبق يجري الاسم الثاني على الاسم الأول إعرابا. وقد لحظت أنه يمكن أن يؤول إلى اعتبار واحد هو (المعنى)، إذ تتم هذه الصور السابقة من الإجراء في ضوء المعنى وعلى اعتباره حيث يكون الثاني ـ غالبا ـ في معنى الأول، أو قريبا منه، مما رجح عند البحث ألا يفرد له مطلبا، بل يمكن إدراجه تحت المطلب الثاني (الإجراء معنى).

---

(1) الكتاب 421/1.

(2) انظر: الكتاب 421/1 - 441.

(3) انظر: الكتاب 22/2- 26.

وبعـد ... فهـذا هـو الإجـراء في النحـو العربـي مطبَّقـا في "كتـاب سيبويه" ،تناوله البحث قدر الطاقة وما أتيح له من فهم، وما وسعه من جهد، على ما هو معلوم عن "الكتاب" من التواء العبارة وغموض الإشارة أحيانا.

وقد طمح البحث إلى تحرير مفهوم (الإجراء) وتحليله وتفسيره - مرتبطا بالتركيب - في ضوء هذه الثلاثية اللغوية " الشكل والمعنى والوظيفة " وقد عمد البحث إلى اختيار نماذج دالة، تبرز الظاهرة، وتغطي صورها (أنماطها)، ولم يكن - أبدا - من وكْده القيام بدراسة إحصائية لمواضع الإجراء كلها في (الكتاب) ، فهو مما لا يتسع له بحث كهذا و قد يخرجه عن طبيعته، كما أن العبرة - كما يقولون - بالكيف لا بالكَمّ في مثل هذه الدراسة .

خاتمـــة

بعـد هـذه المعايشـة لنصـوص كتـاب سـيبويه، وتحليلـها ومناقشـتها، لدراسة "الإجراء" في كتاب سيبويه بين الشكل والمعنى والوظيفة "، أمكن الوقوف على الأمور الآتية:

- وقع الإجراء في كتاب سيبويه على مستويات متعددة من أبرزها الشكل والمعنى والوظيفة .
- أكثر صور الإجراء جمعت بين المعنى والوظيفة.
- راعى سيبويه المعنى في الإجراء، وأحله محلا حسنا، واعتبره كثيرا حتى مع المستويات الأخرى.
- تتفاوت العناصر الكلامية فيما بينها في درجة الإجراء، وإن كانت من قبيل واحد كالمشتقات - مثلا -.
- تفاوت مفهوم الإجراء في الكتاب نسبيا باختلاف الباب، لكنه دار في معظمه حول مشابهة المجرى للمجرى عليه وأخذه حكمه وسلوكه سلوكه.
- تعددت أنواع المجرى والمجرى عليه، تبعا للطبقة الكلامية لكل منهما: اسما أو فعلا أو حرفا.
- تأكد من خلال الإجراء أن المجرى لا يأخذ كل أحكام المجرى عليه.
- تغليب جانب المعني على اللفظ في بعض الإجراءات، فقد تختلف الصيغة، لكن يبقى الإجراء قائما اعتمادا على المعنى الكامن في الصيغ المتعددة، ومراعاة له.

ثبت المراجع

- أولا : القرآن الكريم .
- ثانيا : المصادر النحوية:

- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق: د/ فخر صالح قداره، ط1(1995م) دار الجيل، بيروت.
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلى، ط 3 (1996م) مؤسسة الرسالة بيروت.
- إملاء ما من به الرحمن (من وجوه الإعراب والقراءات في جميع آي القرآن) العكبرى، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، القاهرة.
- آمالي ابن الشجري، هبة الله بن الشجري، تحقيق ودراسة: د/ محمود محمد الطناحي، ط 1 (1992م) مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق: د/ عوض بن حمد التوزي، ط1 (1990م) القاهرة.
- رصف المباني (في شرح حروف المعاني) المالقي، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: د/عبد الرحمن السيد، د / محمد بدوي المختون، ط 1 (1990م) دار هجر، القاهرة.
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، فيصل البابي الحلبي بمصر .
- شرح الرضى على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، مطبوعات جامعة قاريونس (1987م).
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: د/ رمضان عبد التواب/ (1990م) الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- شرح المفصل، ابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة.

- الفعليات، د/ محمود عبد السلام شرف الدين، ط1 (1980م) دار مرجان للطباعة، القاهرة.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط3 (1988م) مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الكشاف(عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) الزمخشري، ضبطه وصححه: مصطفي حسين احمد، ط3 (1987م) دار الريان للتراث.
- كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، تحقيق : د/ لطفي عبد البديع ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة (1963م).
- المستوفي في النحو، ابن الحكم الفرخان ، تحقيق :د/ محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية ، القاهرة (1987م).
- مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي ، تحقيق: ياسين محمد السواس ، ط2 دار المأمون للتراث، دمشق.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.
- المقتضب، المبرد، تحقيق: د/ محمد عبد الخالق، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط2، القاهرة (1399هـ).
- النكت في تفسير كتاب سيبويه الأعلم الشنتمرى، تحقيق: زهيرعبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، ط1 (1987م) الكويت.

الدراسة الثانية



مستويات عدم القبول في أركان الجملة
في كتاب سيبويه

الدراسة الثانية
مستويات عدم القبول في أركان الجملة
في كتاب سيبويه

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه ، وبعد . . .

فإن دراسة تراكيب العربية هي لب الدراسات النحوية وجوهرها ، وبخاصة إذا تجاوزت هذه الدراسة الرسوم الشكلية واللفظية ، إلى عمق التراكيب معولة على المعنى والدلالة في تناول مستويات هذه التراكيب قبولا وعدم قبول. فإذا ارتبط ذلك كله بأقدم ما وصل إلينا من المصادر النحوية "الكتاب" وصاحبه "سيبويه" ، كان ذلك أدعى للبحث وأجدر به. ومن ثم تأتي هذه المحاولة في "مستويات عدم القبول في أركان الجملة في كتاب سيبويه" ، فالناظر مليا في "الكتاب" يلحظ أن سيبويه يقف أمام كثير من تراكيبه، ناظرا إليها في ضوء بعض الأسس اللغوية التي استقى أكثرها مما ورد عن العرب وجاء في لغتهم، ومن خلال ذلك كله يصف سيبويه هذه التراكيب بأوصاف مختلفة تشير تارة بالقبول، وأخرى بعدم القبول، مع اختلاف في صور ذلك عنده، وتعدد في مستوياته لديه. فأما قبول التراكيب واستحسانها بمستوياته المختلفة عنده، فقد توفرت عليه دراسة عنوانها "الحسن في كتاب سيبويه" أجراها أستاذنا الدكتور فاروق محمد مهني. بقي رفض بعض التراكيب وعدم قبولها بمستوياته المتعددة في الكتاب، وهي ما تحاول هذه الدراسة النهوض به .

ولما كان هذا الأمر يقع كثيرا في كتاب سيبويه؛ إذ لا يكاد يمر واحد من هذه التراكيب إلا ويصفه سيبويه بما يشير إلى عدم قبوله؛ فهذا "ضعيف" أو " قبيح" وذاك "لا يحسن" أو "لا يجوز" ، وثالث "محال" أو "شاذ" ، . .

. آثرت الدراسة أن تتناول هذه " المستويات" في "أركان الجملة " فحسب في "كتاب سيبويه ". ولذلك تأتي في هذه المقدمة يتبعها مبحثان فخاتمة.

فأما المبحث الأول "مستويات عدم القبول في أركان الجملة الاسمية" فيتناول التراكيب المتعلقة بعناصر الجملة الاسمية، في أنماطها المختلفة ومستوياتها المتعددة، محللا إياها في ضوء المعنى والدلالة .

وأما المبحث الثاني "مستويات عدم القبول في أركان الجملة الفعلية" فيعرض لتراكيب تتعلق بعناصر الجملة الفعلية، من فعل وفاعل وما يتصل بهما من أمور تركيبية. ثم الخاتمة وتتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

وبعد، فهذه محاولة مني لدراسة ظاهرة تركيبية، عشت من خلالها مع "الكتاب" وصاحبه "سيبويه" أوقاتا ممتعة متعبة في آن واحد. فإن بدت صحيحة فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن بدت غير ذلك فمني، " وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب".

المبحث الأول

مستويات عدم القبول في أركان الجملة الاسمية

ـ الجملة وأركانها عند سيبويه :

هل عرف سيبويه مصطلح الجملة؟ وهل ذكره في كتابه ؟

الغالب أن سيبويه لم يستخدم هذا المصطلح بلفظه، وعلى النحو الذي استعمل به شاع بين النحويين وفي مؤلفاتهم فيما بعد. يدرك ذلك من ينعم النظر في الكتاب، وقد تتبعت هذا الأمر، فنظرت مليا غير مرة فيه فلم أعثر على طلبتي.

بيد أن من يتتبع استعمال هذا المصطلح تاريخيا، خاصة في هذه الفترة المتقدمة يلحظ الآتي :

- من الثابت استعمال لفظ (جملة) أو (جمل) عنوانا لبعض المؤلفات النحوية، خاصة تلك التي قصد منها تلخيص القواعد وتقديمها في صورة مبسطة ليسهل تعلمها ، وذلك قبل الزجّ بهذا المصطلح في خضم القضايا التفصيلية والمسائل الجزئية ليكون مصطلحا محدد الدلالة وبهذا المفهوم الذي استقر عليه وشاع بعد ذلك[1].

---

[1] انظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي 2 / 13. د / علي أبو المكارم ، ط1 (1982م) القاهرة. ومن هذه المؤلفات التي استخدمت " الجمل " في عنواناتها ـ على سبيل المثال ـ " الجمل " للخليل بن أحمد الفراهيدي (174هـ). " الجمل " لابن السراج (316هـ). " الجمل في النحو " للزجاجي (337هـ). " الجمل في النحو " لابن خالويه (370هـ). " الجمل في النحو" لعبد القاهر الجرجاني (474هـ). " الجمل في النحو " لابن هشام (570هـ). " الجمل في الجدل " لابن الأنباري (577هـ). "الجمل في الكلام" لفخر الدين الرازي (606هـ).

- من المقرر كذلك ـ حسب قول ياقوت الحموي ـ أن أقدم من وضع مؤلفا في النحو عنوانه "الجمل" هو الخليل بن أحمد الفراهيدي(174هـ)وهو أستاذ سيبويه[1].

- على الرغم من ذلك لم يستخدم سيبويه(180هـ) هذا المصطلح، ولم يذكره صراحة في" الكتاب ".

- لعل أول من استخدم هذا المصطلح(جملة) أو(جمل) بمفهومه الذي استقر فيما بعد وشاع في المسائل النحوية هو المبرد(285هـ)، فقد استخدم المصطلحين مشيرا بهما إلى ركني الجملة بنمطيها[2].

- تتابع استخدام المصطلح وانتشر بين النحاة بعد ذلك بهذا المفهوم، يسوي بعض النحويين بينه وبين الكلام، ويفرق بينهما آخرون .

ومهما يكن من أمر، فإن أكثر ما يعنينا هنا هو معرفة سيبويه لهذا المصطلح (جملة) واستعماله إياه في "الكتاب". ومن الواضح ـ كما سبق ـ أن سيبويه لم يستخدم هذا المصطلح (الجملة) على نحو ما عرف به، وتناوله ـ بمفهومه هذا ـ من جاء بعده؛ فقد خلا"الكتاب" منه[3].

وعلى الرغم من ذلك فقد أشار سيبويه في أكثر من موضع في كتابه إلى نمطي الجملة الاسمي والفعلي، وأكثر ما يكون ذلك في سياق حديثه عن الإسناد في الكلام وكيفية وقوعه وصوره، إذ يقول ـ في باب المسند والمسند إليه ـ: " وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك: عبدالله أخوك، وهذا أخوك.

---

(1) انظر: معجم الأدباء 11 / 74 ، ياقوت الحموي، دار المستشرق. بيروت.

(2) انظر: المقتضب 4 / 123 ، 125 ، المبرد ، تحقيق: د / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة (1386هـ).

(3) انظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي 2 / 121 ، بناء الجملة العربية / 21 ، د / محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب ، القاهرة (2003م).

ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"[1].

ففي هذا النص يشير سيبويه إلى ما سمي - فيما بعد - بالجملة الاسمية والجملة الفعلية، ذاكرا ركني كل منهما، وهما المسند والمسند إليه، فالمسند إليه في الجملة الاسمية المبتدأ وهو المبني عليه الكلام، ممثلا له بـ(عبد الله) والمسند هو (أخوك). كما أن المسند إليه في الجملة الفعلية هو الخبر (عبد الله) والمسند هو الفعل (يذهب)، وهما شديدا الصلة بعضهما البعض، وضروريان لإتمام عملية الإسناد في الكلام، إذ لا تتم إلا بذكرهما معا، فلا غنى لأحدهما عن الآخر.

وقد أكد السيرافي ما قصده سيبويه في نصه السابق، من حديثه عن الجملتين الاسمية والفعلية، وركني كل منهما. ففي شرحه لقول سيبويه "المسند والمسند إليه" يذهب السيرافي إلى أن " فيه أربعة أوجه، أجودها وأرضاها: أن يكون المسند معناه الحديث والخبر، والمسند إليه المحدث عنه، وذلك على وجهين: فعل وفاعل، . . . واسم وخبر، . . . فالفعل حديث عن الفاعل، والخبر حديث عن الاسم، فالمسند هو الفعل، وهو خبر الاسم، والمسند إليه هو الفاعل، وهو الاسم المخبر عنه"[2].

وإذن فسيبويه وإن لم يذكر لفظ (الجملة) صراحة، فقد تحدث عنها بنوعيها: الاسمية والفعلية، وذكر ركني كل منهما. كما سبق - في كتابه، خاصة في سياق كلامه على الإسناد في الكلام .

---

[1] الكتاب 1 / 23، سيبويه، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون، ط3 (1988م) مكتبة الخانجي بالقاهرة.
[2] شرح كتاب سيبويه 2 / 59، السيرافي، تحقيق : د / رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب (1990م).

والواقع أن سيبويه لم يكتف بذلك، بل استطرد يؤكده بالحديث تفصيليا عن هذين النوعين من الجمل، في حديثه عن نمطي الإسناد وما يتصل بذلك من أحكام ومناقشات وتفصيلات، في أبواب نحوية متعددة سواء ما يتعلق منها بالمبتدأ أو الخبر، أو ما يتصل بالفعل والفاعل[1].

من الواضح - إذن - أن سيبويه كان لديه تصور محدد لأنماط مختلفة من الجمل، تمثل في هذين الضربين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، كما كان لديه تصور جلي يحكم هذه الأنماط، فلها عناصرها الأساسية والمحورية التي لا تقوم بدونها.

ودراسة هذه الأبواب النحوية في كتاب سيبويه، في ضوء ذلك كله، تبدي لنا تراكيب، بعضها يقبله سيبويه ويستحسنه، وبعضها الآخر يتوقف عنده، يرفضه
ولا يقبله، وهو مناط هذا العمل.

بيد أن هذه التراكيب التي لا يقبلها سيبويه هنا، تتفاوت فيما بينها، فهي ليست على درجة واحدة في هذه الصفة، ومن ثم كان لابد من مناقشتها وتحليلها، لتحرير
"مستوياتها" في هذا الصدد. كل ذلك في ضوء أسس واعتبارات أشار إليها سيبويه، غير مغفل دور المعنى والدلالة في ذلك كما يبدو في الآتي :

- الابتداء بالنكرة (الإخبار عن النكرة):

في تراكيب العربية تشغل بعض المواقع بعناصر اسمية، وبعضها الآخر بعناصر فعلية، فثمة علاقة وطيدة بين الموقع النحوي والعنصر اللغوي

---

(1) انظر - على سبيل المثال - الكتاب 1 / 23، 24، 33، 42، 81، 328، 330، 334، 366. 2 / 86 - 89، 115، 116، 126 - 130، 3 / 9، 10. وانظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي 2 / 121، 122.

الذي يشغله. كذلك تقتضي الوظيفة النحوية والسياق أحياناً أن تشغل بعض المواقع بالنكرات، وبعضها بالمعارف. من ذلك - مثلا - المبتدأ الذي من شأنه أن يكون معرفة فلا يبتدأ بنكرة ولا يخبر كذلك عنها.

وقد عرض إمام النحاة لذلك ذاكرا حد الكلام في هذه المسألة، مشيرا إلى أن الابتداء بما هو معلوم معروف، ثم تخبر عنه، حتى لا يحدث لبس في الكلام.

وسيبويه إذ يذكر ذلك في باب (كان)، لَيشير إلى أنه في (كان) بمنزلته في (الابتداء)؛ فأصل الكلام واقع على المبتدأ والخبر؛ إذ أنهما مدخولا (كان)، فما يقال عن اسمها وخبرها، ينسحب - بطبيعة الحال - على المبتدأ والخبر، وهما ركنا الجملة الاسمية مناط البحث. يقول سيبويه:

"واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة، لأنه حد الكلام، لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل زيدا؛ لأنهما شيئان مختلفان، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبد الله منطلق. تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيد حليما، كان حليماً زيد، لا عليك أقدمت أم أخرت، فإذا قلت: كان زيد، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت: كان حليما، فإنما ينتظر أن تعرِّفه صاحبَ الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخرا في اللفظ. فإن قلت: كان حليم أو رجل، فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطبَ عن المنكور، وليس هذا بالذي يَنْزِل به المخاطبُ منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس. وتقول: أسفيها كان زيد أم حليما، تجعلها لزيد، لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك، فالمعروف هو المبدوء به. ولا

يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسانا حليما، أوكان رجل منطلقا، كنت تلبس؛ لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس"[1].

ونص سيبويه هذا يشير إلى أمور مهمة، يمكن أن نستخلص منها الآتي:

1- لا يقبل سيبويه الابتداء بالنكرة، أو الإخبار عنها، سواء أكان ذلك في باب (الابتداء) أم في باب (كان)؛ فأصل مدخوليها المبتدأ والخبر.

2 - لا يسوّي سيبويه بين معمولي (كان) ومعمولي (ضرب)، فهما في الأول شيء واحد، لكنهما في الثاني شيئان مختلفان.

3- في عدم قبول سيبويه التركيب الذي يبدأ بنكرة، يصف ذلك بعبارات متفاوتة في درجة هذه الصفة، فهو" لا يستقيم"، و"لا يبدأ بما يكون فيه اللبس"، كما أنهم

"كرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس" أو "يقربوا باب لبس".

ثمة ـ إذن ـ مبدأ لغوي عام عند سيبويه، وهو"الابتداء بالمعرفة" أو "عدم الابتداء بالنكرة". فإذا اجتمعت لديك معرفة ونكرة فابدأ بالمعرفة أو "ما هو أعرف".

وفي ضوء ذلك يتناول سيبويه بعض تراكيب يقف عندها، وينظر فيها، ولا يقبلها؛ لأنها تخرج عن هذا المبدأ اللغوي العام السابق كما تتعارض مع تحقيق مبدأين مهمين لديه، وهما "تحقق الفائدة" و "أمن اللبس"، وهو ما أشار إليه سيبويه آنفا، وجعل في تحقيقه حد الكلام؛ "فحد الكلام أن تخبر عمن يُعرَف بما لا يُعرف؛ لأن الفائدة هي في أحد الاسمين، والآخر معروف لا فائدة

---

(1) الكتاب 1 / 47، 48.

فيه. والذي فيه الفائدة هو الخبر، فالأولى أن يجعل (زيدا) المعروف هو الاسم، وتجعل المنكور هو الخبر حتى يكون مستفاداً. فليس يحسن إذن أن تقول : كان قائم زيدا. ولا يشبه هذا : ضرب رجل زيداً ؛ لأنك إذا قلت: ضرب رجل زيداً ، فإنما أخبرت عن رجل بالضرب الواقع منه بزيد ، ولو نصبت رجلا ورفعت زيداً ، انعكس المعنى، وصار المفعول فاعلا ؛ لأنهما شيئان مختلفان" [1] .

وإذن فحد الكلام هنا تحقق هذين المبدأين "الفائدة" و "أمن اللبس"، وهذا لا يكون إلا في إطار"الابتداء بالمعرفة" و "عدم الابتداء بالنكرة"؛ "لأن ابتداءك بالنكرة لتحدث عنها غير مستقيم؛ لأن المخاطب ليس ينزِّل منزلتك في معرفتها. وحكم الخطاب المفهوم أن يساوي المخاطب المتكلم في معرفة ما خبَّره به، فإذا قال: كان زيد عالما، فقد كان المخاطب عالما بزيد من قبل ، وقد عرف علمه الآن، لإخبار المتكلم إياه، فقد ساواه في الأمرين جميعا. وإذا قال: كان عالم زيدا ، فعالم منكور لا يعرفه المخاطب، ولم يجعله خبرا فيفيده، فمعرفة المخاطب بعالم غير واقعة، فلم يساو المخاطبُ المتكلم إذن؛ لأن المنكور في الإخبار ما لا يعرفه المخاطب، وإن كان المتكلم قد رآه وعرفه" [2].

ثمة - إذن - مبادئ لغوية ينبغي أن تراعى في الكلام، وفي ضوئها - تحققا وعدما - يكون قبول التركيب أو عدم قبوله. ومن أهمها مبدأ "أمن اللبس" وقد عوّل عليه سيبويه في نصه السابق، وجعل الابتداء بالمعرفة ضروريا عند اجتماعها والنكرة من أجل تحقق هذا المبدأ. فإذا اجتمعت نكرتان في

---

[1] شرح السيرافي 2 / 371.
[2] شرح السيرافي 2 / 373.

الكلام، فإن ضرورة مراعاة مبدأ "أمن اللبس" أشد؛ فإذا قلت: كان إنسان حليما، كان رجل منطلقا، كنت تلبس؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، على حد قول سيبويه السابق.

والمدقق في كلام سيبويه هذا يدرك أنه لا يقف عند الصحة النحوية، بل يتخطاها إلى ما هو أكثر عمقا وأوغل في العلاقات الداخلية للتركيب، وهو الصحة الدلالية، متجاوزا إطار الرصف النحوي اللفظي للعناصر اللغوية إلى نسيج التركيب ولحمته، من حيث التأليف والتآلف بين عناصره المكونة له، وكأنه يشير بذلك إلى ضرورة "مراعاة أحوال التأليف بين الألفاظ المفردة، والجمل المركبة، حتى تكون أجزاء الكلام متلائمة آخذاً بعضها بأعناق بعض، وعند ذلك يقوى الارتباط ويصفو جوهر نظام التأليف، ويصير حاله بمنزلة البناء المحكم المرصوص المتلائم الأجزاء"[1].

معنى ذلك أن سيبويه - فيما سبق - يتجاوز مستوى الصحة إلى مستوى الوضوح؛ فالجملتان: كان إنسان حليما، كان رجل حليما، صحيحتان شكلا وتركيبا، إلا أنهما غير مقبولتين لما سبق، أو لخلوهما من الفائدة، وإلا فما الجديد في قولك: كان إنسان حليما؟

فهل يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا - لغة سيبويه - ؟

وبقدر اقتراب التركيب من توفير ما سبق: البعد عن اللبس، وتحقيق الفائدة - وهما وجهان لعملة واحدة - يكون قبوله أو عدم قبوله[2].

---

(1) الطراز (المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز) 2 / 224، 225، العلوي اليمني، دار الكتب العلمية، بيروت.

(2) انظر: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة / 400، د / محمود عبد السلام شرف الدين، ط1 (1984م) القاهرة.

وإذا كان سيبويه يذهب هذا المذهب حال اجتماع المعرفة والنكرة ابتداء

وخبرا ، فإنه يؤكده عند اجتماع النكرتين في التركيب الواحد ، حيث يقول في "باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة" :

"وذلك قولك: ما كان أحد مثلك، ما كان أحد خيرا منك، ما كان أحد مجترئا عليك. وإنما حسن الإخبار ها هنا عن النكرة، حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا"[1] .

فقبول مثل هذه التراكيب عند سيبويه، على الرغم من ابتدائها بالنكرة، إنما لوجود مواصفات وحيثيات بها، بحيث تراعي اعتبار المخاطب ومدى تحقق الفائدة المنوط بها التركيب والمتمثلة فيما يراد إعلامه إياه، وهذا الذي سوغ قبول التراكيب السابقة، على الرغم من أن الإخبار فيها عن نكرات، " فجواز الإخبار عن الشيء معقود بوقوع الفائدة للمخاطب، وتعريفه ما يجوز أن يجهله. فإذا قلت: ما كان أحد مثلك، فقد خبّرته أنه فوق الناس كلهم، حتى لا يوجد له مثل أو دونه، حتى لا يوجد له مثل أودونه، حتى لا يوجد له مثل في الضعة. وقد كان يجوز أن يجهل مثل هذا من نفسه، فيظن أن له مِثلا في رفعته أوضعَته"[2].

وإذن فالمسألة هنا اختيار عناصر لغوية معينة ذات دلالات خاصة، لكي تخبر عن النكرة بنكرة ويكون التركيب مقبولا، فليس كل نكرة تقوم بهذه الوظيفة وتؤدي هذا الغرض. والمعتبر في ذلك المخاطب، فأنت لديك

---

(1) الكتاب 1 / 54.
(2) شرح السيرافي 3 / 5.

أمر يجهله وتبغي نقله إليه، وإعلامه به، فإذا تحقق لك هذا ولو عن طريق الإخبار بالنكرة عن أختها، فتركيبك مقبول، وإذا لم يتم لك ذلك فالتركيب غير مقبول؛ "فإذا قلت: كان رجل ذاهبا، فليس في هذا شيء تُعلمُه كان جهله. ولو قلت: كان رجل من آل فلان فارسا، حسن؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان، وقد يجهله. ولو قلت: كان رجل في قوم عاقلا لم يحسن؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون من قوم، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح"[1].

فسيبويه يعرض هنا لتراكيب تتراوح بين الحسن والقبح، وهما أيضا وصف للقبول وعدم القبول عنده، وما يعنينا هو الثاني، أعني عدم القبول المتمثل هنا في القبح. وعلته في التركيب الأول: كان رجل ذاهبا، أن متضاماته تخلو من الدلالة علي ما يمكن للمخاطب أن يجهله، وتريد أن تعلمه إياه (كان رجل ذاهبا)، وكذلك في التركيب الثاني(كان رجل في قوم عاقلا) فهو مقبول نحويا، غير مقبول دلاليا. وهذا الشيء نفسه الذي تخلّى منه هذان التركيبان، تحلّى به التركيب الثالث (كان رجل من آل فلان فارسا)؛ فبعض متضامات التركيب أكسبته دلالة خاصة (من آل فلان)، كما أن (فارسا) أيضا يحمل معنى معيناً لا يتصف به الإنسان لأجل هذه الصفة، فليس كل رجل من قبيلة تميم - مثلا - كذلك ليس كل رجل (فارسا). فذكْر مثل هذه المتضامات ذو فائدة يحتاج المخاطب إلى أن يعلمها. وقد خلا التركيب الثاني من هذه الخصوصيات الدلالية التي توافرت في الثالث؛ فالجار والمجرور(في قوم) يحمل معنى عاماً، وكذلك الخبر (عاقلا)؛ لأن كل الرجال من أقوام، وكلهم كذلك عقلاء، فليس ثمة من فائدة يحتاج

---

[1] الكتاب 1 / 54.

المخاطب إلى أن يعلمها، فعلى حد قول سيبويه "لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون من قوم". فقبول التركيب وعدم قبوله من الأمور التي لا تتحقق فقط بمراعاة الصحة النحوية من حيث سلامة التركيب، والضبط الجيد لمفرداته، ومراعاة مواقع مفرداته، بل ترتبط كذلك باختيار دقيق لنوع الكلمات التي تساعد في إزالة اللبس وتحقيق الفائدة[1].

وهكذا يُعَوِّل سيبويه في عدم قبوله بعض التراكيب على مسألة الاختيار والتوزيع للعناصر اللغوية التي تتآلف فيه، لتؤدي الغرض المنوط بها، وتتحقق الفائدة ويؤمن اللبس فنوع الطبقة الكلامية معتبر هنا، وهو ضروري في مسألة قبول التركيب وعدم قبوله، بل وفي تحديد درجة عدم القبول ومستواه أحيانا. فلو قلت ـ مثلاـ : كان رجل من آل فلان، كان التركيب مقبولا. فإذا وضعت (أحد) مكان (رجل) أصبح التركيب غير مقبول؛ لأنه "لا يجوز أن تضعه في موضع واجب، لو قلت: كان أحد من آل فلان، لم يجز؛ لأنه إنما وقع في كلامهم نفيا عاما"[2].

فتحَوُّل التركيب من القبول إلى عدم القبول، أو عكسه، أمر مرهون بتوافر عناصر لغوية معينة، تتضمن دلالات خاصة، تجعل التركيب مقبولا، وخلوه منها يجعله غير مقبول.

ويفسر شراح كتاب عدم جواز وضع (أحد) مكان (رجل) في مثل ما سبق، أي: في موضع واجب؛ فيذهب السيرافي إلى أن "(أحدا) له مذهبان في الكلام: أحدهما أن يكون في معنى واحد، وأكثر ما يكون ذلك في العدد، ... والآخر أن يكون موضوعا في غير الإيجاب بمعنى العموم، ... فتنتفى به ما

---

(1) انظر: الإعراب والتركيب / 401، 402.
(2) الكتاب 1 / 54، 55.

يعقل مؤنثا كان أو مذكرا ، صغيراً كان أو كبيرا ، فتقول: ما بالدار أحد ، نافيا للرجال والنساء والصبيان"[1].

كذلك يذهب أبو علي الفارسي في "التعليقة" إلى "أن (أحد) يجري على ضربين: أحدهما: يراد به (واحد) كقولك: أحد وعشرون، أردت: واحدا وعشرين... وهذا يقع في الإيجاب كما يقع في النفي ...، والضرب الثاني من ضربي (أحد) أن يقع حيث يراد العموم ..."[2].

وقد رد ابن ولاد على المبرد ذهابه إلى أن (أحدا) خلا أن يقع موقع الجميع، فإن كان في الإيجاب موضع يكون الواحد فيه على معنى الجميع، وقع (أحد) فيه كما يقع في النفي نحو: جاءني اليوم كل أحد ، وأول أحد لقيت زيدا. بأن قوله هذا يلزمه أن يقول: جاءني مائة أحد ، ولقيت عشرين أحد ، فهذا واحد في معنى جميع، وليس يجيزه أحد ، فقد دل ذلك على فساد قوله[3].

ووجه اعتراض ابن ولاد على المبرد أن ما ذهب إليه المبرد هنا معناه أن (أحدا) بمعنى (واحد) وليس بمعنى النفي، منتصرا بذلك لسيبويه في جعل (أحد) هنا بمعنى النفي عموماً. وقد أيد مذهبه هذا السيرافي في إشارته إلى أن "ما قاله أبو العباس، ... ليس بمشهور من كلام العرب، ولا يكاد يعرف: جاءني كل أحد ، وإن صحت الرواية ، جاز أن يكون أحد في معنى واحد"[4].

---

(1) شرح السيرافي 3 / 6 ، 7.

(2) التعليقة على كتاب سيبويه 1 / 89 ، 90، أبو علي الفارسي، تحقيق: د /عوض بن حمد القوزي، ط1 ، (1990م) القاهرة.

(3) انظر: الانتصار لسيبويه على المبرد / 53 ، ابن ولاد ، دراسة وتحقيق: د / زهير عبد المحسن سلطان، ط 1 (1996م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(4) شرح السيرافي 3 / 8.

والمعنى والسياق يقتضيان تضمّن (أحد) هنا الدلالة على النفي العام، وهو ما اعتبره سيبويه وتبعه فيه بعض النحويين كابن ولاد والسيرافي. وهو المعتبر لدى البحث أيضا، لما سبق.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن سيبويه يضيف إلى ما سبق من اعتبارات في قبول التركيب وعدم قبوله، استعمال العرب للشيء في كلامهم؛ فلم يجز لـ(أحد) أن توضع في موضع واجب، لأنه إنما وضع في كلامهم نفياً عاماً، فالنمط التركيبي للأمثلة المقبولة وغير المقبولة واحد: كان رجل من آل فلان فارسا، كان أحد من آل فلان فارسا، لكن الاعتبار ليس بالرصف فقط، بل باختيار دقيق للكلمات الدالة، واستعمال لها على الطريقة التي ارتضاها العرب[1].

ويستطرد سيبويه في بسط ما ذهب إليه وتأصيله وتأكيده بقوله: " يقول الرجل: أتاني رجل، يريد واحداً في العدد لا اثنين، فيقال: ما أتاك رجل، أي: أتاك أكثر من ذلك. أو يقول: أتاني رجل لا امرأة، فيقال: ما أتاك رجل، أي: امرأة أتتك. ويقول: أتاني اليوم رجل، أي: في قوته ونفاذه، فتقول: ما أتاك رجل، أي: أتاك الضعفاء. فإذا قلت: ما أتاك أحد، صار نفيا عاما لهذا كله؛ فإنما مجراها في الكلام هذا. ولو قال: ما كان مثلك أحدا، أو: ما كان زيد أحدا، كان ناقضا؛ لأنه قد عُلم أنه لا يكون زيد ولا مثله إلا من الناس"[2].

---

(1) انظر: الإعراب والتركيب / 420.
(2) الكتاب 1 / 55.

وسيبويه بهذا يؤكد ما ذهب إليه آنفا من دلالة (أحد) على النفي العام، ومن ثم كان عدم قبوله التركيب الذي يرد فيه (أحد) في موضع واجب، حيث يتدافع المعنيان، فيقع اللبس، ولا تتحقق الفائدة.

وفي ضوء ذلك أيضا ينظر سيبويه إلى التركيبين السابقين:

ما كان مثلُك أحدا، ما كان زيد أحدا، ولا يقبل أي منهما؛ وذلك لأمور دلالية تركيبية، فدلالات العناصر المؤلفة لكل من التركيبين تتناقض وتتدافع مجتمعة في كل منهما؛ لأنهما ينفيان أن يكون (زيد) و(مثله) أحد الناس، ومعلوم أنه لا يكون أي منهما إلا من الناس، فكيف يكونان إذن؟

وإذن، فسيبويه يتجاوز الصحة النحوية للتراكيب، إلى الصحة الدلالية لها، فالتركيب ـ كما أسلفنا ـ قد يكون مقبولاً من حيث الرصف النحوي، لكنه قد لا يقبل من حيث صحة المعنى والدلالة. وبذلك يكون لسيبويه قصب السبق بين اللغويين في انتحائه هذا المنحى، وتعويله على هذا الجانب الدلالي في التراكيب، وربطه ذلك بالانتقاء والاختيار للعناصر المؤلفة لها.

وقد نهج الإمام عبد القاهر الجرجاني نهج سيبويه في ذلك، وأخذ يعمق هذه الفكرة ويبسطها في "دلائل الإعجاز" إذ يقول: "وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تُعمَل منها الصور والنقوش، فكما أنك ترى الرجل قد تهدَّى في الأصباغ التي منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نَسج، إلى ضرب من التخير والتدبر في أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجه لها وترتيبه إياها إلى ما لم يتهدَّ إليه صاحبه، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب وصورته أغرب ..."[1].

---

[1] دلائل الإعجاز / 87، 88، عبد القاهر الجرجاني، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

والجرجاني في كلامه هذا يتناول جانبا من فكرة "النظم" عنده، نافذا من خلالها إلى ما فعله سيبويه آنفا من تجاوزه الصحة النحوية إلى إدراك الدلالات والمعاني بدقائقها ولطائفها في ضم الكلام بعضه إلى بعض، حيث يرى الجرجاني "أنا لسنا في ذكر تقويم اللسان والتحرّز من اللحن وزيغ الإعراب، فنعتدّ بمثل هذا الصواب. وإنما نحن في أمور تُدرَك بالفِكَر اللطيفة ودقائق يوصل إليها بثاقب الفهم "[1].

ومهما يكن من أمر، فإن الملاحظ أن سيبويه في نظره إلى التراكيب السابقة وإشارته إلى عدم قبولها، لا يفعل ذلك مرة واحدة وبحكم واحد، فذلك يقع عنده بصور مختلفة ، وعلى درجات متباينة ، وفي مستويات متفاوتة، يبدو ذلك في وصفه لهذه التراكيب التي يقبلها في هذه العبارات:

- "لا يستقيم أن . . . ".
- "لا يبدأ بـ . . . ".
- "ليس في هذا شيء . . . ".
- ". . . لم يحسن".
- "لا يجوز . . . ".
- ". . . لم يجز".
- ". . . كان ناقضا".

كما أن الملاحظ أن التعبير عن عدم قبول التركيب، يتغاير ما بين نفي لفعل القبول بـ (لا) أو(لم) أو(ليس)، فتارة ينفي أفعال "الاستقامة" أو "الحسن" أو"البدء بما فيه اللبس"، وتارة ينفي فعل "الجواز"، وتارة يذكر الفعل الدال على عدم القبول صراحة "كرهوا" وأخرى يصف ذلك باسم

---

[1] دلائل الإعجاز / 98.

الفاعل "ناقضا" وهكذا تتعدد صور التعبير عن عدم القبول عند سيبويه، وعليه تتعدد مستويات عدم القبول في التراكيب عنده أيضا.

ـ مبتدآت لا تدخل فيها (أل):

يؤكد سيبويه هنا ما سبق تناوله، فيما يتعلق بالتعيين في عناصر الجملة الاسمية، خاصة عند اجتماع معرفة ونكرة، في أن الابتداء بالأعرف، فهو أصل الكلام، ثم ينتقل بالكلام إلى اجتماع نكرتين، ذاهباً إلى أن الإخبار بإحداهما عن الأخرى لا يحسن حتى تُعرّف. ثم يذكر سيبويه أن من هذه النكرات ما يدخله الألف واللام فيحسن الابتداء به، كما أن منها ما لا يقبل ذلك، فإذا أدخلت عليه (أل) لم يجز. يقول سيبويه في "باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها، وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات" : "وذلك قولك: الحمدُ لله، والعَجَبُ لك، والويلُ لك، والتراب لك، والخيبة لك.

وإنما استحبوا الرفع فيه؛ لأنه صار معرفة وهو خبر فقوي في الابتداء، بمنزلة عبد الله والرجل والذي تعلم، لأن الابتداء إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام.

ولو قلت: رجل ذاهب، لم يحسن حتى تعرّفه بشيء فتقول: راكب من بني فلان سائر، ... فأصل الابتداء للمعرفة. فلما أدخلت فيه الألف واللام وكان خبرا حَسُن الابتداء، وضَعُف الابتداء بالنكرة إلا أن يكون فيه معنى المنصوب.

وليس كل حرف يصنع به ذاك، كما أنه ليس كل حرف يدخل فيه الألف واللام من هذا الباب. لو قلت: السقيُ لك، والرعْي لك، لم يجز"[1].

---

(1) الكتاب 1 / 328، 329.

ونص سيبويه إنما يشير إلى شيئين:

الأول: ضرورة الابتداء بالمعرفة، فإذا كانتا نكرتين تُعرَّف إحداهما ليبتدأ بها، وقد عرضنا لذلك فيما سبق.

الثاني: قد تعرف النكرة، فيدخل فيها الألف واللام ويبتدأ بها، بيد أن منها ما لا يجوز فيه ذلك. فقولك: الحمد لله، العجب لك، الويل لك، التراب لك، الخيبة لك. هو قول مقبول؛ فهذه نكرات، مصادر أو ما يشبهها، دخلت عليها الألف واللام، فجاز الابتداء بها.

فإذا قلت: السقي لك، الرعي لك، لم يجز. وكان قولك غير مقبول.

فعلى الرغم من أن الطبقة الكلامية واحدة في المثالين (مصادر أو ما يشبهها)، كما أن المراد لها أن تشغل موقعاً واحدا (المبتدأ)، فإن ذلك يجوز فيها مع دخول (أل) في المثال الأول، ولا يجوز في الثاني، فهذه التراكيب مقبولة في النموذج الأول، غير مقبولة في الثاني.

ولم يقدم لنا سيبويه ما يفسر به عدم قبوله التركيب في النموذج الثاني، فإذا ذهبت تلتمسه من ناحية القياس - مثلا - وجدت أن هذا مصدر، كما أن ذاك مصدر، فالقياس من شأنه أن يسوي بين: الحمد لله، والسقي لك. لا أن يفصل بينهما؛ ولذلك فإن ابن ولاد ينتصر لسيبويه علي المبرد في ذهاب الأخير إلى أن سيبويه زعم أنه لا يجيز السقي لك والرعي لك، ولا فصل في القياس بين هذا وبين الحمد لله والعجب لزيد، بقوله: " أما قوله - أي المبرد-: لا فصل بينهما في القياس، فلعمري إن الأمر كذلك، إلا أن العرب لم تتكلم بهذين الحرفين مع الألف واللام، وكان سبيله في الرد عليه أن يأتي بشاهد من كلام العرب يدل على خلاف قوله، لأن سيبويه لم يمنع الألف واللام في هذين الحرفين من طريق القياس، وإنما منعهما كما منع أن يقال:

وَدَع (في الماضي من يدع)، وذلك أسوغ في القياس، وأولى إن كانت المراعاة في هذا لما ينساغ في القياس فقط دون ما تتكلم به العرب، ولكنهم يمتنعون من التكلم بالشيء وإن كان القياس يوجبه، ويتكلمون بالشيء وإن كان القياس يمنعه كقولهم: لم أُبَلْ، ويُتّبعون في الحالين؛ لأن القصد اتباعهم وسلوك سبيلهم في كلامهم "[1].

القياس - إذن - لا سبيل له في الفصل بين النمطين: المقبول وغير المقبول عند سيبويه، ومن ثم فلا يصلح أن يكون وجهاً لتفسير عدم قبول تراكيب النموذج الثاني. فالأولى - إذن - استعماله فيما استعملته العرب فيه، دون دخول (أل) في مثل هذه المصادر.

وانتحاء سمت كلام العرب في استعمال الكلمات والتراكيب حينما يتعذر أن نجد لها توجيها أو تفسيرا، أمر لا بأس به، وهو اتجاه لغوي محمود. وقد اتكأ عليه سيبويه وارتكن إليه أحيانا في تبريره عدم قبوله بعض التراكيب، حيث يقول في "باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء":

" وذلك قولك: سلام عليك ولبيك، وخير بين يديك، وويل لك، وويح لك، ... فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك، ... ولم تُجعل بمنزلة الحروف التي إذا ذكرتها كنت في حال ذكرك إياها تعمل في إثباتها وتزجيتها، كما أنهم لم يجعلوا سقيا ورعيا بمنزلة هذه الحروف، فإنما تجريها كما أجرت العرب، وتضعها في المواضع التي وضعن فيها، ولا تُدخلنَّ فيها ما لم يُدخِلوا من الحروف.

---

[1] الانتصار لسيبويه على المبرد / 101، 102.

الا ترى أنك لو قلت: طعاما لك وشرابا لك ومالا لك، تريد معنى سَقيا، أو معنى المرفوع الذي فيه معنى الدعاء لم يجز، لأنه لم يُستعمَل هذا الكلام كما استُعمل ما قبله. فهذا يدلّك ويبصّرك أنه ينبغي لك أن تُجرِي هذه الحروف كما أجرت العرب وأن تعني ما عَنَوْا بها"[1].

وقد اقتفى كثير من النحويين أثر سيبويه في هذا المنحنى، وهو استعمال الألفاظ والتراكيب فيما استعملته العرب فيها، والسير على نهجهم، واتباع سننهم وطرائقهم في ذلك، مما يجعلهم يقدمون كثرة الاستعمال على قوة القياس في مواضع كثيرة. حتى إنهم يجعلون الشيء إن شذ في الاستعمال وقوي في القياس، كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله[2]. يقول ابن جني:

"واعلم أنه إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على غير قياس، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه، ... فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة"[3].

والبحث يميل إلى ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه فيه؛ فالاستعمال أصل لغوي لا يمكن إنكاره، فيجب اتباع العرب في استعمال ما استعملوه فيه، خاصة مع كثرة هذا الاستعمال.

- الترتيب في عناصر الجملة الاسمية:

يعرض سيبويه هنا لصور غير جائزة، وتراكيب غير مقبولة فيما يتعلق بالترتيب في عناصر الجملة الاسمية، وعلاقة ذلك بأمور كالتعيين

---

(1) الكتاب 1 / 330، 331.
(2) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو / 189، السيوطي، تحقيق: د / أحمد محمد قاسم، المكتبات الأزهرية.
(3) انظر: الخصائص 1 / 124، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط3 (1987م) الهيئة المصرية العامة للكتاب.

والإعـــراب والـــتلازم بـــين عناصـــر معينـــة ترتيبـــاً ، كمـــا يبـــدو فيما يأتي:

ـ الترتيب وعلاقته بالإعراب والتعيين:

ينقل سيبويه عن الخليل بعض تراكيب جاءت مخالفة للترتيب الأصلي بين ركني الجملة الاسمية ، فيتقدم فيها الخبر على المبتدأ ، ويذكر استقباح الخليل للتركيب إذا ما قُصد غير هذا المعنى فيه ، فهذا حد الكلام ، ذاكرا أمثلة له عن العرب . ثم يصرح سيبويه ـ تعليقا على ما ذهب إليه الخليل واتفاقا معه ـ بعدم قبوله مثل هذا التركيب، إذا لم يريدوا هذا المعنى، أي: على التقديم والتأخير، إذ يصبح التركيب قبيحا. يقول سيبويه:

"وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد ، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضَرَبَ زيدا عمرو ، وعمرو على ضَرَبَ مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدما ويكون زيد مؤخرا. وكذلك هذا ، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما. وهذا عربي جيد. وذلك قولك: تميمي أنا ، ومشنوء من يشنؤك، ... فإن لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله: يقوم زيد وقام زيد ، قَبُح، لأنه اسم، ... فكما لم يجز هذا ، كذلك استقبحوا أن يَجري مجرى الفعل المبتدأ" [1].

وعلى ذلك، فقولك: قائم زيد ، قبيح إذا أردت أن تجعل (قائم) المبتدأ و(زيد) خبره أو فاعله. وليس بقبيح أن تجعل قائما خبرا مقدما والنية فيه التأخير، كما تقول: ضرب زيداً عمرو ، والنية تأخير (زيدا) الذي هو مفعول، وتقديم (عمرو) الذي هو فاعل [2].

---

(1) الكتاب 2 / 127 ، 128.

(2) انظر: الكتاب 1 / 127 هامش(2).

وجلي أن قبح التركيب هنا وعدم قبوله، مرتبط بالرتبة والإعراب والتعيين في آن واحد، فعدم القبول منظور فيه إلى التركيب برمته، وعلى حالته هذه؛ فتتقدم فيه (قائم) على (زيد) وتعرب غير خبر، وهي نكرة. يقول المبرد: "وتقول: منطلق زيد، فيجوز، إذا أردت بمنطلق التأخير، لأن زيداً هو المبتدأ"[1].

كما يذكر ابن السراج أنه " قد يجوز أن تقدم الخبر على المبتدأ ما لم يكن فعلا خاصة، فتقول: منطلق زيد، وأنت تريد: زيد منطلق، فإن أردت أن تجعل منطلقا في موضع (ينطلق) فترفع زيدا بمنطلق على أنه فاعل، كأنك قلت: ينطلق زيد، قَبُح "[2].

وابن السراج هنا يعضد ما ذهب إليه سيبويه سابقا، فيستقبح ما استقبحه، ولم يقبله. كما يذهب إلى ذلك ابن يعيش، فيجيز تقديم خبر المبتدأ مفرداً كان أوجملة، ذاكرا أن الكوفيين ذهبوا إلى منع جواز ذلك، مشيراً إلى أن المذهبَ الأولُ لكثرة استعماله في كلام العرب[3].

هذا وقد عرض الأنباري لهذه المسألة في "الإنصاف" مفصلا القول فيها، مشيرا إلى جواز التقديم عند البصريين، ومنع جوازه عند الكوفيين[4].

ـ الترتيب بين مصادر مبتدآت:

هناك أنواع من العناصر اللغوية ينبغي الترتيب بينها إذا وقعت متتالية في موقع المبتدأ، وذلك على الرغم من أنها تنتمي إلى طبقة كلامية واحدة

---

(1) المقتضب 4 / 127.

(2) الأصول في النحو 1 / 59، 60، ابن السراج، تحقيق: د / عبد الحسين الفتلي، ط1 (1996م) مؤسسة الرسالة. بيروت.

(3) انظر: شرح المفصل 1 / 92، ابن يعيش، مكتبة المتنبي. القاهرة.

(4) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (بين النحويين البصريين والكوفيين) 1 / 65 - 70، أبو البركات الأنباري (1987م) المكتبة العصرية. بيروت.

كالمصادر. مثلا . فإذا خولف هذا الترتيب ولم يتبع، غدا التركيب غير جائز وغير مقبول. يقول سيبويه في "باب من النكرة استكرهه النحويون، وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب" :

"وذلك قولك: ويحٌ له وتبٌّ، وتباً لك وويحاً. فجعلوا التب بمنزلة الويح، وجعلوا ويح بمنزلة التب، فوضعوا كل واحد منهما على غير الموضع الذي وضعته العرب.

ولابد لويح مع قبحها أن تُحمل على تبّ، لأنها إذا ابتدُئت لم يجز حتى يُبنى عليها كلام، وإذا حملتها على النصب كنت تبنيها على شيء مع قبحها.

فإذا قلت: ويح له، ثم ألحقتها التبّ فإن النصب فيها أحسنُ؛ لأن تبّا إذا نصبتها فهي مستغنية عن لك، فإنما قطعتها من أول الكلام كأنك قلت: وتبّا لك، فأجريتها على ما أجرتها العرب.

فأما النحويون فيجعلونها بمنزلة ويح، ولا تُشبهها لأن تبّا تستغني عن لك ولا تستغني ويح عنها، فإذا قلت: تبّا له وويح له، فالرفع ليس فيه كلام، ولا يختلف النحويون في نصب التبّ إذا قلت: ويح له وتبا له. فهذا يدلك على أن النصب في تبّ فيما ذكرنا أحسن، لأن (له) لم يعمل في التبّ"[1].

ومن عنوان هذا الباب تتبدى خصائص هذه العناصر التي تندرج تحته، وتتألف منها التراكيب التي وصفها سيبويه بالقبح، فهي "نكرات" ، كما أنها "مستكرهة" ، وهي " قبيحة" بحكم اندراجها تحت باب موصوف بالقبح.

ومن تراكيبهم في ذلك: ويح له وتب ، تبا لك وويحا.

---

[1] الكتاب 1 / 334.

ولعل استكراه النحاة لذلك ـ كما ذكر سيبويه ـ أنها نكرات وقعت مبتدآت، إضافة إلى أنها لم توضع في موضعها الذي جعلته العرب لها، ومن ثم يبدو تركيبها قبيحاً. ويرى سيبويه أن (ويح) لابد من حملها على (تب)، لأنه لابد من ذكر الخبر معها: ويح له، فإذا لم يُذكر معها الخبر لم يجز التركيب.

ويذهب سيبويه في تفسير ذلك إلى أن (تبا) لا تشبه (ويحا)، على الرغم من أن النحويين يجعلونها بمنزلتها؛ وذلك لأن (تبا) قد لا يُبنى عليها كلام، فتستغني عن الجار والمجرور بعده، بخلاف (ويح) التي لا تستغني عنه، فالتركيب: ويح له وتبّ، مقبول. أما التركيب: تب له وويح، غير مقبول، لما سبق.

ويفسر الأعلم الشنتمري كلام سيبويه بأن قوله: (استكرهه النحويون) "يعني أنهم جمعوا في الدعاء بين شيئين لا تجمع العرب بينهما وقاسوا كلام العرب، والشيئان أحدهما: ويح لك وما جرى مجراه مما يكثر رفعه في كلامهم، والآخر: تباً لك، والاختيار نصبه في كلامهم، فإن جمعوا بينهما فقدموا الذي يستحق الرفع حملوا الثاني عليه وكان يستحق النصب، وإن قدموا المستحق للنصب أتبعوه المستحق للرفع فنصبوه، وسيبويه يختار أن يُحمل كل واحد منهما على وجهه إذا أُفرِد، فإذا قالوا: تبّا له وويحاً، فلم يأتوا بخبر للآخر وافقهم سيبويه على النصب لعدمه الخبر، لأن العرب لا تقول: ويح ولا ويل إلا مع خبرهما"[1].

---

(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه 1 / 377، الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، ط1 (1987م)، الكويت.

وتفسير الشنتمري هذا لمثل هذه التراكيب غير المقبولة (مستكرهة أوقبيحة) يؤكد ما سبقت الإشارة إليه، من أن سيبويه يعتبر ضرورة الجري على سنن العرب وطرائقها في استعمال الكلمات والتراكيب، دون مخالفتها، ويعول على ذلك في النظر إلى بعض التراكيب قبولا وعدم قبول.

كما أنه من الواضح أن تعبير سيبويه عن عدم القبول هنا جاء في أوصاف مختلفة للتركيب، فهومها "استكرهه النحويون" ، وهو " قبيح"، كما أنه "... لم يجز" . وعليه تتدرج مستويات عدم القبول، وتتفاوت صوره عنده.

ـ الحذف في عناصر الجملة الاسمية:

تتألف الجملة الاسمية من مكونين رئيسين هما المبتدأ والخبر، وقد يقع فيهما حذف وله مواضعه وصوره وكيفيته وجوبا وجوازا عند النحويين. وليس في ذلك تراكيب غير مقبولة يمكن تحريرها. أما ما يمكن أن يكون مناط البحث هنا فهو حذف الضمير الرابط في جملة خبر المبتدأ.

ـ حذف الضمير الرابط في جملة خبر المبتدأ:

لم يشترط النحويون وجود ضمير رابط في جملة الخبر هملا، بل كان له مغزاه وغرضه، من حيث ضرورة ارتباط الخبر بالمبتدأ. فالأصل في الخبر أن يكون مفردا؛ لأنه هو المبتدأ معنى، فإذا كان الخبر جملة فلا تخلو هذه الجملة من أن تكون هي المبتدأ معنى، فإن لم تكن الجملة كذلك فلابد من احتوائها على ضمير؛ لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض[1].

---

(1) انظر: شرح الرضي على الكافية 1 / 238، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس (1978م).

وهـذا الضـمير الـرابط يجـوز حذفـه قياسـا وسماعـا ، في مواضـع بسـط النحويون القول فيها[1]، بيـد أن مـا يعنينـا منهـا هنـا ، أن يكـون هـذا الضـمير الرابط في جملة الخبر منصوباً (مفعولا)، فيجوز حذفه حينئذ، وفي ذلك يشير سيبويه إلى تراكيب لا يقبلها وإن لم يـذكر ذلـك صـراحة، حيث يقـول: "ولا يحسن في الكلام أن يَجْعل الفعل مبنياً على الاسـم ولا يَـذْكر علامـة إضـمار الأول حتى يَخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بنـاء الاسـم عليـه ويَشْغله بغير الأول، حتى يمتنع من أن يكون يَعْمل فيه، ولكنـه قـد يجـوز في الشـعر، وهو ضعيف في الكلام. قال الشاعر، وهو أبو النجم العجلي:

قد أصبحت أم الخيار تدعي　　　عليّ ذنباً كلُّه لم أصنع

فهـذا ضـعيف، وهـو بمنزلتـه في غـير الشـعر؛ لأن النصـب لا يكسـر البيت،

ولا يخل به ترك إظهار الهاء. وكأنه قال: كلُّه غير مصنوع. وقال امرؤ القيس:

فأقبلت زحفا على الركبتين　　　فثوب لبست وثـوب أجرّ

وقال النمر بن تولب:

فيـوم علينا ويوم لنـا　　　ويوم نُسـاء ويوم نُسَـرّ

سمعناه من العرب ينشدونه. يريدون: نُساء فيه ونُسر فيه.

وزعموا أن بعض العرب يقول: "شهر ثَرَى، وشهر تَرَى، وشـهر مَرْعَـى"، يريد: ترى فيه. وقال:

---

[1] انظر ـ على سبيل المثال ـ : معاني القرآن 2 / 95، 96، الفراء، ط3 (1983م) عالم الكتب. بيروت، أمالي ابن الشجري 1 / 8 - 10، تحقيق ودراسة : د / محمود محمد طناحي، ط1 (1992م) مكتبة الخانجي بالقاهرة. شرح المفصل 2 / 30، 31، 6 / 89، 90، شرح التسهيل 1 / 311، 312، ابن مالك، تحقيق : د / عبد الرحمن السيد، د/محمد بدوي المختون، ط1 (1990م) دار هجر. القاهرة : شرح الرضي على الكافية 1 / 238 - 241.

ثلاثٌ كلُّهن قتلت عمدا فأخزى اللهُ رابعةً تعودُ

فهذا ضعيف، والوجه الأكثر الأعرف النصب، وإنما شبهوه بقولهم: الذي رأيتُ فلان، حيث لم يذكروا الهاء. وهو في هذا أحسن؛ لأن رأيتُ تمامُ الاسم، به يتم، وليس بخبر ولا صفة، فكرهوا طوله، حيث كان بمنزلة اسم واحد، كما كرهوا طول اشْهِيباب فقالوا: اشْهِباب. وهو في الوصف أمثلُ منه في الخبر وهو على ذلك ضعيف، ليس كحُسْنه بالهاء، لأنه في موضع ما هو من الاسم وما يجري عليه، وليس بمنقطع منه خبراً مبنياً عليه ولا مبتدأ، فضارع ما يكون من تمام الاسم وإن لم يكن تماما له ولا منه في البناء"[1].

والملاحظ أن مستويات عدد القبول عند سيبويه هنا تختلف صورها أيضا، فالكلام "لا يحسن" في حال حذف الضمير وعدم ذكره، وهو "ضعيف"، و" قد يجوز في الشعر".

وقد جعل السيرافي يقدم لنا تفسيراته لهذه المستويات المتعددة لعدم القبول، إذ يعلق على قول سيبويه "لا يحسن ..." بأن ذلك "يعني أنك إذا جعلت الاسم مبتدأ، وجعلت الفعل خبراً، فالوجه أن يظهر الضمير الذي يعود إلى الاسم، حتى يخرج من لفظ ما يعمل في الأول. يعني أنه قبيح أن تقول: زيد ضربتُ؛ لأن (ضربتُ) في لفظ ما يعمل في (زيد) لحذفك الضمير في اللفظ، ولابد من تقديره حتى يصح أن يكون خبرا للاسم الأول، إذ قد جعلت الاسم مبتدأ، ولا يصح أن يكون الفعل خبراً حتى يكون فيه ما يعود إليه"[2].

---

(1) الكتاب 1 / 85 – 87.
(2) شرح السيرافي 3 / 111 – 112.

ويؤكد الأعلم الشنتمري ما ذهب إليه سيبويه في عدم قبوله مثل التركيب السابق، مفسراً وصف سيبويه إياه بأنه "ضعيف وهو بمنزلته في غير الشعر لأن النصب لا يكسر البيت" بقوله: "يعني أن إضمار الهاء إذا قلت: زيد ضربتُ، جائز في الكلام على قبح، والدليل على جوازه أن الشاعر لو قال: كلُّه لم أصنع، استقام البيت ولم ينكسر"[1].

إذن فما وصف به سيبويه التركيب بأنه "ضعيف" ليس خاصا بالشعر، وليس من الضرورة الشعرية؛ إذ لم يضطر الشاعر إليه، فهو بهذه الصفة في (الشعر) كما هو في (الكلام)؛ فسيبويه "احتج بأبيات ليس في واحد منها ضرورة، والجواز فيها بمنزلته في الكلام، لأنه لا يكسر الشعر، وذكر في الكلام مثلَ ذلك ووثقه على أن الشعر في هذا والكلام واحد"[2].

والملاحظ هنا أن النحاة حين يذكرون حذف (الهاء) الضمير في الجملة الواقعة خبراً، يذكرونه في الجملة الواقعة صلة وكذلك الواقعة صفة، وهم في ذلك يشيرون إلى القرابة بين هذه الأبواب الثلاثة: الصفة والصلة والخبر، إلا أنهم يفرقون (كمّا) و(كيفا) بين حذفها في هذه المواضع الثلاثة؛ فحذفها في الصلة حسن؛ لأن (الذي) والفعل والفاعل والمفعول جميعاً كاسم واحد، وكذا كل موصول وصلته كالشيء الواحد ، فاستطالوا أن يكون أربعة أشياء كشيء واحد، فحذفوا منها للتخفيف واحداً، فلم يكن سبيل إلى حذف أي منها إلا المفعول، لأنه كالفضلة في الكلام فحذفوه.

---

(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه 1 / 219. وانظر: شرح كتاب سيبويه 2 / 398، الصفار البطليوسي ، تحقيق : د / معيض بن مساعد العوفي ، ط1 ، (1998م) دار المآثر. السعودية.

(2) الانتصار لسيبويه على المبرد / 57.

وحـذف (الهـاء) في الصـفة دون حـذفها في الصـلة؛ فـلأن الصـفة مـع الموصـوف كالاسـم الواحـد تمامـاً كالصـلة مـع الموصـول. لكـن يبقـى أن الموصوف قد يستغني عن الصفة، والموصول لا يستغني عن الصلة. وأما حذف (الهاء) في الخبر فمختلف عنه في سابقيه، إذ هو قبيح فيه، لأن الخبر هنا غير المخبر عنه، وليس هو معه كشيء واحد، وإنما شبهوه بالذي في الحذف[1].

وبذلك يتدرج الحكم على حذف العائد في هذه المواضع قوة وضعفا، على ما قد يبدو في ظاهره التناقض أحيانا، فكيف يحكم على التركيب ـ في نص سيبويه السابق ـ بأنه ضعيف، وهو أمثل وأقوى وجائز، ولكن هذا التناقض الظاهري يزول عندما يوجه كل حكم إلى وجهته، فالضعف عند حذف العائد في الخبر في مقابل ذكره الذي يوصف بالحسن، والأفضلية والقوة عند موازنة حذف العائد في الصفة بحذفه في الخبر الذي وصفه السيرافي بالقبح وابن ولاد بأضعف الوجوه بالنظر إلى الصفة والصلة[2].

---

(1) انظر: شرح السيرافي 3 / 115، 116.
(2) الحسن في كتاب سيبويه / 21، 22، د / فاروق محمد مهني، مطبعة نور الإيمان (1996م). وانظر: الانتصار / 59.

المبحث الثاني

مستويات عدم القبول في أركان الجملة الفعلية

في هذا المبحث يتناول سيبويه بعض تراكيب يصفها بعبارات تشير إلى عدم قبوله إياها، وهي تتعلق بالجملة الفعلية في مجملها، وبعناصرها المؤلفة لها في تفاصيل تتعلق بتعارض الدلالات التركيبية لهذه العناصر أحياناً، وبالترتيب بين هذه العناصر أحياناً أخرى، كالترتيب بين الأفعال ومتضاماتها من الحروف والأدوات، أو بين الفعل وفاعله. وقد تتعلق هذه التراكيب غير المقبولة بالفعل، في تعديه إلى المكان دون واسطة، وفي تأنيثه وتذكيره مع فاعله، كما يبدو في الآتي:

- تعارض الدلالات التركيبية لعناصر الجملة الفعلية:

للعنصر اللغوي دلالتان إحداهما معجمية يدل عليها بمفرده، والأخرى تركيبية تنشأ بدخوله مع غيره في تركيب لغوي معين. وهذه الدلالات التي تحملها العناصر اللغوية في التركيب قد تتلاقى فيكون التركيب مقبولا، وقد تتعارض أو تتدافع فيكون التركيب غير مقبول، على الرغم من أنه قد يأتي على رصف نحوي صحيح.

وقد أورد سيبويه من هذا الضرب بابا في كتابه أطلق عليه "باب الاستقامة من الكلام والإحالة"[1]. قال: فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غدا.

---

[1] عقد أستاذنا الدكتور / محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه " النحو والدلالة " مبحثا عنوانه " التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات " قام في أساسه على باب سيبويه هذا، مع استفاضة في المناقشة والتحليل لهذه التراكيب الواردة عند سيبويه ، مع ربطها بالمعنى والدلالة قديما وحديثا. انظر : النحو والدلالة " مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي" / 65 – 109 ، ط1 (2000م) دار الشروق ، القاهرة.

وأما المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك:

حملتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر، ونحوه.

وأما المستقيم القبيح، فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا، وكي زيد يأتيك، وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب، فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"[1].

ونلاحظ في نص سيبويه هذا ما يأتي:

- أن تراكيبه تدور في إطار الجملة الفعلية، فكان الأنسب إيراده هنا.

- أن هذه التراكيب ليست على درجة واحدة من عدم القبول؛ إذ تتعدد مستوياتها؛ فالتركيب تارة "قبيح"، وتارة "محال"، وثالثة "محال كذب"، ...

- أن معظم هذه التراكيب لم يعرِّفها سيبويه، وإنما عرض لها بالتمثيل فحسب.

- أن سيبويه كان يصف وصفا مزدوجا؛ ففيما عدا "المحال" يصف التركيب بأنه "مستقيم حسن"، "مستقيم كذب"، "مستقيم قبيح"، "محال كذب".

وقد تبدو غرابة من حيث الظاهر في اجتماع وصفين معينين والتقائهما في التركيب الواحد، كالاستقامة والكذب - مثلاً - أو الاستقامة والقبح !

بيد أن الوقوف أمام هذه التراكيب وتعمقها وتحليلها يكشف عن دقة سيبويه في تقسيمه إياها، ونعته لها، كما يفسر - من ناحية أخرى - أوجه عدم قبوله لها.

فإذا ما استثنينا من أوصاف سيبويه للتراكيب ما هو مستقيم حسن"، نجده يصف ضرباً آخر منها بأنه "مستقيم كذب" ممثلاً له بقوله:

---

(1) الكتاب 1 / 25، 26.

حملتُ الجبل، شربت ماء البحر .

وسيبويه يقصد في هذين التركيبين، وما كان نحوهما الاستقامة اللفظية، أي أن التركيب منهما "مستقيم اللفظ والإعراب فقط، وعني بالمستقيم اللفظ والإعراب أن يكون جائزاً في كلام العرب، دون أن يكون مختاراً" [1]. أو هو "ما لا تَدافُع بين أجزائه ولفظه على الترتيب العربي" [2].

أما كونه "كذباً" ؛فلأنه "غير موافق لما في الوجود" [3]. يقول السيرافي: "وإنما خُصَّ (حملت الجبل) و(شربت ماء البحر) بالكذب؛ لأن ظاهرهما يدل على كذب قائلهما، قبل التصفح والبحث، وإلا فكل كلام تكلّم به، وكان مُخبره على خلاف ما يوجبه الظاهر فهو كذب، عُلم أو لم يُعلم، كقول القائل: لقيت زيدا اليوم، واشتريت ثوبا، إذا لم يكن الأمر على ما قال، فهو مستقيم كذب" [4].

فهذان التركيبان، وما يأتي نحوهما، صحيحان من حيث الرصف النحوي (فعل + فاعل + مفعول)، فهما - من هذه الناحية - مقبولان (حسنان)، لكنهما غير مقبولين من حيث الكذب المتضمَّن فيهما، والذي تدل عليه عناصر كل منهما. والكذب هنا ليس الكذب الأخلاقي المعروف، وإنما يمكن أن يسمى "كذبا دلاليا" ،

"وقد تمثل هذا الكذب الدلالي لا في علاقة" الفعل " بـ "المفعول به" النحوية من حيث هي، بل في علاقة "حملت" معاً بـ "الجبل" من حيث هي "فعل وفاعل" أي:

---

(1) شرح السيرافي 2 / 89 ، 90.
(2) شرح الصفار البطليوسي 2 / 394.
(3) السابق نفسه.
(4) شرح السيرافي 2 / 90.

"صيغة نحوية" و "مدلول" معا بـ "الجبل" من حيث هي "مفعول به" أي: صيغة نحوية،

و"مدلول" معا، وبعبارة أخرى في "التفاعل" بين الوظائف النحوية بعلاقاتها وما يمثلها من المفردات بدلالاتها"[1].

وبذلك تزول الغرابة التي يمكن أن تثار ظاهريا في الجمع بين (مستقيم) و(كذب) في وصف التركيب الواحد، كما يتأكد لنا ما سبقت الإشارة إليه من أن التركيب قد يكون مقبولا نحويا، غير مقبول دلاليا في آن واحد.

أما الضرب الآخر من هذه التراكيب، فقد وصفه سيبويه بأنه "مستقيم قبيح" ومَثّل له بقوله: قد زيدا رأيت، كي زيد يأتيك. وسنناقش هذين التركيبين ونحوهما لاحِقاً في "الترتيب في عناصر الجملة الفعلية".

يبقى من التراكيب غير المقبولة عند سيبويه "المحال" و "المحال الكذب". فأما "المحال" فقد مَثّل له بمثالين: أتيتك غدا، سآتيك أمس.

مُعرِّفاً إياه "بأن تنقض أول كلامك بآخره"، كما عرّفه الأخفش بأنه "ما لا يصح له معنى، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب، لأنه ليس له معنى. ألا ترى أنك إذا قلت: أتيتك غدا، لم يكن للكلام معنى تقول فيه صدق ولا كذب؟"[2].

وقد علل الصفار البطليوسي ذلك "بأن المحال لا يُتصور فيه أن يقسم إلى صدق وكذب، لأنه لا يعقل معناه، فلا يوصف بصدق ولا كذب"[3].

---

[1] النحو والدلالة / 72، 73.
[2] الكتاب 1 / 26 هامش (1).
[3] شرح الصفار البطليوسي 2 / 394.

معنى ذلك أن قولنا: أتيتك غداً، سآتيك أمس، غير معقول أو متصوّر؛ لأن مكوناته يناقض بعضها بعضا، فهو وإن كان مقبولا من حيث الرصف النحوي، فإن دلالة مكوناته متناقضة، متدافعة؛ ففي التركيب الأول، دلالة أوله (أتيتك) هي وقوع الحدث فيما مضى وانتهائه، في حين يدل آخر التركيب (غدا) على المستقبل، ولذلك ينقض آخره أوله، كما ذكر سيبويه، وأطلق عليه صفة "المحال"، فهو ما "أحيل عن وجهه المستقيم، الذي به يُفهم المعنى إذا تُكُلّمَ به، ... وهو الذي يوجب اجتماع المتضادات، وقولنا إن القعود والقيام اجتماعهما محال، إنما نريد به الكلام الذي يوجب اجتماعهما محال، قد أحيل عن وجهه، ألا ترى أنك تقول لمن تكلم به: قد أحلت في كلامك، فالكلام هو المحال، كما أن الكلام هو الكذب"[1].

وكذلك يمكن القول في التركيب الثاني: سآتيك أمس، إلا أنه على العكس دلالة من التركيب الأول، غير أن محصلة التركيبين واحدة، حيث ينقض آخر كل منهما أوله. فالمسألة حسن اختيار للمفردات وتوزيعها في التراكيب؛ يدلك على ذلك أنك لو أبدلت (أمس) و(غدا) كل منهما مكان الآخر في هذين التركيبين، ليصيرا أتيتك أمس، سآتيك غداً لأصبح الكلام له معنى، وتحوّل التركيبين من عدم القبول إلى القبول.

وبذلك يتأكد لنا "أن سيبويه يعطي الاختيار من المفردات أو الحقول الدلالية المناسبة التي تقبل التواؤم والاستجابة أهمية كبرى لا تقل عن اهتمامه باستواء النظام النحوي، فليس النظام النحوي نظاما معدا للكلمات الهرائية أوللفراغ، ولكنه مُعدّ لأن تتحقق في علاقاته المفردات الملائمة

---

[1] شرح السيرافي 2 / 90.

بدلالاتها الأولية التي تتفاعل مع الوظائف النحوية تفاعلا يكسبها معناها المناسب ويتحقق به المعنى الدلالي النحوي"[1].

وأما "المحال الكذب" فقد مثّل له سيبويه بقوله: سوف أشرب ماء البحر أمس. وهذا التركيب ونحوه، يتضافر على عدم قبوله وصفان "الإحالة" و "الكذب"؛ فالإحالة كما عرضنا لها بمفهومها السابق، فالظرف (أمس) بدلالته على (المضيّ) يتناقض مع (سوف) بدلالتها على (الاستقبال).

والكذب واقع في التركيب أيضا، أعني الكذب الدلالي؛ فمن حيث الدلالة

لا يمكن لعاقل أن يتصور أن إنسانا يفعل ذلك. يقول السيرافي - شارحا وصف سيبويه التركيب بأنه "محال كذب" - : "فأما استحالته، فلاجتماع (سوف) و(أمس) فيه، وهما يتناقضان ويتعاقبان.

وأما الكذب فيه، فإنا لو أزلنا عنه (أمس) الذي يوجب المناقضة والإحالة لبقي كذباً. وكان الأخفش ينكر أن يقال في المحال صدق وكذب، ... والقول عندي ما قاله سيبويه، ... فالكذب إنما هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو به"[2].

ومهما يكن من أمر فإن الثابت - مما سبق - أن سيبويه لا يقتصر في النظر إلى التراكيب قبولاً وعدم قبول على الصحة النحوية فحسب، بل يجمع معها الصحة الدلالية للتركيب. كما أنه من الثابت أيضاً أن عدم توافر هذه الصحة الدلالية كان هو الوجه في عدم قبول سيبويه لبعض التراكيب،

---

[1] النحو والدلالة / 85.

[2] شرح السيرافي 2 / 92، 93.

ووصفها على نحو ما سبق، وإن اختلف مستوى عدم القبول من تركيب إلى آخر.

وفي ضوء ذلك، فقد بدا من المهم التنبه إلى "ثراء معايير الكتاب وتعقيدها، فالنحاة المتأخرون - مثلاً - يصنفون الكلام على أساس الصحة المطلقة أو الفساد المطلق، أما سيبويه فيستخدم معيارا متدرجا، فالكلام قد يكون مستقيما، والمستقيم قد يكون حسنا أو قبيحا، وقد يكون محالا لا يؤدي إلى معنى، وقد يكون ضعيفا. وثمة معايير أخرى تتعلق بالاستعمال بين العرب قلة وكثرة. وجماع الأمر أن سيبويه يرى أن الكلام هو النتيجة النهائية لسياسة معينة متعددة المستويات، عند كل مستوى يختار المتكلم احتمالا واحدا من عدة احتمالات، يرتبط هذا الاختيار بنية المتكلم وتَوجُّهِه"[1].

وقد أكد لنا ذلك كله أبو إسحاق الشاطبي فيما ذهب إليه في "موافقاته" من أن سيبويه تناول مقاصد العرب ونبه عليها، فهو وإن تكلم في النحو، فقد اتسع كلامه هذا وامتد إلى جهات تصرُّف العرب في ألفاظها ومعانيها، ولم يتوقف عند بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب وما كان نحوه، بل بيّن في كل باب ما يليق به، حتى أنه احتوى على علمي المعاني والبيان ووجوه تصرّف الألفاظ والمعاني[2].

---

[1] التراث اللغوي العربي / المقدمة (ر)، بوهاس، جيوم، كولوغي، ترجمة: د/ محمد حسن عبد العزيز، د/ كمال شاهين. ط1 (2000م) مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر.

[2] الموافقات 4 / 115، 116، أبو إسحاق الشاطبي، المطبعة الرحمانية بمصر. وانظر: النحو والدلالة / 86.

ـ الترتيب في عناصر الجملة الفعلية:

في ترتيب العناصر المؤلفة للجملة الفعلية قد يكون الترتيب حرا ، فيقع العنصر اللغوي مقدماً أو مؤخرا أو في موضعه، ويكون التركيب صحيحا ومقبولا. وقد يكون الترتيب مقيدا؛ فإذا التزمته عناصرها كان التركيب مقبولاً أيضاً ، أما إذا خالفته ـ والحالة هذه ـ فقد يخرج التركيب عن إطاره الصحيح ويصبح غير مقبول. وقد يقع ذلك ـ فيما نحن بصدده ـ في موضعين: الأول بين الأفعال ومتضاماتها ، خاصة في الحروف التي لا يليها إلا الفعل. والثاني بين الفعل والفاعل كما يبدو في الآتي:

ـ بين الأفعال ومتضاماتها (حروف لا يليها إلا الفعل):

في نص سيبويه السابق ما يشير إلى عدم قبوله بعض تراكيب، مرجعا ذلك إلى مخالفة الترتيب بين عناصره المكونة له، وقد أورد لذلك مثالين:

قد زيدا رأيتُ، كي زيدٌ يأتيك.

وقد وصف سيبويه ذلك بأنه من الكلام "المستقيم القبيح" معرفا إياه بأنه "وضعك اللفظ في غير موضعه". ونلاحظ ذلك الوصف المزدوج لمثل هذا التركيب "مستقيم" "قبيح". ولعل "الاستقامة" التي يقصدها سيبويه هنا هي الاستقامة المعنوية، استقامة الدلالة وعدم تدافعها في العناصر المكونة للتركيب، فما زالت العلاقات بين هذه العناصر المكونة لكل من التركيبين صحيحة ، غير فاسدة أو متناقضة.

أما "القبح" فلعله ناشئ من عدم التزام بعض عناصر التركيب برتبتها وترتيبها الذي وضعته اللغة لها بحيث أصبح التركيبان: (قد) + اسم + فعل، (كي) + اسم + فعل ومثل هذا الرصف النحوي مرفوض في العربية ، ولا

يسمح به نظامها التي يقتضي أن يذكر الأداة يليها الفعل مباشرة ثم الاسم، ليصير:

(+ فعل + اسم)

يقول السيرافي ـ مفسرا وجه القبح في مثل هذا التركيب ـ :

"وإنما قبح هذا ، لأن من حكم (قد) أن يليها الفعل ولا يفارقها؛ لأنهما جعلت مع الفعل بمنزلة الألف واللام مع الاسم، وكذلك (سوف) مع الفعل، فقبح أن يُفْصَل بين (قد) وبين الفعل بالاسم؛ لما ذكرنا من شَبَه الألف واللام. و"كي" قد جُعلت بمعنى (أنْ) أو بمعنى اللام، إذا قلت: جئتك كي يأتيك زيد ، فهو بمعنى: ليأتيك زيد ، ولأن يأتيك زيد ، فحكمُ الفعل أن يليها دون الاسم، إذا كانت بمحل أن، فإيلاؤهم إياها الاسمَ وضع الكلام في غير موضعه" [1].

مثل هذا التركيب ـ إذن ـ مستقيم دلاليا ، قبيح نحويا. فهو "مستقيم قبيح" في آن واحد. وقد قدم السيرافي تفسيرا لوجه الجمع بين هذين الوصفين اللذين قد يبدوان كأنهما متناقضان، بأن "الكلام ينقسم قسمين: كلام ملحون، وكلام غير ملحون؛ فالملحون هو الذي لُحن به عن القصد ، وكذلك معنى اللحن، إنما هو العدول عن قصد الكلام إلى غيره، وما لم يكن ملحونا فهو على القصد ، وعلى النحو ، ومن ذلك سمي النحو نحوا ، والمستقيم من طريق النحو هو ما كان على القصد سالما من اللحن، فإذا قال: قد زيدا رأيتُ، فهو سالم من اللحن، فكان مستقيما من هذه الجهة ، وهو مع ذلك موضوع في غير موضعه فكان قبيحا من هذه الجهة" [2].

---

(1) شرح السيرافي 2 / 91 ، 92.

(2) شرح السيرافي 2 / 92.

ولم يكتف سيبويه بعدم قبوله مثل هذه التراكيب السابقة بوصفها على النحو الذي سبق، بل ذهب يؤكد ذلك في كتابه في أكثر من موضع؛ فمن ذلك ما أفرد له بابا أطلق عليه "باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل، وهو باب الاستفهام" ذكر فيه "أن من الحروف حروفاً لا يُذكر بعدها إلا الفعل ولا يكون الذي يليها غيرُه مظهرا أو مضمرا.

فمما لا يليه الفعل إلا مظهرا: قد، وسوف، ولما ونحوهن. فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعلَ على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب، وذلك نحو: لم زيدا أضربه، لأنه يُضمر الفعل إذا كان ليس مما يليه الاسمُ، ... ولو قلت: سوف زيدا أضربه، لم يحسن، أو: قد زيدا لقيتُ لم يحسُن، لأنها إنما وُضعت للأفعال، ... وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك. فإن قلت: هلا زيدا رأيت، وهل زيد ذهب، قبح، ولم يجز إلا في الشعر، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب كما كنت فاعلاً ذلك بقد ونحوها"[1].

وسيبويه لا يسوي بين حروف الاستفهام كلها في أنه لا يليها إلا الفعل، فهي كذلك إلا الألف يجوز أن يليها الاسم والفعل. يقول سيبويه:

"واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يُصيِّر بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم. لو قلت: هل زيد قام، وأين زيد ضربته، لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبته، إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب، لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم"[2].

---

[1] الكتاب 1 / 98. وانظر أيضا : 3 / 10 ، 114 ، 115.
[2] الكتاب 1 / 101.

وقد فسر السيرافي قول سيبويه السابق، في عدم قبوله بعض تراكيب كالتي أوردها في باب الاستفهام، بأن الحروف في ذلك على ثلاثة أضرب: منها ما لا يليه إلا الاسم، ومنها ما لا يليه إلا الفعل، ومنها ما يليه الاسم والفعل جميعا، مركزا على ما لا يليه إلا الفعل، جاعلاً إياه على ضربين: ضرب لا يحسن إيلاء الاسم إياه، وحذف الفعل منه، ولا يقدم الاسم فيه على الفعل. وضرب يحسن أن يحذف منه الفعل، ويليه الاسم في الظاهر، والفعل مقدر في النية. وقد ذكر السيرافي من الضرب الأول (قد، سوف، لم، لما) فلا يحسن حذف الفعل منه، ولا يحسن كذلك فيه التقديم والتأخير؛ ذلك لأن (قد) و(سوف) مع الفعل بمنزلة الألف واللام مع الاسم، لأن سوف تقصر الفعل على زمان دون زمان، فهي بمنزلة التعريف، و(قد) توجب أن يكون الفعل متوقعاً، وهو يشبه التعريف أيضاً. فإذا كان الألف واللام اللتان للتعريف لا يفصل بينهما وبين المعرف كان هذا مثله.

وأما (لم) و(لما) وسائر الحروف العاملة في الأفعال، فهي أضعف من عوامل الأسماء ، فلا تؤخر الأفعال عن مواضعها معها. إلا أن يضطر شاعر فيحتمل للضرورة" [1].

كما يبين السيرافي وجه إيراد سيبويه في ذلك حروفا في باب الاستفهام وهي ليست منه، ذاكرا أن المعنى الذي من أجله يختار إضمار الفعل بعد حروف الاستفهام موجود في هذه الحروف. كما يوضح السيرافي سبب عدم تسوية سيبويه بين ألف الاستفهام وسائر أخواتها في ذلك؛ بأن الألف هي أم حروف الاستفهام، تدخل عليه في جميع مواضعه، بخلاف غيرها من أخواتها التي تلزم موضعاً وتختص به، فلما كانت ألف الاستفهام أعم من غيرها،

---

[1] انظر : شرح السيرافي 3 / 151 - 154. النكت في تفسير كتاب سيبويه 2 / 759.

توسعوا فيها أكثر من غيرها ، فلم يستقبح أن يكون بعدها ابتداء وخبر، واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلة تصرفها في موضع الألف[1].

ومجمل القول فيما سبق أن ثمة متضامات مع الفعل، تُذكر بترتيب معين فيما بينها في التركيب، فإذا خولف هذا الترتيب بين هذه العناصر، أصبح التركيب غير مقبول.

- بين الفعل والفاعل:

يورد سيبويه تركيباً هنا فيما يتعلق بالترتيب بين الفعل وفاعله، واصفا إياه بأنه مما فيه قبح الكلام، حيث وُضع في غير موضعه. ذكر ذلك سيبويه في "باب ما يحتمل الشعر" وبأنه "يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"، من ذلك أنهم "يحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقض كقول الشاعر:

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

وإنما الكلام : وقلّ ما يدوم وصال"[2].

ويمكن أن يفهم من كلام سيبويه هذان شيئان:

1 – أن سيبويه يجعل مثل هذا التركيب: قلما وصال يدوم، من الكلام القبيح مرجعا ذلك إلى وضع بعضه في غير موضعه.

2 – أن سيبويه يجعل ذلك مما يجوز في الشعر لا في النثر، وكأن الشعر عنده له لغته الخاصة به.

---

(1) انظر : شرح السيرافي 3 / 154 - 157.

(2) الكتاب 1 / 26 ، 31.

ويوضح السيرافي ما يقصده سيبويه بذلك أنه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر، ليُرى بها الفرق بين الشعر والكلام، من خلال عرضه لكلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنثور.

ثم يشير السيرافي إلى أن الشعر حتى يحافظ على كونه كلاما موزونا استجيز فيه ما لا يستجاز في الكلام مثله. ويذكر أن ضرورة الشعر على سبعة أوجه، منها التقديم والتأخير. موضحا طبيعة هذه الضرورة بأن الشاعر قد يضطر حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه، فيزيله عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره؛ فيرى في البيت السابق أن وجه الكلام:

وقلما يدوم وصال على طول الصدود؛ لأن الأصل في هذا أن يقال: قل وصال يدوم على طول الصدود، لأن (قل) قبل دخول (ما) من حكمها أن لا تليها الأفعال؛ لأنها فعل، ولا يلي الفعل فعل، فأدخلوا عليها (ما) ليوطئوا للفعل أن يليه؛ لأن الفعل لا يمتنع أن يلي (ما)، وكان الحكم أن يولوها ما دخلت (ما) من أجله، وهو الفعل ، فلما اضطر قدم الاسم الذي كان يقع بعد (قل) قبل دخول (ما)[1].

معنى ذلك أن مثل هذا التركيب قد يجوز في الشعر ويحتمل فيه فحسب، ولا يقبل في النثر؛ لأنه خالف ما عليه العربية في الترتيب بين الفعل وفاعله، فقدم الفاعل (وصال) على فعله (يدوم)، فسبب عدم القبول هنا كسابقه، يعود إلى عدم وضع اللفظ في موضعه.

وإلى هذا يذهب الصفار البطليوسي، ففي شرحه لكلام سيبويه السابق يرى أن "الشاهد في البيت تقديم الفاعل الذي هو (وصال) على (يدوم)؛

---

(1) انظر : شرح السيرافي 2 / 95 ، 96 ، 212 ، 231. التعليقة 1 / 54 ، 55.

وذلك أن (قلّ) إذا لحقتها (ما) صارت من الأدوات التي تختص بالفعل، ولا يليها غيره، ... فيريد سيبويه أن الكلام كان: قلما يدوم وصال؛ لأن (قلما) لا يليها إلا الفعل ظاهرا ، فقدم الفاعل ضرورة. والدليل على أن سيبويه أراد هذا ، أنه جعله من المستقيم القبيح الذي وضع في غير موضعه، فهو عنده على التقديم والتأخير ..." [1].

فعدم القبول هنا مرتبط بالترتيب بين العناصر المكونة للجملة الفعلية (الفعل وفاعله)، فهو من قبيل ما أشار إليه سيبويه آنفا وجعله من الكلام القبيح الذي وضع في غير موضعه، غير أنه جعله هنا من قبيل الضرورة. ويبدوا أن مفهوم الضرورة لديه كان يتجاوز مسألة "ما ليس للشاعر عنه مندوحة" إلى معنى أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، مما لا يقع مثله في كلامهم النثري، فذلك مستعمل في الشعر خاصة دون الكلام، يدرك ذلك من يتبع كلام سيبويه في المواضع التي تعرّض فيها لذكر الضرورة، فهو ممن يرون أن الضرورة شيء خاص بالشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا [2].

-تعدي الفعل إلى المكان (دون واسطة):

يذكر سيبويه في سياق حديثه عن تعدي الفعل (غير المتعدي) إلى اسم المكان، وفي مجال حديثه هذا يعرض لتراكيب لا يقبلها، واصفا إياها بالشذوذ، حيث يقول: "ويتعدى أي الفعل إلى ما اشتق من لفظه اسما للمكان وإلى المكان؛ لأنه إذا قال ذهب أو قعد، فقد عُلم أن للحدث مكانا وإن لم يذكره، كما عُلم أنه قد كان ذهاب، وذلك قولك: ذهبتُ المذهبَ

---

(1) شرح الصفار البطليوسي 2 / 611 - 613.

(2) انظر : شواهد الشعر في كتاب سيبويه / 435 - 437 ، د / خالد عبد الكريم جمعة ، ط2 (1989م) الدار الشرقية ، القاهرة.

البعيدَ، وجلستُ مجلسا حسنا، وقعدت المكان الذي رأيت، وذهبتُ وجها من الوجوه. وقال بعضهم: ذهبتُ الشامَ، يشبّهه بالمبهم، إذا كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب. وهذا شاذ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان. ومثل ذهبت الشامَ: دخلتُ البيتَ"[1].

وقد عرض النحويون لمثل هذه التراكيب التي وصفها سيبويه بالشذوذ، وتكلم كثير منهم على تعدي بعض الأفعال التي لا تتعدى إلا بواسطة (حرف) كذهب ودخل بعد حذف الجار، وتنوعت آراؤهم ما بين موافق لسيبويه، ذاهب مذهبه، ومخالف له، مرتئياً غيره. وذلك في ضوء اعتبارات منها نوع هذه الأفعال؛ لأن منها ضرب يتعدى بالحرف وبدونه، ومنها الحرف المحذوف أهو (إلى) أم (في)، ... كما أنه يأتي في مقدمتها نوع المكان المعدَّى إليه الفعل من حيث الإبهام والاختصاص، ومنه كثرة الحذف في بعض المواضع وقلته في أخرى، مرتبطاً بكثرة الاستعمال وقلته أيضاً، ومنه كذلك طبيعة هذا الحذف أسماعي هو أم قياسي[2].

فالمبرد يعدي الفعل - متعديا كان أو غير متعد - إلى ثلاثة أشياء: المصدر، يليه الزمان، ثم المكان. ثم ينظر المبرد إلى طبيعة المكان في تعدي الفعل إليه؛ فإذا كان المكان مخصوصا، لم يتعد الفعل إليه إلا بحرف كما يتعدى إلى زيد وعمرو، فإذا قلت: جلست الدار، قمت المسجد، قمت البيت،

---

[1] الكتاب 1 / 35. وانظره أيضاً : 1 / 160.

[2] انظر - على سبيل المثال - : التبصرة والتذكرة 1 / 305، الصيمري، تحقيق : د/فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط1 (1982م) دار الفكر : دمشق. أمالي ابن الشجري 137/2، 138، شرح المفصل 2 / 43، 44، شرح الرضي على الكافية 136/4، 139، ارتشاف الضرب من لسان العرب 3 / 1435، 1436 أبو حيان الأندلسي، تحقيق : د/رجب عثمان محمد، ط1 (1998م) مكتبة الخانجي بالقاهرة، همع الهوامع (في شرح جمع الجوامع) 5 / 11، السيوطي. تحقيق : د / عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة (2001م).

لم يجز؛ لأن هذه مواضع مخصوصة ليس في الفعل عليها دليل. فكل ما كان في الجملة مما يدل عليه الفعل فهو متعد غليه، وما امتنع من ذلك فهو ممتنع. فأما دخلت البيت، فإن البيت مفعول. تقول: البيت دخلته، كما تقول: دخلت فيه، فهو عَمل فعلته وأوصلته إلى الدار، لا يمتنع منه ما كان مثل الدار. تقول: دخلت المسجد، دخلت البيت. فهو في التعدي كقولك: عمرت الدار، لأنه فعل وصل منك إليها، فعلى هذا تجري هذه الأفعال في المخصوص والمبهم[1].

هكذا ينظر المبرد إلى المسألة، وهو أن المكان المبهم يتعدى إليه الفعل (غير المتعدي) مباشرة دون واسطة (حرف)، أما المكان المختص فيمتنع تعدي هذا الفعل إليه إلا بحرف جر. كما يرى أن (دخل) يتعدى مباشرة إلى (البيت) والبيت (مفعوله)، لأن الفعل من الأفعال التي قد يأتي معها الحرف تارة ، وقد لا يأتي معها أخرى. ومن ناحية أخرى فهو عملٌ واصل ونافذ إلى (مفعوله).

والمبرد بذلك يعرض لمخالفة كلام سيبويه السابق في منعه تعدي الفعل مباشرة في مثل: دخلت البيت. فعلى حين يمنع سيبويه مثل: ذهبت الشام، دخلت البيت، واصفا مثلها بالشذوذ، يرتضي المبرد ذلك في دخلت البيت، مفسرا إياه على نحو ما سبق.

وقد رد ابن ولاد بأن "معنى قول سيبويه: إنّ ذهبت الشام، مثل دخلت البيت، أراد به أن حرف الجر حذف مع ذهبت كما أنه حذف مع دخلت، وليس بين واحد من الأمرين وغيره فرق في الأصل، إلا أن العرب ربما استعملت الحذف في بعض الأشياء أكثر من بعض، فيتوهم بذلك المتوهم أن ما استعمل فيه الحذف أكثر أصله التعدي، وليس الأمر كذلك، وإنما يكون كثرة

---

[1] انظر: المقتضب 4 / 335 - 339.

الحذف على قدر كثرة الاستعمال، وربما استعمل الشيء محذوفاً، ولم يتكلم بالأصل البتة، فأما ذهب ودخل فقد استعمل معهما الوجهان، أعني حذف الجر وإثباته كقولهم: دخلت في الدار، ودخلت الدار، وذهبت إلى الشام وذهبت الشام. واستعمالهم حرف الجر في جميع المواضع مع فعلتُ وأنه غير ممتنع معها على حال يدل على أنه الأصل وأن الحذف فرع "[1] .

وما ذهب إليه ابن ولاد، مفسرا به كلام سيبويه هو الأوْجه، خاصة أن اللغة والاستعمال يعضدانه. يقول السيرافي:

"الأماكن المختصة التي لا تقع ألفاظها على كل مكان لا تستعمل ظروفا، فكان من حكم الشام أن لا يستعمل ظرفا؛ لأنه اسم لبقاع بعينها، فلما قالت العرب: ذهبت الشام، وحذفوا حرف الجر وهو (في) أو(إلى) علمنا أن ذلك شاذ خارج عن القياس، إذ كان حكمه أن يقول: ذهبت إلى الشام، أو: ذهبت في الشام. وهو الأكثر في كلامهم، ... فإذا جعلت الشام ظرفاً من حيث كان مكانا - وهو مذهب ضعيف - جاز وهذا لا يقاس عليه، لأن وضْع الشيء في موضع غيره إنما يُسمع سماعاً فيُسلم به ولا يقاس عليه"[2].

وتبدو دقة السيرافي هنا في مذهبه هذا؛ في اعتباره لهذه الأمور المهمة كاختصاص المكان وعدمه، والكثرة في الاستعمال، والالتزام بالمسموع وعدم القياس عليه، ...

وإلى نحو ذلك يذهب أبو علي الفارسي في "تعليقته"، رادّا قول أبي عمر الجرمي بأن ذهبت الشام ليس مثل دخلت البيت، حيث يقول:

---

[1] الانتصار / 47.
[2] شرح السيرافي 2 / 291، 292.

"فأما قول أبي عمر: ليس ذهبت الشام مثل دخلت البيت، فليس كما قال؛ لأن الشام مثل البيت في أنه موضع مختص كما أن البيت مختص ليس بمبهم، بل البيت أقْعَدُ في الاختصاص من الشام؛ إذ لا يحتمل وجها غير التخصيص، والشام قد يجوز أن يحمل على إحدى الجهات الست، وإن كان سيبويه قد حمله على الاختصاص، وإنما الذي يعتبر في هذا الباب الإبهام والاختصاص، ... وهذه الحروف شواذ، أعني ذهبت الشام، ودخلت البيت ونحوهما، فإن حكمهما أن يتعدى الفعل إليهما بحرف جر، لكن حرف الجر حذف للاتساع ..."[1].

والفارسي هنا يؤيد ما ذهب إليه سيبويه في وصف التركيبين السابقين بالشذوذ، وفي عدم التعدية إلى فعليهما إلا بحرف الجر، وإنما حذف الحرف ـ عنده ـ اتساعا .

وقد أكد ذلك الصيمري في ذهابه إلى أن "الظرف المختص هو ما كان من الأماكن له بنْية وهيئة يتميز بها من غيره، نحو المسجد والدار والسوق، وما أشبه ذلك، فهذا الضرب من الظروف لا يتعدى الفعل إليه مظهراً ولا مضمرا إلا بحرف الجر، تقول: قمت في المسجد، جلست في السوق، أقمت في الدار، ولا يجوز: قمت المسجدَ، جلست السوقَ، أقمت الدار"[2].

ويقصر الصفار البطليوسي حذف الجار هنا على السماع؛ "لأن الفعل كان حقه ألا يصل لجميع ظروف الزمان والمكان مبهمها ومختصها إلا بفي، ولم يجيء منها شيء على أصله إلا المكان المختص، ... فلا يجوز حذف (في) منه إلا حيث سمع، فمن ذلك ذهبت الشام، لأن الشام مكان مخصوص،

---

(1) التعليقه على كتاب سيبويه 1 / 60 ، 61.
(2) التبصرة والتذكرة 1 / 305.

فكان حقه أن يصل إليه بـ(في) لكن حذفتها العرب وشبهته بالمبهم، لأنه مكان، والمبهم مكان. ونحن نقول إن العرب شذت في (ذهبت) مع الشام خاصة، ولا يقال: ذهبت العراق، ولا ذهبت بغداد "[1].

وهكذا ينظر النحويون إلى مسألة تعدي الفعل إلى المكان، وفي ضوء هذه النظرات المتعددة والاعتبارات السابقة، لكن أكثرهم على ما ذهب إليه سيبويه في اعتبار التركيبين: دخلت الدار، ذهبت الشام، وما كان نحوهما من التراكيب الشاذة وإن كانت قد وردت عن العرب، فيقتصر فيها على السماع ولا يقاس عليها، وإن خرجها بعضهم على حذف الحرف في مثلها توسعاً ولكثرة الاستعمال.

ـ تأنيث الفعل وتذكيره مع فاعله:

يرتبط تذكير الفعل وتأنيثه بفاعله نوعا؛ فإذا كان الفاعل مذكرا ذكّر معه وخلا من (تاء) التأنيث، وإذا كان الفاعل مؤنثا، أنث الفعل معه فلحقته (تاء) التأنيث. هذا هو الإطار العام للمسألة، ولها تفصيلاتها فيما يتعلق بحكم هذا التأنيث جوازا أو وجوبا، وهذا مرتبط بدوره بأمور منها طبيعة الفاعل من حيث حقيقية تأنيثه أو مجازيته، ومن حيث كونه اسما ظاهرا أوضميرا، مباشراً للفعل أو مفصولا عنه. وذلك هو الأصل فيها.

بيد أنه قد يحدث أحيانا مخالفة هذا الأصل، فيؤنث الفعل وتلحقه (التاء) وفاعله مذكر. يقول سيبويه:

"وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال: ذهبتْ عبد أمك، لم يحسن"[2].

---

[1] شرح الصفار البطليوسي 2 / 654، 655، وانظر الارتشاف 3 / 1435، 1436.
[2] الكتاب 1 / 51.

معنى ذلك أن ثمة تراكيب واقعة في اللغة، وجارية في الاستعمال، ظاهرها مخالفة ما عليه اللغة في التوافق بين الفعل وفاعله نوعا، ففي التركيب السابق: ذهبت بعض أصابعه، أنث الفعل (ذهب) على الرغم من أن فاعله مذكر (بعض)، ولكن بالنظر في العلاقات الداخلية بين عناصر التركيب، نجد أن الفاعل قد أضيف إلي مؤنث وهو جزء منه، ولذلك فمثل هذا التركيب جائز، أي مقبول. فإذا لم يكن الفاعل (المضاف) بعضا أو جزءا مما أضيف إليه لم يجز تأنيث فعله، فإذا أنث ـ والحالة هذه ـ كان التركيب غير جائز، أي غير مقبول، وهو ما عبر عنه سيبويه ووصفه بقوله "لم يحسن".

وهو ما ذهب إليه السيرافي، إذ يقول ـ معلقا على كلام سيبويه السابق ـ: "لم يجز، فالمذكر الذي يضاف إلى المؤنث على وجهين: أحدهما: تصح به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التي أضفته إليها لو أسقطته هو. والآخر: لا تصح العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التي أضيف إليها.

فأما ما يصح معناه لو أسقط بلفظ المؤنث، فقولك: أضرت بي مر السنون، آذتني هبوب الرياح، ذهبت بعض أصابعي، اجتمعت أهل اليمامة؛ وذلك أنك لو أسقطت المذكر فقلت : أضرت بي السنون، ... اجتمعت اليمامة، وأنت تريد ذلك المعنى لجاز.

وأما ما لا تصح به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث ، فقولك : ذهب عبد أمك. ولو قلت: ذهبت عبد أمك، لم يجز؛ لأنك لو قلت: ذهبت أمك، لم يكن

معناه معنى قولك: ذهب عبد أمك؛ كما كان معنى: اجتمعت اليمامة، كمعنى: اجتمع أهل اليمامة"[1].

والضرب الثاني هو مناط البحث هنا، وهو في حالة كون المذكر لا تصح به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث، وذلك بعد إسقاط المضاف (المذكر)، فقولك: ذهبت عبد أمك، تركيب غير مقبول، لأنك لو طرحت (عبد) وقلت: ذهبت أمك، لم يكن معناه معنى: ذهب عبد أمك، ولذا لم يجز وكان التركيب غير مقبول.

فالأمر - إذن - متوقف على المعنى وتحققه، فإذا كان الثاني (بعد حذف الأول) يؤدي المعنى نفسه الذي يؤديه الأول (قبل حذفه) جاز تأنيث الفعل. وإلا فلا.

وبذلك تبدو أهمية العلاقات بين عناصر التركيب، كما تتأكد أهمية المعنى ودوره البارز في قبول التركيب وعدم قبوله، كما أن في الحمل عليه تفسير لما قد يبدو ظاهريا أن فيه مخالفة.

وفي ضوء هذا الفهم الرشيد للمعنى والحمل عليه، يبين ابن جني وجه تأنيث الفعل مع (كتاب) فيما رواه عن الأصمعي عن أبي عمرو قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لَغُوب، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول جاءته كتابي! قال: نعم. أليس بصحيفة؟ أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدربوا وقاسوا وتصرفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غفلا، يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجهم لمثله،

---

[1] شرح السيرافي 2 / 394، 395. وانظر : التعليقة 1 / 85 - 87، النكت 1 / 189، 190، شرح الصفار البطليوسي 2 / 849 - 861.

ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سَمْته وأمّه [1].

وبعد هذا الوقوف الطويل المتأني مع الكتاب وصاحبه وتحليل نصوصه الثرية، لعله قد بدا أن الكلام في تراكيبه المقبولة وغير المقبولة له مستوياته المتعددة وصوره المتباينة، وأن هذه المستويات قد تتداخل أوتتقارب، بحيث يمكن القول إن الحكم بعَزْو تراكيبها إليها بدقة قد يبدو أمرا صعبا وليس حاسما ، بالإضافة إلى تعدد المعايير في تصنيف هذه المستويات، " فإذا ما قبلنا أن سيبويه يرى أن الكلام هو النتيجة النهائية لسياسات معينة تتضمن عند كل مستوى اختيار حل واحد من عديد من الحلول المحتملة، فإن المعيار المناسب ينبغي أن يكون معبرا عن الدرجة النسبية لنجاح سياسة معينة أو إخفاقها، أي عن المدى الذي يتحقق للقيم الدلالية من خلال كل عملية تجرى في حال توافقها أو تخالفها، أو المدى الذي يمكن على ضوئه استعادة المعنى الذي يقصده المتكلم. يعرض هذا المعيار عددا كبيرا من الاحتمالات بدءا من الإخفاق الكامل (الكلام المحال) إلى النجاح التام (الكلام المستقيم الحسن) ولكن مثل هذا النظام - إذا ما اعتبر في ذاته - لا يمكن أن يتنبأ بدقة بنوع الكلام المقبول وغير المقبول. وهنا يرجع إلى "كلام العرب"، أي كلام الرواة الموثوق بهم من حيث إنهم المعيار المبدئي للتمييز بين ما هو "جائز" وما هو "غير جائز" [2].

وهكذا بدت التراكيب غير المقبولة عند سيبويه فيما يتعلق بأركان الجملة بصورها المتعددة، ومستوياتها المتدرجة ما بين (ضعف)، أو(قبح)

---

[1] انظر : الخصائص 1 / 249 ، 2 / 411 - 415.

[2] التراث اللغوي العربي / 46 ، 47.

أو(عــدم حســن)، أو (عــدم جـواز)، أو كونــه (محــالا) أو(محــالا كـذبا)، أو(شاذا)، ...

وقد كان سيبويه يقدم ما يراه من تبرير أو تفسير لهذا الوصف لهذه التراكيب أحياناً، وكان يظهر عدم قبوله لها دون تقديم أي تبرير أو تفسير، تاركاً النحويين يذهبون في ذلك كل مذهب.

الخاتمـــة

بعد هذا العرض والتحليل والمناقشة لهذه النصوص الثرية من "الكتاب" لتحرير "مستويات عدم القبول في أركان الجملة في كتاب سيبويه"، بدت بعض النتائج الآتية:

- بعض التراكيب يقبله سيبويه ويستحسنه، وبعضها الآخر يتوقف عنده ولا يقبله، مبرراً عدم قبوله لها أحيانا، ساكتا عن ذلك أحيانا أخرى.
- تعددت الأسس والمعايير التي اعتبرها سيبويه في النظر إلى التراكيب من حيث قبولها وعدم قبولها؛ كأمن اللبس وتحقق الفائدة والمعنى واستعمال العرب، ...
- تتعدد صور التعبير عن عدم القبول عند سيبويه، وعليه فقد تعددت مستويات عدم القبول للتراكيب عنده، وتفاوتت فيما بينها على نحو ما وصفه بها.
- شغلت مسألة الاختيار والتوزيع للعناصر اللغوية حيزا كبيرا من فكر سيبويه النحوي في عدم قبوله بعض التراكيب، فنوع الطبقة الكلامية للعنصر مهم هنا، بل وفي تحديد مستوى عدم القبول أحيانا.
- بعض التراكيب قد يكون مقبولاً من حيث الرصف النحوي، فهو صحيح نحويا، لكنه غير مقبول من حيث الاتساق الدلالي، بمعنى أن دلالات مكوناته تتناقض وتتدافع فيما بينها، فهو غير صحيح دلالياً.
- لا يقف سيبويه عند الصحة النحوية في التراكيب، بل يتخطاها إلى الصحة الدلالية، متجاوزا بذلك إطار الرصف النحوي إلى ما هو أكثر عمقاً وأوغل في العلاقات الداخلية للتركيب، وبذلك يبدو إدراكه الدقيق للفرق بين الصحة النحوية والصحة الدلالية في التراكيب.
- تتشابك المعايير وتتداخل مستوياتها عند سيبويه أحيانا، وذلك في الحكم على تركيب ما منظورا فيه إلى تركيب آخر.

ثبت المراجع

أولاً: القرآن الكريم:

ثانيا: المصادر النحوية:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، ط1 (1998م) مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، ط3 (1996م) مؤسسة الرسالة. بيروت.
- الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تفسيرية) د/ محمود عبد السلام شرف الدين، ط1 (1984م) القاهرة.
- الاقتراح (في علم أصول النحو)، السيوطي، تحقيق: د/ أحمد محمد قاسم، الكليات الأزهرية.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: د/ محمود محمد الطناحي، ط1 (1992م) مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، ابن ولاد، دراسة وتحقيق: د/ زهير عبد المحسن سلطان، ط1 (1996م) مؤسسة الرسالة. بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف (بين النحويين البصريين والكوفيين) أبو البركات الأنباري، (1987م) المكتبة العصرية. بيروت.
- بناء الجملة العربية، د / محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب. القاهرة (2003م).
- التبصرة والتذكرة، الصيمري، تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط1 (1982م) دار الفكر. دمشق.
- التراث اللغوي العربي، بوهاس، جيوم، كولوغي، ترجمة: د/ محمد حسن عبد العزيز، د/ كمال شاهين، ط1 (2000م) مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر.

- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقي- ق: د/ عوض ابن حمد القوزي، ط1 (1990م) القاهرة.
- الحسن في كتاب سيبويه (دراسة نحوية) د/ فاروق محمد مهني، مطبعة نور الإيمان (1996م).
- الخصائص، ابن جني، تحقيق: د/ محمد علي النجار، ط3 (1987م) الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، ط1 (1990م) دار هجر. القاهرة.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مطبوعات جامعة قاريونس (1987م).
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: د/ رمضان عبدالتواب (1990م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- شرح كتاب سيبويه، الصفار البطليوسي، تحقيق: د/ معيض بن مساعد العوفي، ط1 (1996م) مؤسسة الرسالة. بيروت.
- شرح المفصل، ابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- الطراز (المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز)، العلوي اليمني (1982م) دار الكتب العلمية. بيروت.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط3 (1988م) مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- المدخل إلى دراسة النحو العربي، د/ علي أبو المكارم، ط1 (1982م) القاهرة.
- معاني القرآن، الفراء، ط3 (1983م) عالم الكتب. بيروت.
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار المستشرق. بيروت.

- المقتضب، المبرد، تحقيق: د/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة (1381هـ).

- الموافقات، أبو اسحاق الشاطبي، المطبعة الرحمانية بمصر.

- النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي) د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ط1 (2000م) دار الشروق، القاهرة.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، ط1 (1987م) الكويت.

- همع الهوامع (في شرح جمع الجوامع) للسيوطي، تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة (2001م).

الدراسة الثالثة

التركيب في كتاب سيبويه
في ضــوء المقــام ومعطياته

الدراسة الثالثة

التركيب في كتاب سيبويه في ضوء المقام ومعطياته

يظل التركيب اللغوي محور الدراسات النحوية وجوهرها؛ إذ تبدو فيه روح اللغة وديناميتها، كما يتضح من خلاله كثير من خصائص اللغة وظواهرها.

وتجري دراسة التركيب اللغوي من خلال بعدين: بعد داخلي يهتم بالعلاقات الداخلية للتركيب وما يعتوره من تقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وذكر وحذف، ... وما قد يصاحبه من امتداد لعناصر التركيب، وما يتعلق بذلك من أحكام نحوية.

والبعد الآخر هو بعد خارجي يتجاوز ظاهر علاقات التركيب الداخلية إلى ما يحيط بالتركيب من ملابسات خارجية وظروف يؤدَّى فيها، وهو ما يعرف بالمقام ومعطياته من قصد المتكلم وحال المخاطب وغيرهما.

ولا شك أن إدراك أبعاد التركيب الداخلية والخارجية معا مطلب مهم في فهم اللغة، وتفسير تراكيبها، وكشف بعض أسرارها.

بيد أن الملاحظ أن أكثر نحاة العربية ودارسيها- من بَعدهم - كان جُلّ تركيزهم على البعد الداخلي للتركيب، فجاء البعد الخارجي له أقل حظا من حيث مؤلفات النحويين ودراساتهم فيه، مع أن هذا البعد "مستشعَر في تحليلاتهم على نحو يمثل استخراجه إحياء لأصل من أصولهم صدروا عنه

وإن لم يصرحوا به تصريح اللسانيات الاجتماعية والحقول الملابسة لها في هذه الأزمنة"[1].

ومن ثم نبعت فكرة هذا البحث"التركيب في كتاب سيبويه في ضوء المقام ومعطياته"

أما دراسة التركيب فلأنه جوهر الدرس النحوي - كما سبق - وأما في (الكتاب) فلأن صاحبه أَوْلى التركيب عناية كبيرة واهتماما شديدا في كثير من ثنايا (الكتاب)؛ إذ لم يكتف بتقديم أنماط التركيب النحوية، بل راح يتذوق التركيب ويفسره - في كثير من المواضع - في ضوء"المقام ومعطياته".

والواقع أن الباحث في النحو العربي دائما يجد نفسه مدفوعا إلى النظر والتفتيش في كتاب سيبويه أول أثر نحوي باق يمثل جهود المرحلة الأولى، بل يمثل نضج الفهم النحوي الراشد الذي يعني بتمييز التراكيب وكشف خصائصها وتواؤمها مع ملابساتها[2]. فسيبويه - كما يقول الشاطبي - "وإن تكلم في النحو، فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علمي المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني"[3].

وتأتي معالجة هذا الموضوع - بعد المقدمة - في توطئة تكشف عن أمور ضرورية، يتبعها أربعة مطالب:

الأول: في التركيب بين حكمين مختلفين.

---

[1] الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية/152، د/نهاد الموسى، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات،الجامعة التونسية، العدد السادس (1986م).

[2] انظر:النحو والدلالة/26، د/محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى(2000م) دار الشروق، القاهرة.

[3] الموافقات485/4،الشاطبي،الطبعة الأولى(1994م) دار المعرفة، بيروت.

الثاني: في الحذف.

الثالث: في اختيار وجه إعرابي معين.

الرابع: في جواز أكثر من وجه نحوي.

ثم خاتمة فيها أهم نتائج البحث، وفهرس يتضمن مصادر البحث ومراجعه.

توطئـــــة

في هـذه التوطئـة أمـور لا بـد مـن توضـيحها والكشـف عنهـا؛ فهـي ضرورية للدخول في صلب العمل، وقد بدت في الآتي:

1 - المقام Context of Situation

لغــة: الموضع، والإقامـة، والمنزلـة الحسـنة. جاء في"لسـان العـرب": "... والمقـام: موضع القدمين، ... والمُقامُ والمُقامةُ: الموضع الذي تقيم فيه، ... قال: وأما المَقـامُ والمُقامُ فقد يكون كل واحد منهما بمعنى الإقامة، وقد يكون بمعنى موضع القيـام، ... وقولـه تعـالى(لا مقـام لكـم) أي لا موضـع لكـم، وقـرئ لا مُقـام لكم، بالضـم، أي لا إقامـة لكـم. و(حسـنت مسـتقرا ومقامـا) أي موضـعا، ..وقوله عـز وجـل: (كـم تركـوا مـن جنـات وعيـون❖ و زروع ومقـام كريم) قيل: المَقام الكريم هو المِنبَر، وقيل: المنزلة الحسنَة"[1].

واصـطلاحا: يـدور معنـى المقـام عنـد أهـل الصـناعة مـن علمـاء العربيـة حـول مفـاهيم متقاربـة تصـب كلـها في إطـار واحـد؛ فالمقـام هـو حصـيلة الظـروف الواردة Relevant طبيعية كانت أو اجتماعية أو غير ذلك في الوقت الذي تم فيـه أداء المقـال Speech Event. أو هـو الوجـه الـذي تتمثـل فيـه العلاقـات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال[2].

2 - مقام/ سياق /حال:

قد تتداخل مفاهيم هـذه المصطلحات لكن يبقـى مـن الفـروق بينهـا مـا يميز أحدهـا عن الآخر؛ "فالسياق غير المقام ولكنهما قد يتـداخلان، فالسـياق هو مجرى الكلام وتسلسله واتصال بعضه ببعض.وأما المقـام فهـو الحالـة التي

---

[1] لسان العرب م224/12، ابن منظور،الطبعة الثالثة (2004م) دار صـادر، بيروت.
[2] انظر: اللغة العربية(معناها ومبناها)/337، د/تمام حسان، الطبعة الثالـثة(1998م) عـالم الكتب، القاهرة.

يقال فيها الكلام، وذلك كأن يكون المقام مقام حزن أو مقام فرح وسرور أو مقام تكريم أو مقام ذم أو غير ذلك...وهما - أي السياق والمقام - من القرائن المهمة في فهم الكلام والدلالة على معناه، ...فالسياق من أهم القرائن الدالة على المعنى، ... وكذلك قرينة المقام فإنها تدل على المعنى سواء تبينت من السياق أم لا كقولك للرجل تستجهله: يا عاقل، وللمرأة تستقبحها: ياقمر"[1].

ومن ناحية أخرى يفرق الدكتور تمام حسان بين "المقام" و"الحال" بقوله:

"إن مجموع الأشخاص المشاركين في المقال إيجابا وسلبا ثم العلاقات الاجتماعية والظروف المختلفة في نطاق الزمان والمكان هو ما أسميه (المقام). وهو بهذا المعنى يختلف بعض الاختلاف عن فهم الأولين الذين رأوه حالا ثابتة State...".

ثم يتابع بقوله: "هذا هو المقصود بفكرة (المقام) فهو يضم المتكلم والسامع أو السامعين والظروف والعلاقات الاجتماعية والأحداث الواردة..."[2].

وينطلق الدكتور تمام حسان في التفرقة بين الحال والمقام والسياق من زاوية التحول والثبات؛ فـ"الحال مفهوم استاتيكي ثابت ولكن الكلام ديناميكي متحول بحسب سياق الموقف، ومن ثم كان مقتضى الحال أمرا غير صالح لضبط الكلام واستعماله. أما المقام فالذي حال بينه وبين أن يكون متحولا أن النحاة صنفوا وجردوا له أنواعا محددة الطابع والعدد

---

[1] الجملة العربية والمعنى/63 - 65، د/فاضل صالح السامرائي، الطبعة الأولى (2000م) دار ابن حزم، بيروت.

[2] اللغة العربية معناها ومبناها/351،352.

فقالوا: مقام المدح ومقام الذم ومقام التهنئة أو التعزية... وبذلك جردوا فكرة المقام من طاقتها الديناميكية"[1].

كما يجعل المقام بما يتضمنه من عناصر حسية ونفسية واجتماعية ضمن ما تشتمل عليه قرينة السياق حيث يقول: "... وهكذا تمتد قرينة السياق على مساحة واسعة من الركائز تبدأ باللغة... وتشمل الدلالات بأنواعها من عرفية إلى عقلية إلى طبيعية كما تشتمل على المقام بما فيه من عناصر حسية ونفسية واجتماعية كالعادات والتقاليد ومأثورات التراث وكذلك العناصر الجغرافية والتاريخية..."[2].

إذا شئنا الدقة - إذن - فإن المقام غير السياق غير الحال. بيد أنهم قد يطلقون أحيانا (السياق الخارجي) ويرومون به (المقام)، ولا شيئ في ذلك إذ يقصدون بالسياق الخارجي للمقال ما يحيط به من ظروف وملابسات وأحداث وعلاقات تتصل بقصد المتكلم وحال المخاطب كما سبق.

3 - المقام والمقال:

من خلال ما سبق تبدو العلاقة جلية بين المقام والمقال؛ فالمقام هو مجموعة الظروف والأحوال والملابسات الخارجية التي يؤدّى فيها المقال. وبحسب هذا الفهم الشامل السابق لفكرة (المقام) يعتبر النص (المقال) - منطوقا كان أم مكتوبا - غير منبت عمن ساقه ومن سيق إليه[3].

ومما يبرز العلاقة بين المقام والمقال تلك العبارة الشهيرة التي أطلقها البلاغيون: "لكل مقام مقال" واستلهمها الشعراء في قولهم:

---

[1] البيان في روائع القرآن 400/1، د/تمام حسان، الطبع الثانية (2000م) عالم الكتب، القاهرة.

[2] البيان في روائع القرآن 173/1.

[3] اللغة العربية معناها ومبناها/352.

تَحننُ إليّ هَداك المليك فإن لكل مقام مقالا

لابد للمقال – إذن ـ من مقام يقال فيه، ولابد كذلك في هذا المقال أن يكون متناسبا ومتوائما ومتلائما مع المقام، فلو لم يناسب المقال المقام عُدَّ ذلك عيبا. "ولقد كان علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فاهما تماما لكل هذه الحقائق... حين رد على هتاف الخوارج" لا حكم إلا لله" بقوله: "كلمة حق أريد بها باطل" وكان يعني أن الناس ربما قنعوا بالمعنى الحرفي لهذا الهتاف، أي بمعنى"ظاهر النص" فصدقوا أن الخوارج أصحاب قضية تستحق أن يدافع الناس عنها، وربما غفل الناس عن المقام الحقيقي الذي ينبغي لهذه الجملة أن تفهم في ضوئه وهو مقام "محاولة إلزام الحجة سياسيا بهتاف ديني"؛ فالمقام في هذا الهتاف من السياسة والمقال من الدين، وكان ينبغي للناس أن يفهموا المقال في ضوء المقام"[1].

4 - أهمية المقام:

تتجلى قيمة المقام وأهميته في مؤلفات العلماء ودراساتهم وإن لم يذكروا ذلك صراحة؛ فمن قديم أشار العلماء إلى أهمية المقام وتطلبه مقالا مخصوصا يتلاءم معه، وقالوا عبارتهم الموجزة الدالة ـ السابقة ـ التي يصفها الدكتور تمام حسان بأنها قفزة من قفزات الفكر، وهي"لكل مقام مقال"[2] "هذه العبارة تؤكد أن استخراج المعنى من المقال فحسب لابد أن يشتمل على إغفال معيب لأهم عنصر من عناصر المعنى وهو (المقام) أو الظرف الذي حدث فيه (المقال) وسوف يتضح لنا خطر هذا العنصر الاجتماعي (عنصر المقام) من عناصر المعنى"[3].

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها/338.
(2) النحو والدلالة/98.
(3) اللغة العربية معناها ومبناها/20.

ولم تقتصر أهمية المقام والعناية به على المؤلفات اللغوية والنحوية، بل تعدتها إلى مجالات أخرى كالتفسير والقراءات؛ ففي تفسير قراءة علي بن أبي طالب وابن مسعود ويحيى والأعمش لقوله تعالى:(ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك) [الزخرف:77] ـ بترخيم مالك ـ نجد ابن جني يفسر ترخيم (مالك) هنا تفسيرا يتفق مع المبدأ السابق حيث يقول:"وذلك أنهم ـ لعظم ما هم عليه ـ ضعفت قواهم، وذلت أنفسهم، وصغر كلامهم، فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه ووقوفا دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله، القادر على التصرف في منطقه"[1].

فهنا تجاوز لرصد الظاهرة إلى تفسيرها والإشارة إلى ربطها بالموقف الذي ترد فيه[2].

هكذا تبدو أهمية المقام، فكيف هي عند النحاة وفي مؤلفاتهم خاصة في كتاب سيبويه؟ ذلك ما يكشف عنه العنصر التالي.

5 ـ النحو/ النحاة والمقام:

يتجلى دور المقام وأهميته واعتباره عند النحاة وفي مؤلفاتهم النحوية أكثر منه عند غيرهم، وبصورة أجلى. لكن ذلك ليس على إطلاقه؛ إذ لا يقع هذا الاهتمام بالمقام واعتباره عند جميع النحويين؛ فمنهم من نظر إليه واعتبره في نظره إلى التراكيب ـ كما سيأتي ـ ومنهم من لم يفعل ذلك. وهذا شيئ لا يعيب النحاة ولا ينقص من قدرهم فلكل منهجه.

---

[1] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها 257/2، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة (1999م) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

[2] انظر: اللغة وبناء الشعر/ 20، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب (2001م) القاهرة.

ومن ناحية أخرى فإن الاهتمام بالمقام واعتباره عند المهتمين به ومراعيه من النحاة لم يكن على المستوى نفسه، أو بالدرجة نفسها؛ إذ يجري على تفاوت في المستوى واختلاف في الدرجة.

ومهما يكن من أمر فإن من يتأمل كتب النحويين ومؤلفاتهم يلحظ في كثير منها أن جل اهتمام النحويين كان منصبا على التركيب في علاقاته الداخلية، وما يعتوره من أمور تتعلق بالرتبة والتعيين والحذف والذكر، ...وما يصاحبه من امتداد التركيب وما يتعلق بذلك من أحكام مما يظهر أبعاد اللغة الداخلية. ولا شك في أن ذلك مطلب مهم في فهم اللغة والكشف عن ظواهرها وخصائصها التركيبية، ولكن يحسن أن يصاحبه نظر للأبعاد الخارجية للغة أيضا، وأن ينضم إليه دراسة للتراكيب في ضوء مقاماتها وظروفها وملابساتها الخارجية؛ لتتحقق الفائدة وتكشف اللغة عن كثير من أسرارها.

ومن زاوية أخرى فإننا لا نعدم أن يستكمل النحاة دراستهم في الجملة - التركيب - بمجاوزة ظاهر العلاقات الداخلية والامتداد إلى ما وراءها وما يندغم فيها؛ فدرسوا البعد الخارجي للغة متمثلا في المقام وقصد المتكلم وحال المخاطب"[1]، وهذا البعد "مستشعر في تحليلاتهم على نحو يمثل استخراجه إحياء لأصل من أصولهم صدروا عنه وإن لم يصرحوا به تصريح اللسانيات الاجتماعية والحقول الملابسة لها في هذه الأزمنة"[2].

وإذن فالنحاة رغم أنهم شُغلوا بالمقال وأصوله التركيبية فإنهم لم يغفلوا السياق الخارجي - المقام - وما يحيط بالتراكيب من ملابسات

---

[1] انظر: دراسات في اللسانيات العربية 38/2، الطبعة الأولى(2004م)دار الحامد، عمان، الأردن.

[2] الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية/152.

تكتنفها، تتصل بالمتكلم أو المخاطب أو ظروف الكلام بما يخدم درسهم ولا يتعارض مع ملاحظ أخرى اعتدوها في تشكيل أنظارهم؛ مما يدل على أن هذه الأنظار تتسم بصيغة الشمول والتجدد وليست ذات طابع شكلي صارم.

وأمثلة ذلك كثيرة في "الكتاب" حيث يجمع سيبويه بين التفسير اللغوي للتراكيب والسياق الذي يرد فيه التركيب[1]، وسيرد هذا في موضعه من البحث.

من ذلك – مثلا- ما أورده ابن جني في جواز حذف التمييز "وذلك إذا عُلم من الحال حكم ما كان يُعلم منها به، وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين. فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يُرد ذلك وأراد الإلغاز وحَذْف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز.

وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام"[2].

من الثابت - إذن - أن النحاة عنوا بالمقام وما يحيط بالتراكيب من ملابسات تكتنفها تتصل بقصد المتكلم أو حال المخاطب أو ظروف الكلام، بيد أن هذه العناية جاءت بقدر وذلك في" معرض الكلام عن الفهم والإفهام"[3]. أو لرد"ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة إلى أصول البناء النحوي طلبا للاطراد المحكم"[4] أو في الحكم على ما يجوز وما لا يجوز من التراكيب، ...

---

[1] انظر: دراسات في اللسانيات العربية173/2.

[2] الخصائص378/2، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار.

[3] علم اللغة الاجتماعي/ 97، د/ كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

[4] نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث/ 97، د/ نهاد الموسى، الطبعة الأولى(1987)، دار البشير، عمان.

ومهما يكن من أمر فإنه" تبقى هذه العناية بالمقام على مستوى معين، في إطار ما ذكرنا، فلم يكن مبدأ أساسيا في عملهم وهو أمر لا يعيب النحاة؛ فقد التزموا بغاية أقاموا عليها منهجهم في وصف الظاهرة النحوية وتقعيد قواعدها وما يجب أن تكون عليه.ولعل ما يؤيد ذلك ما جاء في كثير من مسائل الخلاف بين النحاة،والتجويزات الإعرابية فلم يظهر في كثير منها احتفاء بالمقام على نحو يدل على أنه أصل يحتكم إليه في التحليل"[1].

والأمثلة على ذلك كثيرة أكتفي منها بمثالين:

أحدهما: ما جاء في باب إلغاء الأفعال القلبية؛ فقد يجوز إلغاؤها إذا وقعت وسطا، كقولك: زيد ظننت قائم، أو آخرا، كقولك: زيد قائم ظننت، وإذا توسطت جوزوا الإلغاء والإعمال. وقال سيبويه:"فإن ألغيت قلت: عبدُ الله أظن ذاهبٌ... وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى"[2] وعلل ذلك بقوله: "وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيدا أخاك أظن؛فهذا ضعيف كما يضعف:زيدا قائما ضربت"[3].

وفي أمثلة هذه الظاهرة وخلاف النحاة فيها وما علل به سيبويه من أنه كلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت؛ آيات بينات على أن المقام كان غائبا في توجيه الظاهرة وتحليلها، فالإعمال والإلغاء محكومان بالمقام ومقاصد المتكلم واحتياجات المخاطب الدلالية[4].

والآخر: ما قيل في توجيه المنصوب من نحو:لله دره فارسا، وكفى بزيد شجاعا، فهو عند بعضهم تمييز وعند آخرين حال. وقال الرضي: " ورجح

---

[1] دراسات في اللسانيات العربية126/2.

[2] الكتاب119/1،سيبويه، تحقيق وشرح:عبد السلام محمد هارون،الطبعة الثالثة(1988م) مكتبة الخانجي بالقاهرة.

[3] الكتاب120/1.

[4] انظر: دراسات في اللسانيات العربية126/2،127.

المصنف الأول (أي تمييز) قال: لأن المعنى مدحه مطلقا بالفروسية، فإذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته، وأنا لا أرى بينهما فرقا..."[1] وفيما ذهب إليه الرضي نظر، لأن فيه تغييبا للمقام ومعطياته، فمن المعلوم أن الحال غير التمييز وإن تشابها نصبا، ومقام هذا غير مقام ذاك، وإلا كان التمييز والحال وظيفتين بمعنى واحد، فإن أردت الهيئة كان حالا، وإن أردت الذات فهو تمييز[2].

وإذن فهناك من النحاة من أهمل المقام وغيبه في نظره إلى التراكيب، ومنهم من اعتبر المقام واعتنى به ونظر إليه في تعامله مع التراكيب ومعالجته إياها، مع تفاوت في النسبة وتغاير في المقدار.

فإذا ما خصصنا "الكتاب" وصاحبه في هذا الشأن باعتباره مناط البحث أدركنا أن سيبويه كان من أكثر النحاة اعتبارا للمقام ومعطياته واعتدادا به ومراعاة له في معالجته لكثير من التراكيب على اختلاف أنماطها في" الكتاب". ولا غرو في ذلك؛ فقد كان كتاب سيبويه - وهو أول مؤلف نحوي يصل إلينا - كتابا جامعا لعلوم العربية وفقه أسرارها، وإن قارئه ليستشعر أنه يهتم بحسن الكلام وقبحه لا بمجرد صحته وحسب، من ذلك - مثلا - ما أورده في"الإخبار عن النكرة بنكرة" إذ يقول معقبا - بعد إيراده الأمثلة وتفسيرها - : "فعلى هذا النحو يحسن ويقبح" (الكتاب1/54). فنحن هنا أمام تذوق للتركيب وشرح لأسرار حسنه وقبحه، ولسنا أمام قاعدة نحوية صارمة تجيز شيئا وتخطئ آخر.

---

(1) شرح الرضي على الكافية 69/2، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر.
(2) انظر: دراسات في اللسانيات العربية 127/2.

وقد يطول بنا المقام هنا في تتبع الكتاب على هذا النحو[1]؛ فـ"كثيرة هي الأمثلة التي كان سيبويه والنحاة من بعده يفزعون فيها إلى السياق الخارجي لبيان مستبهم أو إرجاع إلى أصل عُدل عنه لغرض سياقه، أو تحديد جوازات إعرابية أو حكم بالصحة والخطأ والحسن والقبح... أو غير ذلك مما يكون في إطار الحرص على اللغة في مستواها العادي المألوف الموصل إلى فهمها وتعلمها"[2].

وفي الصفحات التالية نماذج تطبيقية دالة من كتاب سيبويه. وليست إحصاء – علّها تكشف ما أشرت إليه - مجملا - في هذه التوطئة، وتحرر "التركيب في كتاب سيبويه في ضوء المقام ومعطياته".

المطلب الأول

في التركيب بين حكمين مختلفين

ثمة تراكيب في العربية يكون لها حكم معين في موقف استعمالي ما، يتغير هذا الحكم إذا ما اختلف هذا الموقف الاستعمالي نفسه؛ فقد يوصف التركيب بالحسن أو القبح، وقد يوسم بالاستقامة أو عدمها، كما قد يوصف بالجواز أو عدمه، أو بالإحالة، ... كل ذلك في ضوء المقام ومعطياته كما يبدو في الآتي:

أ - الحسن والقبح في الإخبار عن النكرة بنكرة:

يربط سيبويه الحسن والقبح في التراكيب: ما كان أحد مثلَك، وما كان أحد خيرا منك، وما كان أحد مجترئا عليك... بأمور هي أدخل في المقام وعناصره؛ إذ تتعلق بقصد المتكلم وحال المخاطب، ففي مثل هذه التراكيب إخبار عن النكرة (أحد) بنكرة؛ "وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث

---

(1) انظر: اللغة وبناء الشعر/18.

(2) دراسات في اللسانيات العربية174/2.

أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا" [1].

وعلى قدر جهل المخاطب بشيئ يريد المتكلم أن يعلمه إياه يتحرك التركيب بين الحسن والقبح؛ "فإذا قلت: كان رجل من آل فلان فارسا، حَسُن؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان، وقد يجهله. ولو قلت: كان رجل في قوم عاقلا، لم يحسن؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون من قوم، فعلى هذا يحسن ويقبح" [2].

وسيبويه يتجاوز مستوى الصحة والخطأ في التركيب إلى حسنه وقبحه؛ "فنحن هنا أمام تذوق للتركيب وشرح لأسرار حسنه وقبحه، ولسنا أمام قاعدة نحوية صارمة تجيز شيئا وتخطئ آخر..." [3].

وقد عرض السيرافي لكلام سيبويه السابق شارحا إياه، ففي قولك: ما كان أحد مثلك، " قد خبّرته أنه فوق الناس كلهم، حتى لا يوجد له مِثْل أو دونه، حتى لا يوجد له مثل في الضعة. وقد كان يجوز أن يجهل مثل هذا من نفسه، فيظن أن له مِثْلا في رفعته أو ضعته" [4].

وهكذا يتردد التركيب بين الحسن والقبح اعتمادا على معطيات المقام وملابساته.

ب ـ استقامة التركيب وعدم استقامته في الإشارة للمخاطب:

يأتي سيبويه على رأس هؤلاء النحاة الذين لم يغفلوا السياق الخارجي للمقال؛ فقد عنوا بالمقام الخارجي للتركيب وما يحيط بها من ملابسات

---

(1) الكتاب 54/1.
(2) الكتاب 54/1.
(3) اللغة وبناء الشعر/18.
(4) شرح كتاب سيبويه 6/3، السيرافي، تحقيق:د/رمضان عبد التواب(1990م) الهيئة المصرية العامة للكتاب.

تكنفها، تتصل بالمتكلم أو المخاطب أو ظروف الكلام؛ من ذلك أن سيبويه لا يستقيم عنده أن تقول: "هذا أنت"، ويجيز "هذا هو" معتمدا على بعد خارجي محض[1] إذ يقول: "لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره. ألا ترى أنك لو أشرت له إلى شخصه فقلت: هذا أنت، لم يستقم"[2].

وهنا يعتبر سيبويه المقام ويحله محلا حسنا؛ ففي ضوئه يتردد التركيب بين عدم الاستقامة "هذا أنت"، والاستقامة "هذا هو". فاستقامة التركيب وعدمها إنما مردها إلى المقام ومعطياته.

ج- جواز التركيب وعدمه، إحالته وحسنه، في النصب على الحال.

يذكر سيبويه تراكيب يأتي فيها المضمر مبتدأ ويبنى عليه ما بعده خبرا ثم ينصب ما بعدهما على الحال، كقولك:هو زيد معروفا. ويفسر سيبويه النصب على الحال هنا في ضوء المقام وملابساته من قصد المتكلم وحال المخاطب؛"وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنسانا كان يجهله أو ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: أثبته أو الزمه، فصار المعروف، كما كان المنطلق حالا حين قلت: هذا زيد منطلقا. والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد حين قلت:معروفا، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف؛ لأنه يعرّف ويؤكِّد، فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز؛ لأن الانطلاق لا يوضّح أنه زيد ولا يؤكِّده. ومعنى قوله معروفا: لا شك، وليس ذا في منطلق"[3].

---

(1) انظر: دراسات في اللسانيات العربية2/125،173.
(2) الكتاب1/141.
(3) الكتاب2/78،79.

وفي ضوء المقام ومعطياته، خاصة قصد المتكلم وحال المخاطب، يشرح السيرافي وجهي النصب في(منطلقا) و(معروفا)؛ فيذكر أن وجه النصب في الأول غيره في الثاني؛ حيث هو في الأول على إرادتك تنبيهه له منطلقا لا أن تعرفه إياه، وأما في الثاني فعلى جهة التوكيد لما ذكرْته وخبّرت به، فكأنك قلت:لاشك فيه[1].

ولم يكتف سيبويه بالحكم على جواز التركيب - فيما سبق - وعدم جوازه وتفسير ذلك من خلال المقام، بل راح يؤكد دور المقام ومعطياته، وذلك في تفسيره تغيُّر الحكم في التركيب مع اختلاف المقام؛ فقد يَحْسُن من التراكيب ما كان محالا إذا ما تغير المقام وملابساته الخارجية؛"فلو أن رجلا من إخوانك ومعرفتك أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقا، وهو زيد منطلقا، كان محالا؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل(هو) ولا (أنا) حتى استغنيت أنت عن التسمية...، إلا أن رجلا لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقا في حاجتك، كان حسنا"[2].

وقد أدرك شراح (الكتاب) ما راعاه سيبويه من مقام هنا؛ فقد جاء في"التعليقة":

"قال أبو اسحاق: كأني تقدمت إليه أن يمضي في حاجتي، فأحسَسْت ما بين خلف الحائط، فقلت: من أنت؟ فقال: أنا زيد منطلقا في حاجتك، أي على ما فارقتك، فصار بمنزلة أنا زيد معروفا.أ.هـ. وقال أبو علي الفارسي: يريد في

---

(1) انظر: هامش(1)الكتاب79/2.حيث لم يتوفر بين يدي"شرح السيرافي" في هذا الموضع وما بعده.
(2) الكتاب80/2، 81.

النصب أن يذَكَّر المخاطب برجل قد عرفه لا يريد أن يخبره بانطلاقه،ولوأراد ذلك لرفع منطلقا..."[1].

جلي - إذن - اعتداد سيبويه بالمقام ومعطياته في النظر إلى التراكيب والحكم عليها، خاصة في هذين النصين،بل يذهب فيه إلى ما هو أعمق من ذلك؛ إذ"يبلغ سيبويه من اعتبار موقف الاستعمال(المقام) أن يجعله فيصلا في الحكم بصحة التراكيب النحوية وخطئها، فنراه يقف إلى الجملة الواحدة (التركيب) فيحكم عليها في موقف ما من الاستعمال بأنها خطأ، وفي موقف من الاستعمال آخر بأنها صواب.

وهذه الجملة - لو اكتُفي بالنظرة الشكلية الذاتية - جملة نحوية جائزة، ولكن اللغة عنده لم تكن تنفك عن ملابسات استعمالها، ومقاييس اللغة عنده تُستمد من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي كما تُستمد من معطيات السياق الاجتماعي التي تكتنف الاستعمال اللغوي. فجملة (أنا عبد الله منطلقا) يحكم عليها سيبويه بأنها من الكلام المحال إذا كان الناطق بها رجل من إخوانك وأراد أن يخبرك عن نفسه بأمر... وهذه الجملة نفسها (أنا عبد الله منطلقا في حاجتك) من الكلام الحسن إذا كان الناطق بها رجل خلف حائط ،أو في موضع تجهله فيه، ...فالتعبير واحد وهو مرة خطأ ومرة صواب، أو بعبارة سيبويه، هو مرة محال ومرة حسن، ولم يختلف ولكن الذي اختلف هو السياق الملابس للكلام، ولكل مقام مقال"[2].

---

(1) التعليقة على كتاب سيبويه266،265/1، أبو علي الفارسي،تحقيق:د/عوض التوزي، الطبعة الأولى(1990)القاهرة.

(2) النحو والدلالة/116.

المطلب الثاني

في الحـــــذف

يرد التركيب في العربية تاما أو كاملا فلا يحذف منه شيئ، وقد يرد مجتزءا، بمعنى أنه" قد يعرض لعناصر التركيب أن يحذف أحدها، وهذا لا يتم إلا إذا كان الباقي في عناصر التركيب بعد الحذف مغنيا في الدلالة، كافيا في أداء المعنى، وقد يحذف أحد العناصر لأن هناك قرائن معنوية أو مقالية تومئ إليه وتدل عليه، ويكون في حذفه معنى لا يوجد في ذكره، وهو ما سماه نحاة العربية الحذف الجائز"[1].

وقد يكون هذا الحذف واجبا، فلا يمكن للعنصر المحذوف أن يُذكر أو يظهر في التركيب. والنحويون تكلموا عن الحذف: صوره، مواضعه، أحكامه، أغراضه، ... بيد أن الذي يعنينا منه هنا ذلك الضرب من الحذف الذي يرد في التركيب ويكون متعلقا بسياقه الخارجي، مرتبطا بمقامه ومعطياته. وقد أجمل ابن هشام شروط الحذف على اعتبار أنه "من المهمات" وشرحها دون تخصيص للمحذوف، وهي ثمانية :أحدها وجود دليل حالي كقولك لمن رفع سوطا: زيدا، بإضمار اضرب، ..."[2].

والدليل الحالي"هو ما كان مرجعه إلى الحال المشاهدة"[3]. كأن يواكب المقال رؤية شيئ أو سماعه أو الإحساس به مما يتعلق بسياق التركيب الخارجي وملابساته وهو ما يسمى (المقام).

---

(1) بناء الجملة العربية/259، د/محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب (2003م) القاهرة.

(2) انظر: مغني اللبيب603/2، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية(1987م) بيروت. بناء الجملة العربية/268.

(3) شرح التصريح329/1، الشيخ خالد الأزهري،دار إحياء الكتب العربية،فيصل الحلبي بمصر.

وقد تمثل هذا الضرب من الحذف المتعلق بالمقام ومعطياته كثيرا في كتاب سيبويه "وكان سيبويه يعد الموقف الكلامي بملابساته كلا واحدا فيغتفر أحد العناصر من الجملة إذا كان في سياقها الكلامي دليل عليه" [1].

ولا يقتصر دور المقام ومعطياته هنا على تفسير الحذف في التركيب فحسب، بل يمتد أثره إلى الحالة الإعرابية لعناصر التركيب أيضا، وبذلك يسهم المقام بمعطياته في تفسير الحالة الإعرابية للتركيب من رفع أو نصب...مع الحذف الواقع فيه أيضا كما يبدو على النحو الآتي:

أ - الحذف مع الرفع:

في الكتاب تراكيب حدث فيها حذف أو إضما، يفسرها سيبويه في ضوء المقام ومعطياته كقولك: إذا كان غدٌ فائتني، وإذا كان يوم الجمعة فائتني؛ فهذان التركيبان حدث في كل منهما حذف في بعض عناصرهما، كما رفع (غد) و(يوم) فيهما أيضا، وقد ربط سيبويه ذلك بالملابسات الخارجية للتركيب؛ ففسره على "أنه لقي رجلا فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني، ولكنهم أضمروا استخفافا... وحذفوا كما قالوا: حينئذ الآن، وإنما يريد حينئذ واسمعْ إليَّ الآن. فحذف واسمع" [2].

ثمة إضمار أو حذف على حد قول سيبويه - إذن - وقد فسره سيبويه اعتمادا على المقام وقصد المتكلم ومعرفة المخاطب وعلْمه ما يعني؛ "فإنما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافا، ولأن المخاطب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عرف المخاطب ما تعني..." [3].

---

(1) النحو والدلالة/116.
(2) الكتاب 224/1.
(3) الكتاب 224/1.

ويذهب الأعلم الشنتمري مذهب سيبويه نفسه في تفسير مثل هذا التركيب (إذا كان غدا فأتني)؛ حيث يجعله على معنى" إذا لم يحدث لك مانع أو حال تقدر في التخلف لحدوثها فالقني، وذلك أن مواعيد الناس إنما يقع على بقاء الأحوال التي هم عليها فإن تغيرت تلك الأحوال لم ينسب صاحب الوعد إلى جملة المخلفين الكاذبين؛ لأن وعده كان متعلقا بسلامة الأحوال وإن لم يكن ملفوظا به فكأنه قال: إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو من الحال...فالقني" (1).

ويتابع الأعلم الشنتمري تفسيره للرفع والحذف في قول سيبويه السابق:"وحذفوا كما قالوا :حينئذ الآن" على نحو يبرز دور المقام ومعطياته في صورة حوار بين رجلين أراد أحدهما أن يصرف الآخر عن شيئ إلى ما هو أهم، فـ "كان رجلا سمع آخرَ يذكرُ شيئا قد مضى لا يهم ولا يغني فأراد أن يَصْرِفَه عن ذلك ويخاطبه عما يعنيه" (2).

ب - الحذف مع النصب:

هذا موضع آخر من مواضع الحذف في عناصر التركيب، وهو مثل سابقه لكنه يختلف عنه في أن عناصر التركيب المتبقية هنا تتجه إلى النصب؛ ففي هذه التراكيب حذْف مع نصْب، وهذا الضرب هو الأكثر وقوعا في كتاب سيبويه، وقد تعددت أنماطه مع اختلاف العنصر المنصوب؛ في كونه اسم ذات أو معنى،أو كونه مأخوذا من الفعل أو غير مأخوذ منه، أو كونه مصدرا : علاجيا أو غير علاجي. لكن يجمع كل هذه الأنماط

---

(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه317/1، الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الطبعة الأولى (1987) الكويت.

(2) النكت317/1، 318.

التركيبية أنها تُعالَج في ضوء المقام ومعطياته كما صنع سيبويه على النحو الآتي:

1 ـ نصب الاسم في الأمر، وفي الأمر والتحذير:

يذكر سيبويه تراكيب مجتزأة جاءت عناصرها اللغوية منتصبة، كقولك: زيدا، وعمرا، ورأسَه. وقد اكتفى سيبويه بما فيه المخاطب من عمله، مراعيا في ذلك المقام؛ "وذلك أنك رأيت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت:زيدا، أي أوقع عملك بزيد...أو رأيت رجلا يحدث حديثا فقطعه فقلتَ: حديثَك...استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخبَر، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه"[1].

المحذوف في هذه التراكيب ـ إذن ـ مفهوم من السياق الخارجي لها، أي من الموقف الذي قيل فيه التركيب، وهو ما ذكره الرضي في شرحه كلام ابن الحاجب بأن الفعل قد يحذف لقيام قرينة "قد تكون حالية، كما إذا رأيت شخصا في يده خشبة قاصدا لضرب شخص فتقول: زيدا"[2].

ويجعل سيبويه من ذلك قول العرب في مَثَل من أمثالهم: "اللهم ضبعا وذئبا"[3]، مفسرا إياه على إضمار عامل ومعوّلا فيه على السياق الخارجي للمقال؛ إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل، سواء أكان مقصودهم: اللهم اجمع فيها ضبعا وذئبا أو اجعل فيها ضبعا وذئبا، فكلٌّ يفسر ما ينويه[4].

وقد وضح السيرافي حال المقال في مثل هذا التركيب فيما ذكره المبرد أنه سمع أن هذا دعاء له لا دعاء عليه؛ لأن الضبع والذئب إذا اجتمعا

---

(1) الكتاب 253/1.
(2) شرح الرضي 255/1.
(3) مجمع الأمثال 534/2، الميداني تحقيق: د/جان عبد الله توما، ط1(2002)دار صادر بيروت.
(4) انظر: الكتاب 255/1.

تقاتلا فأفلت الغنم. قال: وأما ما وضعه عليه سيبويه فإنه يريد ذئبا من هاهنا وضبعا من هاهنا[1].

وقال ابن رشيق في "العمدة" وقد أنشد قول القائل:

تفرقتْ غنمي يوما فقلت لها　　　يا رب سلطْ عليها الذئب والضبعا

قيل: إنهما إذا اجتمعا لم يؤذيا وشغل كل واحد منهما الآخر، وإذا تفرقا آذيا. وقيل: إن معناه في الدعاء عليها قَتْل الذئب الأحياءَ عَيْثا وأَكْلُ الضبع الأموات فلم يَبق منها بقية[2].

كما يجعل سيبويه من ذلك أيضا:

1- قوله تعالى:"انتهوا خيرا لكم" [النساء: 171].

2- قولهم: وراءَك أوسعَ لك.

3- قولهم: حسبُك خيرا لك.

4- قول عمر بن أبي ربيعة:

فواعديه سَرْحَتَي مالكٍ　　　أو الرُّبا بينهما أَسْهلا[3]

ويفسر سيبويه النصب في مثل هذه التراكيب بما يبرز دور المقام وملابساته الخارجية، خاصة قصد المتكلم وحال المخاطب إذ يقول: "وإنما نصبت خيرا لك وأوسع لك؛ لأنك حين قلت: انته، فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر. وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخلْ فيما هو خير لك، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له:

([1]) انظر: هامش(2) الكتاب1/255،النكت2/336،شرح المفصل1/126،ابن يعيش،عالم الكتب.بيروت.

([2]) انظر: العمدة2/463،ابن رشيق، تحيق د/عفيف نايف حاطوم، ط1(2003م) دار صادر، بيروت.

([3]) ديوان عمر بن أبي ربيعة/306،الطبعة الثالثة(2003م)دار صادر، بيروت.وروايته فيه "دونهما منزلا" بدلا من "بينهما أسهلا".

انتـه، أنـك تحملـه علـى أمـر آخـر، فلـذلك انتصـب، وحـذفوا الفعـل لكثـرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلا من قوله: ائت خيرا لك، وادخل فيما هو خير لك" [1].

يشـرح ابـن يعـيش مقـامي التركيـبين(2) و(3): حسـبك خـيرا لـك، ووراءك أوسعَ لك، بقوله: "فهذان المثلان من قبيل الأول - أي (1) - فقولك (حسبك) أمر، كأنك قلت: اكفف عن هذا الأمر واقطع وائت خيرا لك. وقولهم: وراءك أوسع لك، معناه خل هذا المكان الذي هو وراءك وائت مكانا أوسع لك، فالأول منهي عنه والثاني مأمور به، إلا أن أفعال هذه الأشياء لا تظهر لأنه كثر استعمالها وعلم المخاطب أنه محمول على أمر غير ما كانت فيه فصارت هذه الأسماء عوضا من اللفظ بالفعل" [2].

كما ينحو أبو حيان والزمخشري - في ضوء المقام أيضا - منحى سيبويه في تفسير الآية الكريمة السابقة "انتهوا خيرا لكم"؛ إذ يورد أبو حيان قول الزمخشري في تقدير مذهب سيبويه في نصبه(خيرا)، "لما بعثهم على الإيمان يعني في قوله: (فآمنوا خيرا لكم) {النساء:170} وعلى الانتهاء عن التثليث يعني في قوله: (انتهوا خيرا لكم) علم أنه يحملهم على أمر فقال:(خيرا لكم) أي اقصدوا واتوا خيرا لكم مما أنتم فيه من الكفر والتثليث، وهو الإيمان والتوحيد" [3].

([1]) الكتاب282/1 - 284.

([2]) شرح المفصل28/2، وانظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب1474/3،1475،أبو حيان الأندلسي، تحقيق:د/رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى (1998م) مكتبة الخانجي بالقاهرة.

([3]) الكشاف593/1، الزمخشري،ضبطه:مصطفى حسين أحمد،دار الكتاب العربي(1986م) بيروت.

يعلق أبو حيان على ذلك بقوله: "وهو تقدير سيبويه في الآية"[1].

ويبدو دور المقام جليا في سياق بيت ابن أبي ربيعة وملابساته الخارجية؛ حيث يحكي عمر أن صاحبته قالت لأمَتها: واعديه الليلة أن يقصد السرحتين أو الرُيا التي بينهما. ثم لما علم أن ذلك مزعج لها حين تأتي أحدهما قال:ليلتمس أسهل الأمرين[2]. كأنه يريده أن يترك أمرا أو يخرج منه، ويأتي آخر أو يدخل فيه، وهو ما عليه مدار التراكيب هنا. يقول الأعلم الشنتمري: " فنصب (أسهل) بإضمار فعل لأنه لما قال: واعديه دَلّ على أنها تقول له: ائت مكان كذا وكذا، و(أسهل) على وجهين، أحدهما: مكانا سهلا فيه رمل وليس بخَشن، والآخر: أن يكون مكانا بعينه بين سرحتي مالك والرُيا"[3].

وهذا أقرب للمقام وأكثر مراعاة له من منحى أبي جعفر النحاس في تفسيره بيت ابن أبي ربيعة السابق؛ إذ يذهب في شرحه إلى أنه "يريد واعديه يكن ذلك الوعد أسهلَ لك"[4].

وهو ما ذكره الرضي في"شرحه على الكافية" ولم يرتضه؛إذ يجعل مذهب الكسائي على تقدير(كان) - وهو مذهب النحاس السابق - "ليس بوجه"، مستدلا برأي الفراء في ذلك، مقويا مذهب سيبويه بقوله: "وقولهم:حسبك خيرا لك، ووراءك أوسعَ لك، بتقدير: حسبك وائت خيرا لك، ووراءك وائت مكانا أوسعَ لك، يقوّي مذهب سيبويه، أي تقدير(ائت) في الآية، وكذا بيت عمر بن أبي ربيعة. وقرينة(ائت) في هذه المواضع، أنك نهيت

([1]) انظر: البحر المحيط(في التفسير)144/4،أبو حيان،دار الفكر(1992م)بيروت.شرح المفصل27/2.

([2]) انظر: هامش (1) الكتاب 283/1.

([3]) النكت350/1، وانظر: التعليقة 183/1.

([4]) شرح أبيات سيبويه/92،أبو جعفر النحاس،تحقيق:د/زهير غازي زاهد،ط1(1986م)عالم الكتب، بيروت.

في الأول عن شيئ ثم جئت بعده بما لا تنهى عنه بل هو مما يؤمر به، فيجب أن ينتصب بائت أو اقصد أو ما يفيد هذا المعنى"[1].

وقريب مما سبق يذكر سيبويه تراكيب نصب فيها الاسم على الأمر والتحذير، فهي كسابقتها إلا أن الأمر هنا يكون معه تحذير، كقولهم:

1- أهلَك والليلَ.

2- رأسَك والحائطَ.

فهذه تراكيب وردت فيها عناصر منتصبة على إضمار فعل، إلا أن الفعل هنا لا يجوز إظهاره، كما أن المعنى هنا على الأمر والتحذير. وعلى ذلك يفسر سيبويه النصب في (أهلك) و(رأسك)؛ "كأنه قال: بادر أهلك قبل الليل، وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل. والليل محذر منه"{الكتاب1/275}. وفي قولهم: رأسك والحائط "هو يحذره، كأنه قال: اتق رأسك والحائط"{الكتاب1/275}.

كما يبين سيبويه دور المقام وملابساته في تفسير الحذف مع النصب في مثل هذه التراكيب؛ "وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنّوا لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال..."[2].

والملاحظ هنا أن المقام ومعطياته له دور في تفسير التركيب مع متضامات أخرى، كالكثرة في كلام العرب.

وما ذهب إليه سيبويه من مراعاة المقام ومعطياته في معالجة التركيبين السابقين قال به الجرمي وابن درستويه. جاء في "جمهرة الأمثال": "قولهم:أهلك والليلَ، أي أدرك أهلك مع الليل، ... وقال الجرمي: بادر أهلك قبل

---

(1) شرح الرضي1/340.
(2) الكتاب1/275.

الليل، وقال ابن درستويه: يريد الحِقْ أهلك؛ لأنه لا يجوز أن يعني "بادر أهلك" إنما يبادر الليل ويسابقه. والليل منصوب بفعل آخر؛ كأنه قال: وسابق الليلَ، أو احذر الليلَ، فأما قوله: قبل الليل فهو معنى الكلام، وليس تقدير الإعراب عليه، ..ولكن إذا سابقت الليل، ولحقت أهلك فمعناه أنك لحقتهم قبل الليل. ...وكذلك: "رأسَك والجدار" أي احفظ رأسك، واحذر الجدارَ؛ إذا كنت تحذّره" [1].

وقد أدرك الأعلم الشنتمري هذا المقام للتركيب أيضا، وتحصّل له فجعل يحرر معناه ويحققه."وتحقيق المعنى أنه عطف الليلَ على الأهل وجعلهما مبادرَيْن، ومعنى المبادرة مسابقتُك الشيئَ كقولك: بادرت زيدا المنزلَ، فكأن الليلَ والرجلَ المخاطب يستبقان إلى أهل الرجل فأمر الآمر أن يسابق الليلَ إليهم ليكون عندهم قبل الليل" [2].

هكذا يبدو الحذف مع النصب في التركيب في الأمر والتحذير في ضوء المقام.

2 - نصب الاسم في غير الأمر والنهي:

يورد سيبويه تراكيب حدث في عناصرها حذف مع انتصاب الاسم كسابقتها، لكنها هنا في غير الأمر والنهي. ويقدم سيبويه تفسيرا لذلك يعتمد فيه على المقام بكل ملابساته الخارجية، حتى إن سيبويه قبل أن يذكر أمثلته يهيئنا للدخول في أجواء هذه التراكيب ومقاماتها، "وذلك

([1]) جمهرة الأمثال 69/1، أبو هلال العسكري،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عبد المجيد قطايش، الطبعة الأولى (2003م) المكتبة العصرية،صيدا،بيروت. وانظر:الخصائص 279/1.

([2]) النكت 346/1. وانظر: شرح المفصل 26/2، شرح الرضي 343/1. وقد ذكر الرضي - بعد شرحه التراكيب - ضابطا للباب فيما يخص التحذير. انظر: شرحه على الكافية 480/1، 481.

قولك، إذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج، قاصدا في هيئة الحاج، فقلت: مكةَ ورب الكعبة. حيث زكنت أنه يريد مكة، كأنك قلت: يريد مكة والله" [1].

فسيبويه هنا قبل أن يذكر التركيب(المقال) يبين ملابساته وبعده الخارجي(المقام)؛ فأنت هنا ترى رجلا - ليس كأي رجل - يقصد الحج حيث يتوجه وجهة الحاج لابسا ثيابه.فكل هذه الظروف والملابسات تجعلك تفطن إلى أنه يقصد مكة ويريدها.

ثم يتابع سيبويه فيذكر من ذلك أمثلة أخرى؛ حيث يجري فيها الاعتماد على المقام والمقام فحسب، ففي هذه التراكيب أنت ترى أو تسمع أو تحس حدثا ما فتقول شيئا، عنصرا لغويا واحدا منتصبا، يقوم مقام التركيب كله كاملا، ويفسِّر وجهُ النصب فيه في ضوء هذه الملابسات، فإذا "رأيت رجلا يسدد سهما قِبَل القرطاس فقلت: القرطاسَ والله، أي يصيب القرطاسَ، وإذا سمعت وقْعَ السهم في القرطاس قلت: القرطاسَ والله، أي أصاب القرطاس.

ولو رأيت ناسا ينظرون الهلالَ وأنت منهم بعيد فكبَّروا لقلت: الهلالَ ورب الكعبة، أي أبصروا الهلال..." [2].

في ضوء هذه الملابسات الخارجية للتركيب - إذن - يمكن فهم الاجتزاء فيها، كما يمكن تفسير النصب في عناصرها المتبقية أيضا، وهذا ما عليه مدار التراكيب هنا؛ "فهذا الباب يشتمل على ما يجوز إظهار الفعل فيه وإضماره لحالة حاضرة ودلالة بينة..." [3].

([1]) الكتاب 257/1.
([2]) الكتاب 257/1.
([3]) النكت 338/1.

وابـن يعـيش يلخـص لنـا المسـألة في هـذا المقـام إذ يقـول: "إن قـرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ؛ وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه، فلذلك يجوز حذف العامل"[1].

ومعالجة التراكيب هنا تعتمد على دلالة الحال أي المقام ومعها كثرة الاستعمال، وهذا ما أدركه ابن يعيش في شرحه هذه التراكيب حيث يقول: "ونظير ذلك إذا رأيت رجلا يسدد سهما فتقول: القرطاسَ والله، أي أصبتَ القرطاسَ، على طريق التفاؤل والحدس لصحة التسديد، ... فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ودلالة الحال عليه"[2].

ويراعي ابن جني هذه الدلالة للحال في كون المحذوف في حكم الملفوظ به، ويعقد له بابا في "الخصائص" حيث يجعل "من ذلك أن ترى رجلا قد سدد سهما نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتا فتقول: القرطاسَ والله، أي أصاب القرطاس. فـ(أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به. وكذلك قولهم لرجل مُهْوٍ بسيف في يده: زيدا، أي اضرب زيدا. فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به"[3].

والملاحظ أن مدار التراكيب في هذا الباب الذي أورده ابن جني هنا على "أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ونائبة

---

(1) شرح المفصل 125/1.
(2) شرح المفصل 28/2، 29.
(3) الخصائص 284/1، 285.

عنه" ولذلك "فلو أكدته لنقضت الغرض؛ لأن في توكيده تثبيتا للفظه المختزل، ورجوعا عن المعتزَم من حذفه واطّراحه والاكتفاء بغيره منه" [1].

وفي مواضع أخرى من الكتاب يذكر سيبويه أنماطا تركيبية أخرى، "من ذلك قول العرب: من أنت زيدا، فزعم يونس أنه على قوله: من أنت تذكر زيدا، ولكنه كثر في كلامهم واستُعمل واستغنوا عن إظهاره، ... وصار كالمثل الجاري، حتى إنهم ليسألون الرجلَ عن غيره فيقولون للمسئول: من أنت زيدا، كأنه يكلم الذي قال:أنا زيد، فقيل له: من أنت زيدا" [2].

هكذا يتضح المقام ومعطياته في تفسير الحذف والنصب في مثل: من أنت زيدا؛ فالتركيب قيل في مقام هو أشبه بمسرح للحدث، فهناك السائل وهناك المسئول الذي يُسأل عن غيره، ثم يذكر ذلك المسئول(زيدا)، فيرد عليه السائل: من أنت تذكر زيدا.

وقد شرح لنا ابن يعيش هذه الملابسات التي تجلي دور المقام في تفسير هذا التركيب: من أنت زيدا؛ فـ"أصله أن رجلا غير معروف بفضل تسمى بزيد، وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة، فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دُفع عن ذلك فقيل له: من أنت زيدا؟ على جهة الإنكار، كأنه قال: من أنت تذكر زيدا، أو ذاكرا زيدا، لكنه لا يظهر ذلك الناصب لأنه كثر في كلامهم حتى صار مثلا، ... ويجوز أن تقول: من أنت زيدا؟ لمن ليس اسمه زيدا، على سبيل المثل، أي أنت بمنزلة الذي يقال له ذلك" [3].

([1]) الخصائص1/287.
([2]) الكتاب1/292.وانظره: 1/293.
([3]) شرح المفصل2/28.وانظر: شرح الرضي1/341،342.

3 ـ نصب الاسم بعد الحرف(أوَ):

هذا ضرب آخر من التراكيب التي وقع فيها حذف مع النصب، لكن الاسم المنصوب هنا جاء بعد الحرف(أوَ)، كقولهم: أوَ فَرَقا خيرا من حُبّ.

ويجعل سيبويه ذلك على فعل محذوف، أي: أو أفرقك فرقا خيرا من حب، " وإنما حمله على الفعل لأنه سئل عن فعله فأجابه على الفعل الذي هو عليه"[1].

وكلام سيبويه ـ على اقتضابه ـ يشير إلى سياق التركيب الخارجي وملابساته؛ فهناك شخص يفعل فعْلا، فيسأله آخر عن ذلك الفعل، فيجيب السائلُ المسئولَ على فعله الذي هو عليه. ولم يقف سيبويه عند هذا التفسير، بل راح يؤكد دور المقام ومعطياته وملابساته الخارجية في ذلك إذ يقول:

" وإنما انتصب هذا النحوُ على أنه يكون الرجلُ في فعْل فيريد أن ينقله أو ينتقل هو إلى فعل آخر. فمن ثَمَّ نصب أوَ فرقا؛ لأنه أجاب على أفرقك وترك الحب"[2].

ومعنى ذلك أنك تكون في فعل ثم ترغب في الانتقال إلى فعل آخر، أو يريد المخاطب أن ينقلك إلى فعل آخر، وعليه انتصب(فرقا) في التركيب، حيث ترك (الحب) منتقلا إلى(أفرقك).

ويوضح لنا السيرافي المقام ودوره هنا في تفسير التركيب بصورة أكثر جلاء، حيث ينقلنا إلى مسرح الحدث بكل ملابساته وظروفه الخارجية، فـ" هذا كلام تكلم به عند الحجاج رجل قد فعل فعلا له فاستجاده، فقال الحجاج: أكلُ هذا حُبّا؟ أي فعلت كل هذا حبا لي؟ قال

([1]) الكتاب269/1.
([2]) الكتاب269/1.

الرجل مجيبا له: أو فرقا خيرا من حب؟ أي أوَ فعلت هذا فرقا فهو أنبل لك وأجلّ؟!"[1].

قال ابن يعيش بعد أن ذكر مقام المقال: "... فهذا النوع أنت مخير فيه بين إظهار العامل وحذفه، فإن أظهرته فزيادة في البيان وإن حذفته فثقة بدليل الحال عليه"[2].

4 . النصب في تراكيب الأمثال وما يشبهها:

يذكر سيبويه هنا تراكيب جاء فيها العنصر منتصبا على إضمار فعل، تاركا ذكر هذا الفعل اعتمادا على المقام. والملاحظ أن معظم هذه التراكيب هي أمثال وردت عن العرب، " من ذلك أن ترى رجلا قد أوقع أمرا أو تعرض له فتقول: مُتَعَرِّضا لعَنَنٍ لم يَعْنِهِ، أي دنا من هذا الأمر متعرضا لعنن لم يَعْنه. وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال"[3].

وقبل أن يذكر سيبويه هذا التركيب يشير إلى أبعاده الخارجية، والملابسات التي قيل فيها، فأنت هنا ترى رجلا، وهذا الرجل أوقع أمرا أو تعرض لأمر، فتذكر مثل هذا التركيب. والتركيب هنا مَثَلٌ ورد في مجمع الأمثال، قال الميداني: " يُضرَب للمعترض فيما ليس من شأنه"[4]. كما ذهب الأعلم الشنتمري في تفسيره إلى أن "العنن: ما عنَّ لك، أي: عَرَض، والمعنى دَخَل في شيئ لا يعنيه، ولا ينبغي له التشاغل"[5].

ثم يورد سيبويه أمثلة أخرى . من هذا القبيل . فسّر النصب فيها على ترك الفعل وعدم ذكره اعتمادا على المقام منها:

([1]) هامش(3) الكتاب 268/1. وانظر: النكت 343/1.
([2]) شرح المفصل 113/1.
([3]) الكتاب 272/1.
([4]) مجمع الأمثال 407/3.
([5]) النكت 343/1.

1 - بَيْعَ المَلَطى لا عهدَ ولا عقد.

2- مواعيدَ عرقوب أخاه بيثرب.

3- غَضَبَ الخيل على اللجم.

ويذكر سيبويه مقام كل مَثَل(تركيب) وملابساته الخارجية؛ فيقول في التركيب الأول:"وذلك إن كنت في حال مساومة وحال بيْع، فَتدع(أبايعك) استغناء لما فيه من الحال"[1]. ويقول في الثاني:"كأنه قال: واعدتني مواعيد عرقوب أخاه، ولكنه ترك (واعدتني) استغناء بما هو فيه من الخُلْف، واكتفاء بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك"[2]. كما يقول في الثالث: "غضبْتَ، أو رآه غضبان فقال: غضبَ الخيلِ، فكأنه بمنزلة قوله:غضبْت غضب الخيل على اللحم"[3].

فهذا الذي ذكره سيبويه كله مقامات للتراكيب،وملابسات خارجية وظروف قيلت فيها هذه التراكيب وفُسّرت في ضوئها؛ ففي(2) اجتُزئ التركيب وانتصب (مواعيد) اعتمادا على السياق الخارجي للتركيب وملابساته، وهو مثل يُساق في كتب اللغة والأدب، فعرقوب هذا رجل وعد آخر وعدا فأخلفه وله قصة طويلة،فضرب به المَثَل في خُلْف الوعد[4]. يقول ابن يعيش: "إذا رأيت رجلا يعد ولا يفي قلت: مواعيدَ عرقوب، فهو مصدر منصوب بـ(وعدتني) ولكنه ترك لفظه استغناء عنه بما فيه من ذكر الخلف، واكتفاء بعلم المخاطب بالمراد"[5]. وكذلك في(3) فهو مَثَل "يضرب لمن

([1]) الكتاب272/1.
([2])الكتاب272/1.
([3]) الكتاب273/1.
([4]) انظر: مجمع الأمثال387/3.
([5]) شرح المفصل113/1.

يغضب غضبا لا ينتفع به، ولا موضع له"[1]. يقول الأعلم الشنتمري: "وذلك إذا رأيت رجلا غضب غضبا لا يضر، أي غضبت كغضب الخيل على اللجم"[2].

هكذا تبدو تراكيب الأمثال وما يشبهها في الكتاب في ضوء المقام ومعطياته.

5. نصب المصدر في الاستفهام والإخبار:

يورد سيبويه هنا مصادر جاءت منتصبة تارة في الاستفهام وأخرى في الإخبار، ثم يفسر نصب هذه المصادر على إضمار فعل في ضوء المقام ومعطياته؛ ففي الاستفهام تقول" أقياما يا فلان والناس قعود، و أجلوسا والناس يعدون. لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام"[3].

ويبدو دور المقام هنا في قصد المتكلم، فهو لا يريد الإخبار عنه بأنه يجلس ولا أن جلوسه انتهى، ولكن قصده الإخبار عنه أن حاله تلك أي في جلوس وفي قيام.

ويجعل منه سيبويه قول العجاج: أَطَرَبا وأنت قِنَّسْرِي[4].

وقول بعض العرب: أغدّةً كغدة البعير وموْتا في بيت سلولية.

وإنما أراد أتطرب، أي أنت في حال طرب؟ ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل[5].

([1]) مجمع الأمثال2/475.
([2]) النكت1/343. وانظر: شرح المفصل1/113.
([3]) الكتاب1/338.
([4]) هذا بيت من الرجز وهو للعجاج في ديوانه/310(رواية الأصمعي)تحقيق:د/عزة حسن، بيروت(1971م).
([5]) انظر: الكتاب1/338.

ويدرك الأعلم الشنتمري هذا المقام؛ إذ يقول في شرحه رجز العجاج السابق:"كأنه قال: أتطرب وأنت قنسري، ينكر عليه الطرب مع هذه الحال، والقنسري المسن في هذا الموضع"[1].

كما يشرح الرضي هذه التراكيب موضحا سياقها الخارجي في تفسيره النصب مع الحذف فيها بقوله: "وإنما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموبَّخ عما أُنكر عليه..."[2]. وبعد أن يورد أبو حيان هذه التراكيب ومِثْلها يقول:

"... و لا بد من مشاهدة الحال، أو تقديرها..."[3].

وما اعتبره سيبويه من دور المقام هنا في الاستفهام اعتبره كذلك في الإخبار، "تقول: سيرا سيرا، عنيتَ نفسَك أو غيرَك، وذلك أنك رأيت رجلا في حال سير أو كنت في حال سير، أو ذُكر رجل بسير أو ذكرتَ أنت بسير، وجرى كلامٌ يحسن بناءُ هذا عليه كما حسن في الاستفهام. لأنك إنما تقول: أطربا وأسَيْرا، إذا رأيت ذلك من الحال أو ظننته فيه"[4].

ثم يلخص سيبويه المسألة مركزا دور المقام فيها سواء على الاستفهام أو الإخبار بأن "معنى هذا الباب أنه فِعْل متصل في حال ذكْرِك إياه استفهمت أو أخبرت، وأنك في حال ذكَرك شيئا من هذا الباب تَعْمل في تثبيته لك أو لغيرك"[5].

هذا وقد أورد سيبويه في مواضع آخر من(الكتاب) أسماء مشتقات انتصبت على إضمار فعل في الاستفهام وغيره، وفسّرها بما فسّر به ما سبق

---

(1) النكت 379/1.
(2) شرح الرضي 331/1.
(3) ارتشاف الضرب 1371/3.
(4) الكتاب 339/1.
(5) الكتاب 339/1.

من المصادر من حذف الفعل اعتمادا على المقام واستغناء بما يرى من الحال، كقولهم: أقائما وقد قعد الناس، و أقاعداً وقد سار الركب[1].

6 - نصب أسماء غير مأخوذة من الفعل:

في هذا الموضع يذكر سيبويه بعض تراكيب جاءت فيها أسماء منتصبة على حذف فعل كسابقتها، لكنها تختلف عنها في أن الأسماء هنا لم تؤخذ من الفعل وجرت مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل.

وقد أدرك السيرافي علاقة هذا الضرب من التراكيب بما قبله من ناحية وعلاقته بالمقام من ناحية أخرى، إذ يقول: "هذا الباب مثل الذي قبله، إلا أن الاسم الذي نصبه ليس بمأخوذ من فعل، فأحوج إلى تقدير فعل ليس من لفظه مما شاهده من حاله"[2].

من هذه التراكيب التي ذكرها سيبويه قولهم: أتميميا مرة وقيسيا أخرى. وقد فسرها على: أتحوّل تميميا مرة وقيسيا أخرى، فهو على حذف فعل.

ويأخذ سيبويه في تبيين مقاصد هذا الحذف في ضوء معطيات المقام فيقول: "فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقّل، وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليفهّمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبّخه بذلك"[3].

ثمة مقام - إذن - يُفسّر في ضوئه الحذف والنصب في مثل هذه التراكيب، وتبدو ملابساته الخارجية في أنك ترى رجلا في حال تلوّن وتنقّل وأنت تثبت له هذه الحال التي هو فيها.

([1])انظر: الكتاب1/340،341. شرح المفصل1/123.
([2]) هامش(1) الكتاب1/343. وانظر: النكت1/382، شرح التصريح1/393.
([3]) الكتاب1/343.

ويدرك ابن يعيش هذه الملابسات الخارجية للمقال، فيشرحه على أن "العامل فيه فعل محذوف تقديره أتحول تميميا مرة و قيسيا أخرى أو تتنقل، كأنه رأى رجلا في حال يكون ويتحول من حال إلى حال، لا يثبت على شيئ، فقال: أتميميا مرة و قيسيا أخرى، والمعنى أتتخلق مرة بأخلاق تميم وتارة بأخلاق قيس ولا تعتمد على خلق واحد منهما، كأنه يثبت له هذه الحال ويوبخه عليها، وليس يسترشده عما يجهله وإن كان بلفظ الاستفهام" [1].

ومن ذلك قولهم: أعور وذا ناب!

فهو يفسَّر في ضوء المقام ومعطياته أيضا، ومعطيات المقام تتجلى في أنه "لم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عَوَرِه وصحّته، ولكنه نبَّهَهم، كأنه قال:أتستقبلون أعورَ وذا ناب! فالاستقبال في حال تنبيهه إياهم كان واقعا، كما كان التلوّن والتنقّل عندك ثابتين في الحال الأول، وأراد أن يثبّت لهم الأعور ليحذروه" [2].

وسيبويه يقدم تفاصيل المقام وملابساته وأبعاده الخارجية قبل أن يذكر التركيب، بما هو أشبه بمسرحة المقال؛ فهناك رجل من بني أسد، يوم جبلة، يستقبله بعير أعور، يتطير منه هذا الرجل فيقول: يا بني أسد، أعورَ وذا ناب!" فنصب كأنه قال: أتستقبلون أعور، وحذف الفعل للحالة الدالة عليه، ويوم جبلة يوم لبني عامر على بني أسد وذبيان، وتطير هذا الأسدي على قومه من استقبالهم هذا البعير الأعور فحقق حذرهم وهزموا" [3].

وإذن فإدراك مقام التراكيب مهم في معالجتها وتفسيرها، وعدم إدراكه قد يؤدي إلى استشكالها. يقول أبو حيان: "وقد استشكلوا تقدير

(1) شرح المفصل69/2. وانظر: شرح الرضي48/2.
(2) الكتاب343/1.
(3) النكت383/1. وانظر: شرح المفصل69/2.

سيبويه في: أعورَ وذا ناب أتستقبلون، فقيل: هو تفسير معنى لا إعراب. والإعراب: أتستقبلونه أعورَ، وحذف المفعول"[1]. فلو أدرك المستشكلون المقام لما كان عندهم ثمة استشكال لا في الإعراب ولا في المعنى.

ويجعل منه سيبويه أيضا قول هند بنت عتبة:

أفي السلم أعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب أشباه الإماء العوارك

أي: تتقلّون، وتلوّنون مرة كذا ومرة كذا[2].

فالمقام هنا مقام ذم لهم وهجاء؛ فقد" هجاهم بما شاهدهم عليه من التنقل والتلون بكونهم في حال السلم مثل الحمير في جفوتهم وغلظتهم على الأهل، وفي الحرب مثل النساء الحيض من اللين والانقباض توبيخا لهم لأنهم في الحالتين على طريق الذم"[3].

7 ـ نصب المصدر العلاجي التشبيهي:

هذا موضع آخر من المواضع التي يوردها سيبويه مما وقع فيه حذف مع النصب، فقد جاءت فيه مصادر منتصبة على إضمار فعل لا يظهر، وهذه المصادر مشبّه بها، تقول: مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، ومررتُ به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى. فانتصاب (صوت حمار) و (صراخ الثكلى) على فعل مضمر لا يجوز إظهاره، ومعطيات المقام تفسر هذا الوجه من النصب، فالمنصوب مصدر يقع (يحدث) من شخص ممرور به، وهذا المصدر(صوت) أو (صراخ) مشبّه به، وهذا واقع منه في حال مرورك به، ولم تقصد أن يكون نعتا للأول ولا بدلا منه. يقول سيبويه: "فإنما انتصب هذا لأنك مررتَ به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلا منه. ولكنك لما

([1])ارتشاف الضرب3/1381.
([2]) انظر: الكتاب1/244.
([3]) النكت1/383.

قلت: له صوتٌ عُلم أنه قد كان ثَمَّ عَمَل، فصار قولك:له صوتٌ، بمنزلة قولك:فإذا هو يصوّتُ، فحملت الثاني على المعنى"[1].

فسيبويه يجعل النصب هنا على إضمار فعل يدل عليه ما قبله من خلال سياق التركيب الخارجي وملابساته، ومستدلا على ذلك بقول الشاعربعده:

إذا رأتني سقطتْ أبصارُها   دأْبَ بكار شايَحَتْ بكارُها

يقول النحاس ـ شارحا بيت سيبويه هذا ـ : "حجة لنصب دأب كأنه قال: يدأب دأبا. شايحت حاذرت، يقول: إذا رأوني نكسوا كما تفعل البكار إذا حذرت"[2].

ويفسر الأعلم الشنتمري مذهب سيبويه في معالجته مثل هذه التراكيب بما يبرز دور المقام ومعطياته حيث يقول:

"واعلم أن النصب في هذا الباب على وجوه، منها: أن يكون انتصاب الاسم بفعل يدل عليه(له صوت)، لأن له (صوت) يدل على أنه يصوت كأنه قال: مررتُ به فإذا هو يصوت صوتَ حمار، فيكون على هذا التقدير مصدرا وإن شئت كان حالا، وهو في كلا الأمرين على معنى التشبيه، ..ويجوز أن يكون نَصْبُه بإضمار فعل ويكون ذلك الفعل من لفظ الصوت، ويجوز أن يكون من غير لفظه، ..ومذهب سيبويه أنه إذا جاء المصدر من فعل ليس من حروفه كان بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر، فمن أجل هذا استدل على إضمار فعل بعد قوله: (له صوت) بهذا الشعر، لأن قوله: (دأب بكار) منصوب وليس قبله فعل من لفظه فأضمر دأبت أو تدأب. وقوله:(سقطت أبصارها)

---

(1) الكتاب 356/1.

(2) شرح أبيات سيبويه/105،أبو جعفر النحاس، تحقيق:د/زهير غازي زاهد، ط1(1986م)عالم الكتب، بيروت.

دليل عليه، لأن المعنى أدامت النظر إليّ، والدأب هنا دوام النظر فكان في سقطت أبصارها بالنظر إليه ما دلّ على أنها دأبت ودامت. وينتصب على الحال وعلى المصدر،...وكان أبو العباس يردّ هذا من قول سيبويه ويقول:إنه يجوز أن يجيء بالمصدر من فعل ليس من حروفه إذا كان في معناه" [1].

ورَدُّ المبرد مذهبَ سيبويه في ذلك فيه نظر، والأوْلى ما ذهب إليه سيبويه هنا لما فيه من مطابقة اللفظ بالإضافة إلى مراعاة مقام التركيب وملابساته. يقول أبو علي الفارسي - معلقا على البيت السابق - : " أي إذا كنت تضمر مع الفعل فعلا فالمصدر أوْلى أن تضمر معه" [2].

ويشرح الرضي قول سيبويه: (وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة) مستقويا إياه، بأنه "يعني أن هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل، فهي بمعنى يصوت، لأنها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر، ... فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي" [3].

ويوضح الشيخ خالد طبيعة المصدر المتضمن للحدث هنا في مثل هذين التركيبين السابقين مما يسهم في تجلية المقام؛ "فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي، ..والمراد أنك مررت به في حال تصويت لا أنه أحدث التصويت عند مرورك به" [4].

([1]) النكت 389،388/1.وانظر:المقتضب 204/3،المبرد،تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب.
([2]) التعليقة 201/1.
([3]) شرح الكافية 320،319/1.
([4]) شرح التصريح 333/1.

المطلب الثالث

في اختيار وجه إعرابي معين

من الأمور المهمة التي يمكن أن يؤديها المقام ومعطياته في التراكيب أنه يسهم في اختيار وجه إعرابي معين ـ دون غيره ـ لبعض عناصر التركيب؛ كأن يختار الرفع ـ مثلا ـ دون النصب. وقد يؤدي المقام هذا الدور بطريق غير مباشر؛ كأن يقف حائلا من كل الوجوه في التركيب إلا وجها واحدا، فيكون هذا الوجه هو المختار في التركيب، كما يبدو في الآتي:

أ ـ اختيار الرفع في المصدر (غير العلاجي):

ثمة ضرب من المصادر يورده سيبويه في تراكيب كتابه يختار فيه الرفع ـ دون النصب ـ كقولك: له علمٌ علمُ الفقهاء ، وله رأيٌ رأيُ الأصلاء.

وتفسير ذلك يبدو من خلال المقام ومعطياته؛ فـ "هذه خصال تذكرها في الرجل، كالحلم والعقل والفضل، ولم تُرد أن تُخبر بأنك مررت برجل في حال تعلّم ولا تفهّم، ولكنك أردت أن تَذكر الرجل بفضل فيه، وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها، ...لأن هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحلية عند الناس وعلامات. وعلى هذا الوجه رُفع الصوت"[1].

ويوضح الشيخ خالد الفرق هنا بين المصدر العلاجي وغير العلاجي وعلاقته بإيضاح المقام، وأثر ذلك في توجيه عنصر التركيب نحو حالة إعرابية معينة وهي الرفع هنا؛ وإنما" يجب الرفع في نحو قولك: له ذكاء ذكاء الحكماء؛ لأنه أي الذكاء فعل معنوي لا علاجي، والمراد بالعلاجي ما يحتاج في إحداثه إلى علاج بتحريك عضو من الأعضاء كالضرب والشتم، والمعنوي بخلافه كالعلم والذكاء، وإنما وجب الرفع مع غير العلاجي؛ لأنك إذا قلت:

([1]) الكتاب 1/361، 362.

له ذكاء، فلست تريد أنه فعل شيئا، بل إنه ذو ذكاء، فكان بمنزلة له يدٌ يدُ أسد، فكما لا ينتصب يد فكذلك هذا" [1].

فكون المصدر علاجيا أو غير علاجي هنا يسهم في تجلية مقام التركيب ومن ثم توجيهه وجها إعرابيا معينا.

ويستدرك الشيخ يس في "حاشيته" على الشيخ خالد قوله "معنوي لا علاجي" بأن "فيه إشعارا بأن المراد بالعلاجي ما يقابل المعنوي بأن يكون من الأفعال الظاهرة، وإن لم يكن له علاج وحركة كالبكا بمعنى مجرد الدمع والحزن على تسليم أن لا علاج فيه" [2]. مشيرا إلى قصور تفسير الشارح للعلاجي. وسواء أضاق مفهوم (العلاجي) ليكون في مقابل (المعنوي) أم اتسع، فلا شك أن نوع المصدر هنا - من هذه الزاوية - له أثره في تجلية مقام التركيب ومن ثم اختيار الرفع فيه.

على هذا النحو يتبدى المقام ودوره في توجيه رفع المصدر، وهو مختلف عن المقام الذي ورد فيه المصدر منصوبا فيما سبق في قولك: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، فـ (الصوت) حدثٌ يقع من الممرور به، وهو يعالجه وقت مرورك به، بخلاف (العلم) فهو وصْف أو حلية تحلي بها من تذْكره، فهيهات المقام هنا والمقام هناك.

وقد أدرك سيبويه الفرق بين المقامين إذ يقول: "وإنما فُرق بين هذا وبين الصوت لأن الصوت علاج، وأن العلْم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل. ويدلّك على ذلك قولهم: له شرف، وله دِين، وله فهْم. ولو أرادوا أن يُدْخِل نفسه في الدّين ولم يَستكمل أن يقال: له دِين، لقالوا: يتديّنُ وليس بذلك، ويتشرف

([1]) شرح التصريح 334/1.
([2]) حاشية يس (على شرح التصريح) 334/1، دار إحياء الكتب العربية، فيصل البابي الحلبي بمصر.

ولـيس لـه شـرف، ويتفهّم ولـيس لـه فَهْم.فلما كـان هـذا اللفـظ للـذين لم يستكملوا مـا كـان غـير عـلاج، بَعُـدَ النصـب في قـولهم: لـه علـمٌ علـم الفقهاء"[1].

وهكـذا يسـتبعد المقـام أحـد الأوجـه الإعرابيـة الـتي قـد يحتملـها التركيب هنـا (النصـب) ليبقـى الوجـه الآخر(الرفـع) فيكـون هـو المختـار. فالتركيبان - هنـا وفي الموضـع السـابق - وإن تشـابها رصفا وطبقة كلامية - تمثلت في كون العنصر المقصود في التركيبين مصدرا - اختلفا مقاما ومـن ثم اختلف الوجه الإعرابي في التركيبين هنا وهناك .

ويدرك الأعلم الشنتمري هذا المقام في اختيار وجه الرفع في التركيب دون النصب، وتفسيره ذلك، مقارنا إياه بالضـرب السـابق مـن التركيب الـذي وقع فيه النصب حيث يقول: "اعلم أن جميع هـذا لا يكـون فيـه إلا الرفـع؛ لأنـه لا يقـال إلا لمـن اسـتقر فيـه وثبـت فَبَعُدَ النصب فيـه، إذ لم يكـن في الكـلام حالة تـدل علـى الفعـل، فأمـا قولـك: لـه صـوتٌ صوتَ حمـار، فإنـه هـو معالجة للصـوت وإخراجـه، ولـو أراد بقولـه: لـه علـمٌ علْمَ تَعَلّم وتفَهّم لجـاز النصـب، ولكن المفهوم من كلام الناس وما جرت بـه عـادتهم أن ذلـك مدْح للمـذكور لخصال قد استقرت فيه من العلم والفهم وغير ذلك"[2].

ب - اختيار الرفع في المصدر(العلاجي):

يورد سيبويه هنا ضربا آخر من المصدر هو المصدر العلاجي، لكنه لا ينصبه، إنما يختار فيه الرفع، كقولك: له صوتٌ صوتٌ حسنٌ.

([1]) الكتاب 362/1.
([2]) النكت 392/1.

ويفسر سيبويه اختياره الرفع هنا ـ دون النصب ـ بما يبرز دور المقام ومعطياته في توجيه الحالة الإعرابية في التركيب، فالرفع هنا في(صوت) الثاني إنما هو على الوصف لـ(صوت) الأول، وإنما ذكرت(صوت) الثاني على سبيل التوكيد ولم تقصد حمله على(فعْل) ، كما أن (صوت) الثاني هو هو (صوت) الأول.

يقول سيبويه: "... لأنك إنما أردت الوصف، كأنك قلت: له صوتٌ حسنٌ، وإنما ذكرت الصوت توكيدا ولم ترد أن تحمله على الفعل، لَمّا كان صفة، وكان الآخرُ هو الأولَ، ... فالرفع في هذا أحسنُ، لأنك ذكرت اسما يحسن أن يكون هذا الكلامُ منه يحمل عليه، كقولك: هذا رجل مثلُك، وهذا رجل حسنٌ..."[1].

وقد لمح السيرافي هذا المقام ودوره، إذ يعلق على كلام سيبويه هذا بقوله:

"... وأراد أن يفرق بين هذا وبين قوله: له صوت صوت حمار، لأن صوت حمار ليس بالصوت الأول، ولم يظهر لفظ(مثل) فيختار فيه الرفع"[2].

فالمصدر هنا علاجي نعم، لكنه ليس كسابقه الذي اختير فيه النصب؛ لاختلاف المقامين، على الرغم من أن المصدر علاجي في التركيبين؛ ولذلك فإن الأعلم الشنتمري يعالج مثل هذا التركيب في "باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجا" جاعلا "الرفع في هذا أحسن لأنك ذكرت اسما هو الأول فحَسُنَ أن يكون محمولا عليه وصْفا أوْ بدلا..."[3].

---

(1) الكتاب 363/1.
(2) هامش(1) الكتاب 363/1.
(3) النكت 393/1.

ج - رفع المضارع بعد (حتى):

يذكر سيبويه في باب (حتى) أن الفعل المضارع قد ينصب بعدها - بأنْ مضمرة - على وجهين، كما أنه قد يرفع بعدها على وجهين. وفي تقديمه لوجهي رفع المضارع بعد حتى ما يبرز دور المقام ومعطياته، خاصة قصد المتكلم، كما في قولك: سرتُ حتى أدخلُها؛ فأنت تخبر عن عمل مستمر لم ينقطع أي أنه في حال دخول، فالدخول متصل بالسير، وحتى هنا تصير حرف ابتداء. والوجه الثاني على أن السير وقع وانتهى والدخول الآن، كما في قولك: لقد سرتُ حتى أدخلُها ما أمنَعُ، أي: حتى أني الآن أدخلها كيفما شِئت[1].

والملاحظ أن الوجهين هنا يؤديان إلى معنى واحد، وهو ابتدائية(حتى)، لكن ثمة مقام وملابسات خارجية له، خاصة تلك التي تبرز قصد المتكلم مما يكشف عن هذا المعنى ويوصل إليه. وقد تحقق ذلك في هذين التركيبين عند سيبويه: سرتُ حتى أدخلُها، لقد سرتُ حتى أدخلُها ما أُمنع؛ "فالرفع يقع بعدها على وجهين يرجعان إلى وجه واحد وإن اختلف موضعاهما، ...فأنت تخبر أنك في حال دخول اتصل به سيرك، ...فليس في هذا معنى(كي) ولا (إلى أن) إنما أخبرت بأن هذا كذا وقع منك"[2].

وقد لمح السيرافي ذلك إذ يقول: "وأما وجها رفع الفعل بعد حتى فأصلهما وجه واحد في المعنى: وذلك أن يكون قبلها موجبا لما بعدها. ولكن ما يوجبه ما قبلها فقد يجوز أن يكون عقيبا له ومتصلا به، ويجوز ألا يكون متصلا ولكن يكون موطأ مسهّلا بالفعل الأول، متى اختاره صاحبه أوقعه

([1]) انظر: الكتاب3/17، 18.

([2]) المقتضب2/39، 40. وانظر: شرح جمل سيبويه3/569، 570. د/محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة (1992).

وقد وطئ له ومكّن منه. ومن هذا قوله: لقد سرت حتى أدخلُها ما أمنَع. لأن السير مكّن له أن يدخلها كيف شاء في المستقبل"[1].

وفي "التعليقة" يجعل أبو علي الفارسي "الفعل في وجهي الرفع في (حتى) للحال وله ارتفع، إلا أن السبب في الوجه الأول متصل بالمسبَّب وبينهما في الثاني مهلة، والفصل بين الرفع والنصب بعد (حتى) أن الفعل إذا رفع بعدها فالكلام جملتان،

وإذا نصب فالكلام جملة واحدة"[2].

وقد جعل سيبويه من ذلك قول حسان بن ثابت[3]:

يُغشَوْن حتى لا تَهِرّ كلابُهم   لا يَسألُون عن السَّوادِ المُقْبِلِ

فالمقام مقام مدح، والشاعر يمدح آل جفنة الغسانيين، وهذا المقام يوجب رفع المضارع (لا تهر) وحمْل (حتى) على الابتداء، لأن غرض الشاعر مدحهم، فقد جعل كلابهم لا تنبح من يغشاهم لاعتيادها لقاء الأضياف، ولا يسألون عمن يرفع لهم من الشخوص لعلمهم بأنهم طلاب معروف. ولو نصب (لا تهر) لجعله غاية للغشيان وهو مناف للمعنى المقصود[4].

جاء في "النكت": "والمعنى أن هؤلاء القوم يكثر التردد عليهم والغشيان لهم طلبا لمعروفهم حتى أنّ كلابهم لا تنكر من أتاهم ولا تنبحه. وقد عرفوا أن كل من يفد عليهم ويغشى فناءهم طالب لمعروفهم، فيستغنون عن السؤال عنه لمعرفتهم به"[5]. هذا المعنى - إذن - يتحصل في ضوء هذا المقام الذي لا يتحقق في البيت إلا برفع المضارع (لا تهر).

([1]) هامش(3) الكتاب3/17. وانظر: النكت1/701.
([2]) التعليقة2/136. وانظر: شرح التصريح2/237.
([3]) ديوان حسان بن ثابت/180، دار صادر، بيروت.
([4]) انظر: هامش(3) الكتاب3/19. دراسات في اللسانيات العربية2/186.
([5]) النكت1/703. وانظر: شرح أبيات سيبويه/158.

المطلب الرابع
في جواز أكثر من وجه نحوي

يبدو دور المقام ومعطياته هنا في توجيه التركيب أكثرَ من وجه نحوي؛ بمعنى أن يكون هناك تركيب واحد، وعن طريق المقام وملابساته يمكن توجيهه أكثر من وجه نحوي، من ذلك:

- جواز النصب و الرفع في التركيب الواحد:

يذكر سيبويه تراكيب كقولك: ما شأنك قائما، ومن ذا قائما بالباب. وينصبها على الحال اعتمادا على المقام خاصة قصد المتكلم، حيث يقول عن التركيب الأول: "فهذا حال قد صار فيه" كما يقول عن الثاني: "...على الحال، أي من ذا الذي هو قائم بالباب. هذا المعنى تريد"[1].

ثم يورد سيبويه تراكيب أخرى قريبة من سابقتها أو هي أشبه بها، كقولك:

من ذا خير منك، لكنه يرفعها اعتمادا على معطيات مقامها "فهو على قوله: من الذي هو خير منك؛ لأنك لم ترد أن تشير أو تومئ إلى إنسان قد استبان لك فضلُه على المسئول فَيُعْلِمَكَه، ولكنك أردت مَنْ ذا الذي هو أفضل منك"[2].

فالتركيبان: من ذا قائما بالباب، من ذا خير منك، متشابهان رصفا، مختلفان مقاما؛ ومن ثم كان اختلاف الوجه النحوي لكل منهما على النصب والرفع. وفي كلام سيبويه على التركيب الثاني توضيح أكثر للمقام وتأكيد لدوره خاصة قصد المتكلم؛ فأنت لم (ترد) أن تشير أو تومئ... ولكنك(أردت) ... ، فإذا تغير مقام التركيب (من ذا خير منك) الذي فُسّر على الرفع

---

(1) الكتاب2/60، 61.
(2) الكتاب 2/62.

هنا وتغيرت ملابساته وأبعاده الخارجية، وأصبح للمتكلم قصد آخر منه جاز النصب في التركيب نفسه. يقول سيبويه: " فإن أومأت إلى إنسان قد استبان لك فضله عليه، فأردت أن يعْلمكه نصبت خيرا منك، كما قلت: من ذا قائما، كأنك قلت: إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حال قد فضلَك بها. ونصبُه كنصب ما شأنك قائما"[1].

وقد لمح الأعلم الشنتمري هذين الوجهين في التركيب، إذ يقول - مفسرا إياهما-: " وأما قولهم: من ذا خير منك، فيجوز أن يكون(مَنْ) مبتدأ وذا خبره، وخير منك بدل منه، ويجوز أن تكون(ذا) بمعنى الذي ويكون تقديره مَنْ الذي هو خير منك، وأكثر ما يستعمل هذا على إنكار أن يكون أحد خيرا منه كقولك: من ذا أرفعُ من الخليفة، والنصب في هذا جائز إذا كان على هذا المعنى، وقد ذكره سيبويه"[2].

وهنا يبرز دور المقام ومعطياته بصورة أجْلى مما سبق؛ ففيما سبق كان ثمة تركيبان: من ذا قائما، من ذا خير منك. ونظرا لاختلاف المقام في كل منهما كان النصب في الأول والرفع في الثاني، أما هنا فالتركيب نفسه: من ذا خير منك، لم يتغير، فهو هو ومع ذلك جاز مرة: خير منك، بالرفع، وجاز مرة أخرى: خيرا منك، بالنصب، وما كان له أن يكون كذلك ويجوز فيه الوجهان إلا بالمقام وفي ضوء معطياته المختلفة في كلتا المرتين.

ومهما يكن من أمر فإنه" لا يُنكَر أن دلالة السياق تجعل الجملة ذات الهيئة التركيبية الواحدة بمفرداتها نفسها إذا قيلت بنصها في مواقف مختلفة تختلف باختلاف السياق الذي ترد فيه"[3].

([1]) الكتاب 61/2.
([2]) النكت 471/1.
([3]) النحو والدلالة /113.

هكذا يبدو التركيب في كتاب سيبويه في ضوء المقام ومعطياته، وهكذا يبدو أثر السياق الخارجي للتركيب بكل أبعاده وملابساته الخارجية.

ويطول بنا المقام لو تتبعنا أمثلة الكتاب وتراكيبه ذات الصلة بالمقام ومعطياته، وإنما تناول البحث منها نماذج دالة، على مدار المطالب الأربعة السابقة. "وهنا يلتقي عمل سيبويه مع أحدث الاتجاهات اللغوية مع تباعد الزمن والشقة، إذ كان يعوّل على هذا الضرب من السياق كثيرا. وتكثر في الكتاب الإشارة إلى فهم المخاطب، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بناء على فهم المخاطب والسياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام. ولذلك يلحظ قارئ "الكتاب" أن سيبويه في مواطن كثيرة يعنى بوصف الموقف الذي يجري فيه الكلام واستعماله"[1]. "وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام. وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوي ورسم خطوط هادية في تعلم العربية تعلما يضع كل تركيب في موضعه، ويعرف لكل مقال مقامه"[2].

---

[1] النحو والدلالة /115.

[2] نظرية النحو العربي /88.

خاتمـــة

هدفت هذه المحاولة إلى تحرير" التركيب في كتاب سيبويه في ضوء المقام ومعطياته"، ومن خلالها أمكن الوقوف على جملة أمور منها:

1- اختلفت نظرة النحويين إلى المقام ومعطياته في معالجتهم للتراكيب؛ فمنهم من أغفل ذلك، ومنهم من اعتبره، مع تفاوت في النسبة واختلاف في المقدار.

2- يأتي سيبويه على رأس النحاة الذين نظروا إلى المقام ومعطياته واعتدوا به واعتبروه في تفسيرهم للتراكيب، وذلك في مواضع متعددة من" الكتاب" .

3- تنوعت أنماط التراكيب التي عالجها سيبويه في" الكتاب" في ضوء المقام ومعطياته؛ ما بين النص القرآني والشعر العربي والأمثال العربية وأقوال العرب والأمثلة المصنوعة.

4- يعتمد سيبويه في النظر إلى التركيب وتفسيره وتخريجه على المقام وحده أحيانا، وعلى المقام ومعه متضامات أخرى كالكثرة وغيرها أحيانا أخرى.

5- تحققت معالجة سيبويه لبعض تراكيب" الكتاب" في ضوء المقام ومعطياته في أربعة محاور هي:

أ - مجئ التركيب بين حكمين مختلفين؛ كالحسن والقبح، الاستقامة وعدمها، ...

ب- الحذف في عناصر التركيب، سواء أجرى الحذف مع الرفع أم مع النصب، وسواء كان في الأمر والتحذير، أم في الأمر والنهي، أم في غيرهما.

ج - اختيار وجه إعرابي معين كالرفع أو النصب في المصدر العلاجي وغير العلاجي، وفي رفع المضارع بعد (حتى) .

د - جواز أكثر من وجه نحوي كالرفع والنصب في التركيب الواحد.

ثبت المراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د/رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى (1998م) مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، د/نهاد الموسى، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، سلسلة اللسانيات، العدد السادس (1986م) .
- البحر المحيط (في التفسير) ، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر (1992م) بيروت.
- بناء الجملة العربية، د/محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب (2003م) القاهرة.
- البيان في روائع القرآن، د/تمام حسان، الطبع الثانية (2000م) عالم الكتب، القاهرة.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبوعلي الفارسي، تحقيق:د/عوض التوزي، ط1 (1990) القاهرة.
- الجملة العربية والمعنى، د/فاضل صالح السامرائي، الطبعة الأولى (2000م) دار ابن حزم، بيروت.
- جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عبد المجيد قطايش، الطبعة الأولى (2003م) المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- حاشية يس (على شرح التصريح) ، دار إحياء الكتب العربية، فيصل البابي الحلبي بمصر.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار.
- دراسات في اللسانيات العربية، الطبعة الأولى (2004م) دار الحامد، عمان، الأردن.
- ديوان حسان بن ثابت، دار صادر، بيروت.

- ديوان العجاج (رواية الأصمعي) تحقيق: د/عزة حسن، بيروت (1971م) .

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، الطبعة الثالثة (2003م) دار صادر، بيروت.

- شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحاس، تحقيق:د/زهير غازي زاهد، ط1 (1986م) عالم الكتب، بيروت.

- شرح التصريح، الشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، فيصل الحلبي بمصر.

- شرح جمل سيبويه، د/محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية (1992) .

- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر.

- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق:د/ رمضان عبد التواب (1990م) الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

- علم اللغة الاجتماعي، د/ كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

- العمدة، ابن رشيق، تحيق د/ عفيف نايف حاطوم، ط1 (2003م) دار صادر، بيروت.

- الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح:عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة (1988م) مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- الكشاف (عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) الزمخشري، ضبطه:مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي (1986م) بيروت.

- لسان العرب، ابن منظور، الطبعة الثالثة (2004م) دار صادر، بيروت.

- اللغة العربية (معناها ومبناها) ، د/تمام حسان، الطبعة الثالثة (1998م) عالم الكتب، القاهرة.

- اللغة وبناء الشعر، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب (2001م) القاهرة.

- مجمع الأمثال، الميداني تحقيق: د/جان عبد الله توما ، ط1 (2002) دار صادر بيروت.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني، تحقيق:علي النجدي ناصف، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة (1999م) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (1987م) بيروت.

- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب.

- الموافقات، الشاطبي، الطبعة الأولى (1994م) دار المعرفة، بيروت.

- النحو والدلالة، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى (2000م) دار الشروق، القاهرة.

- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د/ نهاد الموسى، الطبعة الأولى (1987) ، دار البشير، عمان.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الطبعة الأولى (1987) الكويت.

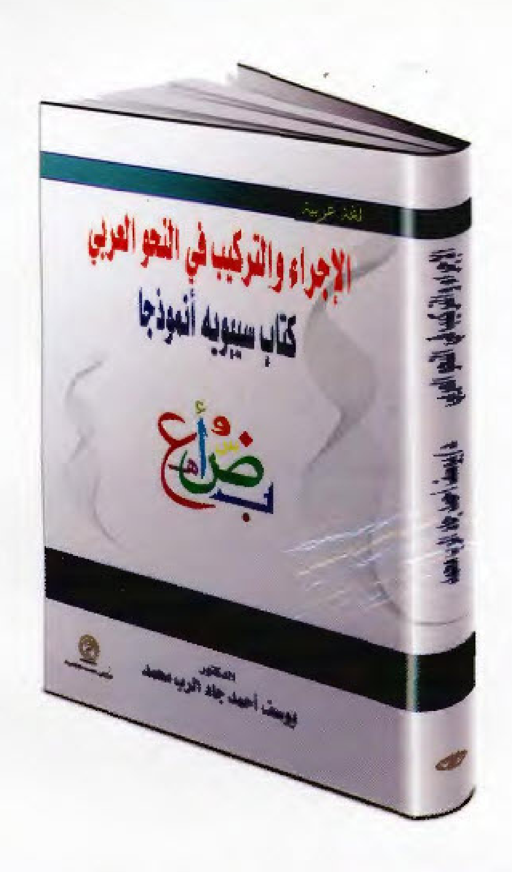
المحتـــــويات

الموضوع	الصفحة
الدراسة الثانية	43
مستويات عدم القبول في أركان الجملة في كتاب سيبويه	
مقدمة	45
المبحث الأول: مستويات عدم القبول في أركان الجملة الاسمية	47
الجملة وأركانها عند سيبويه	47
الابتداء بالنكرة (الإخبار عن النكرة)	50
مبتدآت لا تدخل فيها (أل)	62
الترتيب في عناصر الجملة الاسمية	65
الترتيب وعلاقته بالإعراب والتعيين	66
الترتيب بين مصادر مبتدآت	67
الحذف في عناصر الجملة الاسمية	70
حذف الضمير الرابط في جملة خبر المبتدأ	70
المبحث الثاني: مستويات عدم القبول في أركان الجملة الفعلية	75
تعارض الدلالات التركيبية لعناصر الجملة الفعلية	75
الترتيب في عناصر الجملة الفعلية	82
بين الأفعال ومتضاماتها (حروف لا يليها إلا الفعل)	82
بين الفعل والفاعل	86
تعدي الفعل إلى المكان (دون واسطة)	88
تأنيث الفعل وتذكيره مع فاعله	93
خاتمة	98
ثبت المراجع	99
الدراسة الثالثة	103
التركيب في كتاب سيبويه في ضوء المقام ومعطياته	
مقدمة	105
توطئة	108

الموضوع	الصفحة



مع تحيات
دار الوفاء لدنيا الطباعة الإسكندرية
تليفاكس: 5404480 ـ 03



الناشر
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
٥٩ ش محمود صدقي متفرع من العيسوي سيدي بشر - الإسكندرية
تليفاكس: ٥٤٠٤٤٨٠ / ٢٠٣-٠٠ - الإسكندرية

